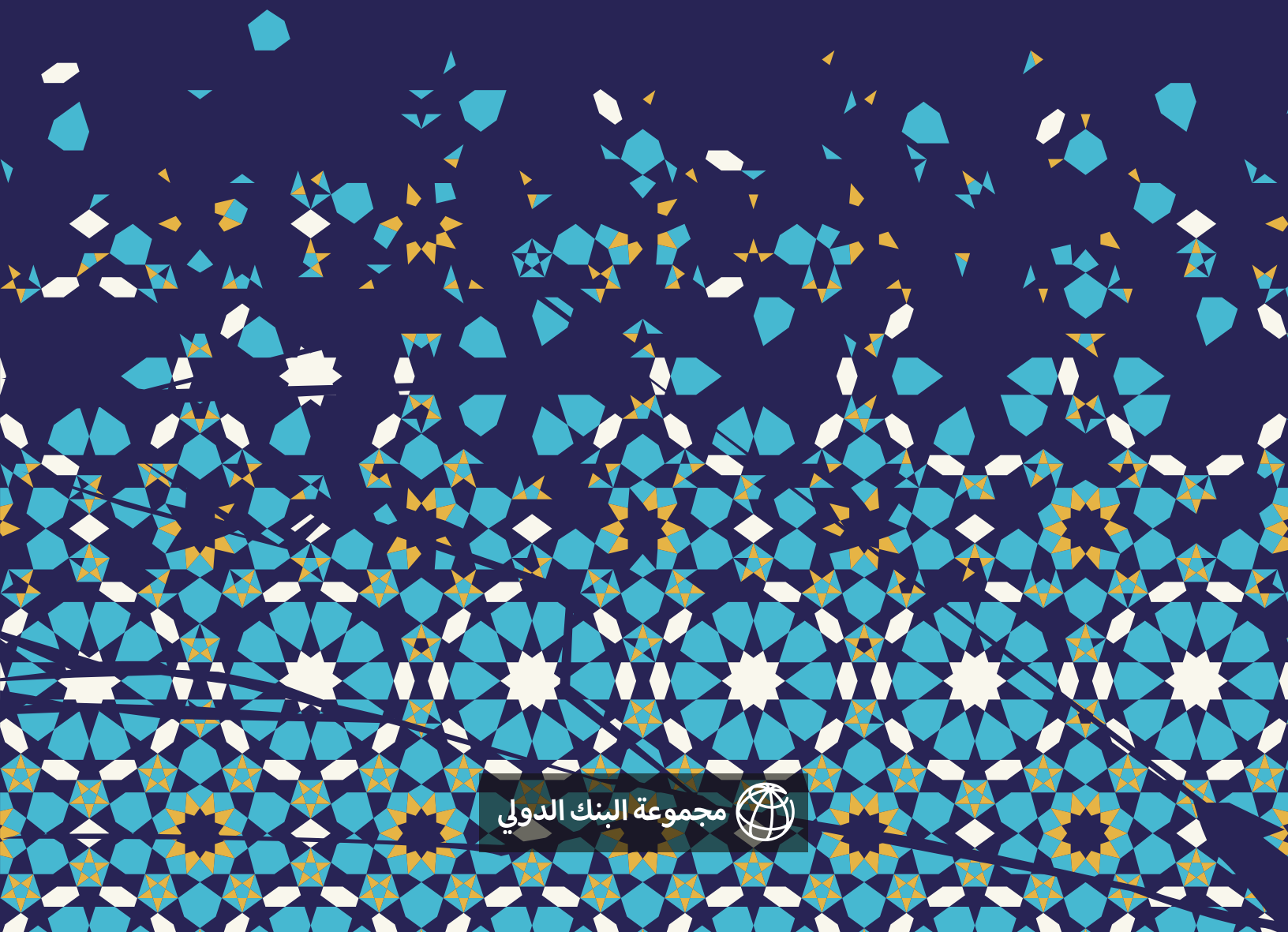
الصراع والديون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

روبرتا غاتي، وفيديريكو بينيت، وهدى عاصم،
ورنا لطفي، وجيانلوكا ميلي، وإلياس سوفانوف، وعاصف إسلام



مجموعة البنك الدولي

أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أبريل/نيسان 2024

الصراع والديون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مجموعة البنك الدولي

© 2024 البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 1000-473-202، موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

1 2 3 4 27 26 25 24

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكِّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة أو وموثوقية أو اكتمال البيانات المتضمنة في هذا التقرير، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي سهو أو أخطاء أو تضارب في المعلومات، ولا يتحمل المسؤولية فيما يخص استخدام، أو الإخفاق في استخدام، المعلومات والأساليب والعمليات أو النتائج المشار إليها. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة في أية خريطة في هذا العمل أي حُكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذا التقرير ما يشكل أو ما يعتبر قيداً على، أو تخلياً عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والأذون



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص نسب المشاع الإبداعي 3.0 لفائدة منظمة حكومية دولية (CC BY 3.0 IGO) http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo. وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ هذا العمل، أو توزيعه، أو نقله، أو الاقتباس منه، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسبة العمل إلى المؤلف — يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: روبرتا غاتي، وفيديريكو بينيت، وهدى عاصم، ورنا لطفي، وجيانلوكا ميلي، وإلياس سوفانوف وعاصف إسلام. 2024. الصراع والديون في *الشرق الأوسط وشمال أفريقيا Conflict and Debt in the Middle East and North Africa*. تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل/نيسان)، واشنطن العاصمة: البنك الدولي. DOI: 10.1596/978-1-4648-2098-4. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO

الترجمة — عند ترجمة هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية الى جانب نسبة العمل الى المؤلف: *هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.*

التعديل — في حالة تعديل هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية الى جانب نسبة العمل الى المؤلف: *هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. وتقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبَّر عنها في الاقتباس وقوعاً حصرياً على عاتق كاتب الاقتباس، ولا يُقرها البنك الدولي.*

محتوى الطرف الثالث — البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوِّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوِّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أية دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوِّنات هذا العمل، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد هل يقتضي الأمر الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور. ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:

World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA؛
البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org.

ISBN (نسخة إلكترونية): 978-1-4648-2098-4

DOI: 10.1596/978-1-4648-2098-4

صورة الغلاف: Azat1976/Shutterstock.com مستخدمة بإذن من Azat1976/ Shutterstock.com. وتتطلب إعادة الاستخدام الحصول على إذن آخر.

تصميم الغلاف: راجيش شارما

المحتويات

شكر وتقدير iv
الاختصارات والأسماء المختصرة v

الفصل 1 مقدمة وعرض عام للنتائج 1
نهاية قصة منطقتين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2
أثر الصراع الدائر في الشرق الأوسط 2
ازدياد عدم اليقين 2
زيادة ديون البلدان المستوردة للنفط في المنطقة 3
تحقيق معدلات نمو تفوق مستويات الديون وخفض مستويات الديون وقيمتها من خلال التضخم 3
الاقتراض في ظل مستقبل غامض 4

الفصل 2 آفاق الاقتصاد الكلي للمنطقة 5
السياق الاقتصادي العالمي: استمرار تباطؤ معدلات النمو 5
نهاية قصة منطقتين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعودة النمو المنخفض 7
تعديل التوقعات عند وقوع الصدمات 12
عندما يختلف المتنبئون: لمن تستمع؟ 13

الفصل 3 الآثار الاقتصادية للصراع في الشرق الأوسط 16
آثار الصراع على الضفة الغربية وقطاع غزة: اقتصاد على حافة الهاوية 16
الآثار الإقليمية: متباينة جغرافياً ومرهونة بتطور الصراع 19
قنوات التأثيرات الناجمة عن الصراع 21

الفصل 4 تطور الدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 29
قدرة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على سداد دينها العام: تطور الدين العام قياساً إلى إجمالي الناتج المحلي 29
حساب التغيرات في نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 31
عوامل الدفع والجذب للتغيرات في الديون: دور التضخم والنمو 40
من المحاسبة إلى الاقتصاد: تقييم التغيرات في نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بسبب التفاعلات فيما بين التضخم والنمو والدين 45

الفصل 5 الخلاصة والتوصيات الخاصة بالسياسات 49

المراجع 50
المرفق 1: إحصاءات الديون 52
المرفق 2: العلاقة بين معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي والتغير في أسعار النفط 54
المرفق 3: التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي: إطار محاسبي 55

الأشكال

الشكل ثانياً-1: التضخم 6
الشكل ثانياً-2: الأسعار الفورية والعقود الآجلة للهيدروكربونات 7
الشكل ثانياً-3: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي منذ عام 2020 7
الشكل ثانياً-4: التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 12
الشكل ثانياً-5: تعديلات تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2024 منذ يناير/كانون الثاني 2023 13
الشكل ثانياً-6: التباين والاختلاف في التنبؤات كمؤشر لعدم اليقين 14
الشكل ثانياً-7: مؤشر عدم اليقين والأداء الإحصائي 14
الشكل ثالثاً-1: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ربع السنوي (على أساس سنوي مقارن) 16
الشكل ثالثاً-2: النسبة المئوية للأثر (الأضرار والتدمير) حسب القطاع 17
الشكل ثالثاً-3: الطاقة والأسواق المالية 22
الشكل ثالثاً-4: عدد الانفجارات/أحداث العنف عن بعد مقابل عدد الاحتجاجات مع الوقت 23
الشكل ثالثاً-5: التغير تقديرات حركة وصول ركاب الطيران، حسب نسبة مساهمة قطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي، أكتوبر/تشرين الأول - نوفمبر/تشرين الثاني 2019 مقابل 2023 25
الشكل ثالثاً-6: التغير في تقديرات حركة وصول ركاب الطيران في عام 2019 مقابل 2023، بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 25
الشكل ثالثاً-7: اضطرابات حركة الشحن 26
الشكل ثالثاً-8: واردات اليمن 27
الشكل رابعاً-1: نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 30
الشكل رابعاً-2: التغير في الرصيد الاسمي للديون 32
الشكل رابعاً-3: العجز الأولي 33
الشكل رابعاً-4: مدفوعات الفائدة 34
الشكل رابعاً-5: متوسط سعر الفائدة الفعلي 35
الشكل رابعاً-6: إعادة تقييم الديون بالعملات الأجنبية 35
الشكل رابعاً-7: آثار إعادة التقييم 36
الشكل رابعاً-8: تسويات تدفقات الأرصدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 37
الشكل رابعاً-9: مساهمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 38
الشكل رابعاً-10: مساهمة التضخم في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 38
الشكل ب-1-1: معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي 39
الشكل رابعاً-11: التغير في القيمة الاسمية للدين والنمو والتضخم 41
الشكل ب-2-1: تحليل تطور نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 42
الشكل ب-3-1: تحليل تطور نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في لبنان 43
الشكل رابعاً-12: المكونات الفرعية للتغيير الاسمي في الدين 44
الشكل رابعاً-13: العلاقة بين التغير الاسمي في الدين ومكون النمو 46
الشكل رابعاً-14: العلاقة بين التغير الاسمي في الدين ومكون التضخم 47

الجداول

الجدول ثانياً-1: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الفعلي والمتوقع، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ورصيد الحساب الجاري، ورصيد المالية العامة في المنطقة، حسب الاقتصاد، 2022-2025 8
الجدول ثانياً-2: تنبؤات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2024 حسب إصدارات تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 12
الجدول رابعاً-1: العلاقة بين المكونات الفرعية للتغير الاسمي في الدين والنمو 46
الجدول رابعاً-2: العلاقة بين المكونات الفرعية للتغير الاسمي في الدين والتضخم 48
الجدول م-1-1 تعريف الدين العام لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 52
الجدول م-1-2 إحصاءات الديون لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 53
الجدول م-2-1 معاملات الانحدار 54

الإطارات

الإطار 1 معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي: معدل التضخم اللازم لاستمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون 39
الإطار 2 مصر: تحليل التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 42
الإطار 3 لبنان: تحليل التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 43

شكر وتقدير

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو نتاج عمل مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي. كتب التقرير روبرتا غاتي (رئيسة الخبراء الاقتصاديين بالمنطقة)، وفيديريكو روبرتو بينيت (رئيس فريق العمل)، وهدى عاصم، وعاصف إسلام، ورنا لطفي، وجيانلوكا ميل، وإلياس سوفانوف. وقدمت منة الله إمام موسى مساهمة بحثية خلال المراحل الأولى من التقرير.

ويشيد الفريق بامتنان بالتعليقات والتوجيهات القيمة الواردة بشأن عدة مجالات من التقرير. وقدم تعليقاتٍ مفيدة كل من: نادر محمد، وستيفان كويبرلي، وستيفان إمبلاد، وستيفان جيمبرت، وجبريلا أدامو عيسى، وأندريه بوبوفيتش، وهدى يوسف، وينس كرومان كريستنسن، وعبد الله ساي.

وقدمت مجموعة واسعة من الزملاء مساهمات تحليلية بالغة الأهمية، ودعماً مفيداً، وتعليقات وتوجيهات، من بينهم فريق الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار بالبنك الدولي، برئاسة إريك لو بورني (مدير قطاع الممارسات)، وزيليكو بوغيتش، وأمينة عراقي، وأنتوني بيزويل، وأردين فين، وسيريل ديسبونتس، وديما كريم، وفاطمة العشماوي، وحبيب زيتونة، وخافيير دياز كاسو، وجان ألكسندر كازيميرز أورلوسكي، وخالد الحمود، ولوان زهاو، وماجد مجيدي محمود زغير، وماجد كاظمي، وماسيمليانو كالي، ومحمد رازيه زاهدي، ومحمد العكاوي، وناجي محمد أبو حمدة، ونور ناصر الدين، وعمر العقيل، وريك إيمري تسوك إيبوند، وسارة النشار، وستيف بنسون، وياسمين عثمان، ويوهاي جياو، وزينة الشركس، وزاك سابيلا.

وقدمت سيرين جويعد وسوزان بليمنغ المشورة في الوقت المناسب بشأن الرسائل أثناء المراحل النهائية من إعداد هذا التقرير. ونشكر جيمس ل. رو على تحرير نص التقرير وراجيش شارما على تصميم الغلاف. وكل التقدير للمساعدة التي قدمتها وحدة الترجمة والطباعة والوسائط المتعددة بإدارة الحلول المؤسسية الشاملة في البنك الدولي. وقدمت أسما صالح الهنشلي الدعم الإداري الممتاز.

الاختصارات والأسماء المختصرة

%	نسبة مئوية
ACAPS	مشروع تقييم القدرات
ACLED	مشروع بيانات أحداث ومواقع الصراعات المسلحة
AEIR	متوسط سعر الفائدة الفعلي
Apr	أبريل/نيسان
Avg	متوسط
bps	نقاط الأساس
CDS	هوامش مبادلات مخاطر العجز عن السداد
COVID	جائحة كورونا
COVID-19	جائحة كورونا
CPI	مؤشر أسعار المستهلكين
e	تقديرات (ق)
EA-19	منطقة اليورو (19 بلداً)
EDP	إجراءات العجز المفرط لدول الاتحاد الأوروبي
EGP	جنيه مصري
EMBI	مؤشر سندات الأسواق الصاعدة
EMDE	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
EU	الاتحاد الأوروبي
EU-27	الاتحاد الأوروبي (27 بلداً)
f	تنبؤات (ن)
FCS	البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات
FCU	وحدات العملة الأجنبية
FE	تأثيرات ثابتة
ft	قدم (وحدة قياس)
FX	نقد أجنبي
FY	السنة المالية
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GDP	إجمالي الناتج المحلي
HIC	بلدان مرتفعة الدخل
ICRC	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IDPs	المُهجرون والنازحون داخلياً
IMF	صندوق النقد الدولي
IPC	التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي
IPSOS	شركة إبسوس
IRG	الحكومة المعترف بها دولياً
IQR	المدى الرُبيعي
ITC	مركز التجارة الدولية
JCPOA	خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي مع إيران)
LCU	وحدات العملة المحلية
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MMBtu	مليون وحدة حرارية بريطانية
MSC Cruises	شركة البحر الأبيض المتوسط للرحلات البحرية
MSCI	مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال
MW	ميجاواط

NA	غير متاح
No.	عدد
Nov	نوفمبر/تشرين الثاني
NP	غ/م (غير معروض)
OAG	الدليل الرسمي لشركات الطيران
OAT€i	سندات الخزانة القابلة للاستبدال والمرتبطة بمؤشر أسعار المستهلك في منطقة اليورو
OATi	سندات الخزانة القابلة للاستبدال والمرتبطة بمؤشر أسعار المستهلك في فرنسا
Oct	أكتوبر/تشرين الأول
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
OLS	المربعات الصغرى العادية
OPEC	منظمة البلدان المُصدِّرة للنفط (أوبك)
OPEC+	منظمة أوبك والمنتجون من خارجها (أوبك+)
PA	السلطة الفلسطينية
PCBS	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
PMI	مؤشر مديري المشتريات
p.p.	نقاط مئوية
PPP$	تعادل القوة الشرائية بالدولار
S&P	ستاندرد آند بورز
SAR	الرادار (SAR)
SDGT	التصنيف كمنظمة إرهابية عالمية
SFA	تسويات تدفقات الأرصدة
SOEs	الشركات المملوكة للدولة
SRDSF	إطار المخاطر السيادية واستمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون
SWF	صناديق الثروات السيادية
TEUs	وحدة معادلة لعشرين قدماً
U.S.	الولايات المتحدة
UAE	الإمارات
UN	الأمم المتحدة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
US$	دولار أمريكي
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
VAT	ضريبة القيمة المضافة
WASH	المياه والصرف الصحي والنظافة العامة
WFP	برنامج الأغذية العالمي
WHO	منظمة الصحة العالمية
YER	ريال يمني
y/y	على أساس سنوي

الفصل 1 مقدمة وعرض عام للنتائج

أسفر الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن خسائر فادحة في الأرواح، وعمليات تهجير، وتدمير غير مسبوق للبنية التحتية في قطاع غزة. ووفقاً للتقييم المؤقت للأضرار الذي أُجري مؤخراً، أُزهِقَتْ عشرات الآلاف من الأرواح، غالبيتهم من النساء والأطفال.[1] وتعرض نحو 1.7 مليون شخص، أي 75% من سكان القطاع، للتهجير والتشريد. وقد تكشفت أزمة إنسانية مدمرة مع انعدام الأمن الغذائي والمائي على نطاق واسع، حيث أصبح جميع سكان غزة تقريباً في دائرة الفقر، والمجاعة وشيكة الحدوث، كما يعاني واحد على الأقل من كل أربعة من سكان غزة من الجوع الكارثي. وتشير التوقعات إلى أن أجزاء من شمال غزة من المرجح أن تدخل ضمن تصنيف المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (المجاعة) في الأشهر القليلة القادمة.[2] وأصبحت الاختيارات منعدمة أمام الأسر للتكيف مع هذا الوضع، وسيكون للجوع والمجاعة عواقب مدمرة على مستقبل الأطفال في غزة. وفي الضفة الغربية، تم تشديد القيود المفروضة على حركة الأشخاص، مما أثر على الحياة اليومية وسبل كسب العيش، في حين أعاقت المحدودية الشديدة لقدرات المالية العامة فعاليةَ برامج الحماية الاجتماعية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع. وسيترك هذا الصراع أثراً دائماً على السكان يتجاوز بكثير أي تقييم اقتصادي.[3] ولا يزال حجم الأثر الإقليمي والعالمي لهذا الصراع يتكشف، وسيعتمد على مدى اتساعه، ومدى صلابة وقدرة الاقتصادات المجاورة على الصمود.

ويدور الصراع في الشرق الأوسط في سياق اقتصاد عالمي يعاني للعام الثالث على التوالي من تباطؤ معدلات النمو في أعقاب التعافي من جائحة كورونا. ومن المتوقع أن تنمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنحو 4.4% في عام 2023 و3.9% في عام 2024، وفي الوقت نفسه يتجه التضخم وأسعار النفط نحو الانخفاض. وبعد معدلات النمو المتواضعة في عام 2023، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بواقع 2.7% في عام 2024. وستنمو البلدان المصدرة والمستوردة للنفط بالمنطقة بمعدلات مماثلة. وقد أدى الصراع الدائر في الشرق الأوسط إلى زيادة حالة عدم اليقين على المستوى الإقليمي، في الوقت الذي أدت فيه المشكلات القائمة، وخاصة أعباء الديون المتزايدة، إلى تقليص قدرة العديد من بلدان المنطقة على تجاوز الصدمات. وفي المتوسط، وعلى مدى نصف قرن مضى، ارتبط الصراع المسلح بتباطؤ معدلات النمو وارتفاع مستويات الديون، ويمكن أن يحدث الشيء نفسه في الشرق الأوسط إذا شهد الوضع الحالي تصعيداً.

وبالإضافة إلى دراسة الآفاق الاقتصادية للمنطقة، يكشف هذا التقرير عن أحد مواطن الضعف الاقتصادي الرئيسية في المنطقة، وهو الدين العام. وتعطي هذه النتائج صورة معقدة، وقاتمة في بعض الأحيان. وتعاني البلدان المستوردة للنفط في المنطقة من ارتفاع مستويات الديون، ومحدودية احتمالات الخروج من هذه الديون من خلال النمو الاقتصادي أو تحقيق معدلات نمو تفوق مستويات الديون. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المساهمة في ارتفاع أرصدة الديون بسبب تقلبات أسعار الصرف والعوامل والبنود غير المدرجة في الموازنة، والتي غالبا ما يُطلق عليها تسويات تدفق الأرصدة. ونظراً لأن هذه التسويات قد تكون كبيرة ومستترة، فإنها تؤدي دوراً كبيراً في إضعاف شفافية الديون، وبالتالي يصعب قياس المحركات الفعلية لزيادة أرصدة الديون.

ومن الصعب منع حالة عدم اليقين، لكن من الممكن التأهب لها. ويسلط هذا التقرير الضوء، من بين أمور أخرى، على ضرورة حل مشكلة عدم شفافية الديون. ومن المهم إبقاء السيطرة على الأرصدة الأولية، لكن فقط في حدود إيضاح الموقف الحقيقي لمالية الحكومة، وقد لا يحدث ذلك إذا كان الإنفاق خارج الموازنة. ومن هنا تأتي ضرورة المحاسبة عن البنود غير المدرجة في الموازنة على النحو الواجب.

1 التقييم المؤقت للأضرار في قطاع غزة، أبريل/نيسان 2024 (https://thedocs.worldbank.org/en/doc/14e309cd34e04e40b90eb19afa7b5d15-0280012024/original/Gaza-Interim-Damage-Assessment-032924-Final.pdf، تم الاطلاع عليه في 2 أبريل/نيسان 2024).

2 https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Feb_July2024_Special_Brief.pdf.

3 يغطي تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلدان المنطقة ولا يناقش التطورات والمستجدات في إسرائيل.

نهاية قصة منطقتين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عانت المنطقة من تراجع معدلات النمو قبل وقت طويل من مجموعة الصدمات العالمية الأخيرة، وهي جائحة كورونا، والغزو الروسي لأوكرانيا، وارتفاع معدلات التضخم، وتشديد أسعار الفائدة على مستوى العالم، والصراع الأخير في الشرق الأوسط. وكان نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العقد السابق لهذه الصدمات (2010-2019) أقل بواقع 1.5 نقطة مئوية في المتوسط في المنطقة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى.

وأدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2022 إلى تعزيز الاقتصادات المصدرة للنفط في المنطقة، وفي الوقت نفسه تباطأ النمو الاقتصادي في بقية العالم، بما في ذلك البلدان المستوردة للنفط في المنطقة. وقد شهدت قصة منطقتين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أنماط النمو المتباينة للبلدان المصدرة والمستوردة للنفط، نهايتها في عام 2023، ومن غير المتوقع أن تعود في السنوات المقبلة. وبالنسبة لعام 2024، يبلغ الفرق بين النمو المتوقع للبلدان المصدرة للنفط في مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات) والبلدان النامية المستوردة للنفط باستثناء مصر (جيبوتي والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة) 0.9 نقطة مئوية. ويتناقض ذلك مع عام 2022، عندما حققت دول مجلس التعاون الخليجي نمواً أسرع بنسبة 5.6 نقاط مئوية.

ومن المتوقع أن تنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 2.7% في عام 2024، وبذلك تعود إلى مستويات ما قبل الجائحة، وإن كان هذا المعدل لا يزال أقل من بقية العالم. ومن المتوقع أن تظل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى دون مستويات النمو التي كانت عليها قبل الجائحة، لكنها ستزيد على مستويات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما يبلغ 1.2 نقطة مئوية في عام 2024. وسنرى هل ستستطيع اقتصادات المنطقة أن تكون أقوى مما كانت عليه قبل الأزمات المتداخلة في السنوات الأربع الماضية، لكن في الأجل القصير، تشير التوقعات إلى أنها لن تكون قادرة على ذلك.

أثر الصراع الدائر في الشرق الأوسط

أدى الصراع الدائر في الشرق الأوسط فعلياً إلى توقف النشاط الاقتصادي في غزة. وفي الربع الأخير من عام 2023، انخفض إجمالي الناتج المحلي في قطاع غزة بنسبة 86% عما كان عليه في الربع الأخير من عام 2022. ويُترجم هذا إلى تباطؤ بنسبة 25% في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس سنوي، والذي يمكن مقارنته ببعض أسوأ فترات الصراع في التاريخ الحديث. وتراجع الإنتاج لا يعكس الخسائر البشرية الناجمة عن الصراع من وفيات وتشريد وإفقار أعداد هائلة من سكان غزة، ناهيك عما يعانونه من ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي الحاد. وعلاوة على ذلك، فإنه يشير فقط إلى تدمير البنية التحتية وتدمير الخدمات، والآثار طويلة الأمد لكل هذا على التعافي الاقتصادي والبشري.

والآثار الاقتصادية للحرب على مستوى المنطقة ضبابية من حيث الحجم، وتعتمد إلى حد ما على ما إذا كان الصراع سيتسع وكيفية هذا الاتساع. وقد كان قطاع السياحة من أكثر القطاعات التي تأثرت بهذا الصراع، خاصة في البلدان المجاورة. والواقع أن أسعار النفط والمواد الغذائية آخذة في الانخفاض، مما يساعد الاقتصادات المستوردة للنفط في المنطقة. وكانت هناك أيضاً آثار عالمية متعاقبة منذ أن تعرضت السفن التجارية في البحر الأحمر لهجمات مع تطور الصراع. وأدت هذه الهجمات إلى تراجع حركة المرور عبر مضيق باب المندب وقناة السويس، حيث قامت شركات الشحن بتغيير مسار السفن. وتحويل مسار التجارة باهظ التكلفة نظراً للحاجة إلى المزيد من السفن والوقود للحفاظ على القدر نفسه من تدفقات السلع والبضائع لمسارات أطول. وارتفعت أسعار التأمين والشحن في المنطقة، كما ارتفعت أسعار الشحن الفوري للحاويات على مستوى العالم، خاصة في المسارات من الشرق إلى أوروبا. وحتى كتابة هذا التقرير، من الصعب التنبؤ بما إذا كان الوضع سيتصاعد أو يهدأ وعواقب وتبعات أي سيناريو من السيناريوهين.

ازدياد عدم اليقين

هناك توافق واسع النطاق في الآراء على أن الأزمات المتداخلة التي عصفت بالعالم مؤخراً زادت من حالة عدم اليقين، وبالتالي أصبحت مهام واضعي السياسات أكثر صعوبة. وازداد عدم اليقين في المنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى، حتى قبل جائحة كورونا.

وهناك أبعاد كثيرة لعدم اليقين. والمؤشر البديل المستخدم على نطاق واسع هو مستوى عدم الاتفاق بين القائمين على التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية بالقياس إلى الاختلاف الكبير بين فرادى التنبؤات. وبهذا المقياس، ارتفعت حالة عدم اليقين في جميع المناطق في عام 2020 بسبب الجائحة العالمية، لكنها بدأت تهدأ في نهاية عام 2021. وفي عام 2022، زاد الاختلاف في التنبؤات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى بصورة طفيفة مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. غير أن هذا الاختلاف عاد سريعاً إلى مستويات ما قبل الجائحة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والبلدان مرتفعة الدخل، وهو الآن أقل بكثير من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث ظل مرتفعاً عند مستويات ما قبل الجائحة، ويرجع ذلك على الأرجح إلى تطور الصراع في منطقة الشرق الأوسط على نحو يكتنفه عدم اليقين.

ويضيف انعدام اليقين بشأن الآفاق الاقتصادية في المنطقة، الذي تفاقم بسبب الصراع، إلى مواطن الضعف القائمة من قبل، ومن بينها ارتفاع نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

زيادة ديون البلدان المستوردة للنفط في المنطقة

تعاني البلدان المستوردة للنفط في المنطقة من زيادة كبيرة في مستويات الدين العام مقارنة بالاقتصادات الأخرى ذات مستويات الدخل المماثلة. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، ارتفعت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بما في ذلك في بلدان المنطقة، من نحو 40% إلى نحو 60% من إجمالي الناتج المحلي.

وكانت بلدان المنطقة تعاني ارتفاعاً في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي حتى قبل تفشي جائحة كورونا عالمياً. وبحلول عام 2019، كانت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في 16 من أصل 19 بلداً في المنطقة أعلى مما كانت عليه في عام 2013. وارتفعت النسبة الوسيطة للدين إلى إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات المنطقة بأكثر من 23 نقطة مئوية في هذه الفترة أو بنحو 4 نقاط مئوية سنوياً. وقد جعلت جائحة كورونا الأمور أكثر سوءاً. وأدى انخفاض الإيرادات إلى جانب الإنفاق على دعم جهود التصدي للجائحة إلى زيادة الاحتياجات التمويلية للعديد من البلدان. وارتفعت النسبة الوسيطة للدين إلى إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات المنطقة بأكثر من 11 نقطة مئوية في عام 2020. وهناك اختلافات كبيرة بين بلدان المنطقة، لا سيما بين البلدان المستوردة للنفط والمصدرة له. وفي المتوسط، كانت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للنفط أعلى بنحو ثلاثة أضعاف منها في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، وأعلى بنسبة 50% من المتوسط السائد في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام 2023.

ويمكن أن يتسبب ارتفاع نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في عواقب اقتصادية مهمة. وعندما تقترض الحكومات، فإنها قد تزاحم استثمارات القطاع الخاص لأن ارتفاع أسعار الفائدة قد يزيد من تكلفة رأس المال على القطاع الخاص. أضف إلى ذلك أن المستويات المرتفعة للديون تصاحبها مدفوعات ضخمة من الفوائد مما يحدّ تدريجياً من قدرة الحكومات على تنفيذ الاستثمارات العامة المُعززة للنمو. كما يقل أثر الإنفاق الإضافي من الموازنة على إجمالي الناتج المحلي - ما يسمى بالمضاعف المالي - عند ارتفاع مستوى الدين العام.

وللخروج من دائرة الفقر، لا بد من دفع الثمن. أما السيناريو الذي يبعث على الأمل فهو تحقيق معدلات نمو تفوق مستويات الديون وخفض مستويات الديون وقيمتها من خلال التضخم. لكن بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة ذلك مجرد سراب.

تحقيق معدلات نمو تفوق مستويات الديون وخفض مستويات الديون وقيمتها من خلال التضخم

لم تستطع البلدان المستوردة للنفط في المنطقة "تحقيق معدلات نمو تفوق مستويات الديون" أو "خفض مستويات الديون وقيمتها من خلال التضخم". ويمكن أن يؤدي نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم إلى خفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. لكن البلدان المستوردة للنفط في المنطقة وجدت مزيداً من الصعوبة في القيام بذلك لأنه على مدى السنوات العشر الماضية، تزامنت حلقات من ارتفاع معدلات النمو أو ارتفاع معدلات التضخم مع تراكم الديون بوتيرة أسرع، مما أدى إلى زيادة نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي مرة أخرى. ومقابل كل خفض إضافي بواقع نقطة مئوية في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بسبب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، فإن ارتفاع أرصدة الديون الاسمية يعوض نصف هذا الانخفاض تقريباً. ويتناقض هذا الاستنتاج مع حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط الأخرى التي لا يوجد بها هذا النمط التعويضي. وفي البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لم يؤد نمو إجمالي الناتج المحلي إلى خفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى حد كبير بسبب عوامل وبنود مدرجة خارج الموازنة وتأثير تقلبات أسعار الصرف على قيمة الديون المقومة بالعملات الأجنبية.

ومن غير المرجح أن يكون ارتفاع معدلات التضخم مؤخرا قد خفف من أعباء الديون على البلدان المستوردة للنفط في المنطقة. فمقابل كل خفض بواقع نقطة مئوية في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بسبب التضخم، فإن الزيادة في القيمة الاسمية للديون تؤدي إلى عدم تحقيق كل ما أشرنا إليه تقريباً (أكثر من 80% مما تمت الإشارة إليه) ومرة أخرى، تتمثل المحركات الرئيسية لذلك في تأثير تقلبات أسعار الصرف، التي كانت كبيرة في بلد مثل مصر، وعوامل وبنود أخرى مدرجة خارج الموازنة، مثل الإنفاق خارج الموازنة وتراكم الأصول.

الاقتراض في ظل مستقبل غامض

ليس لدى البلدان المستوردة للنفط في المنطقة مجالٌ كبيرٌ للتحرك والمناورة إذا ظهرت تهديدات اقتصادية كبيرة. فهذه البلدان تقترض في ظل مستقبل يكتنفه الغموض وعدم اليقين. وعدم قدرتها على الخروج من دائرة الديون على مدى السنوات العشر الماضية هو سبب آخر يبعث على القلق. والأسوأ من ذلك، نجد أن النفقات والمخصصات غير المدرجة بالموازنة تحجب رؤية مواطن الضعف المتعلقة بالديون في العديد من البلدان. ويمكن لنمو إجمالي الناتج المحلي أن يخفف من حدة المديونية، لكن يجب أن يقترن ذلك بانضباط المالية العامة، بما في ذلك الحد من الإنفاق خارج الموازنة. ولن يؤدي تحسين جودة البيانات وتوافرها إلى تعزيز شفافية الديون فحسب، بل سيساعد أيضاً في الحد من حالة عدم اليقين التي كانت مرتفعة تاريخياً في المنطقة.

الفصل 2 آفاق الاقتصاد الكلي للمنطقة

- من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي للعام الثالث على التوالي في عام 2024، مع تباين اتجاهات النمو بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.
- تراجع التضخم العالمي في أعقاب دورات من تشديد السياسات النقدية، غير أن التضخم لا يزال أعلى من المستويات المستهدفة في معظم الاقتصادات المتقدمة وفي العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.
- انخفضت أسعار النفط منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، ومن المتوقع أن تواصل انخفاضها في عام 2024 في ظل ضعف النمو العالمي وزيادة إنتاج النفط.
- من المتوقع أن تنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 2.7% في عام 2024 و4.2% في عام 2025، مما يمثل عودة إلى معدلات النمو المنخفضة التي كانت سائدة في العقد السابق للجائحة العالمية.
- كانت معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي للبلدان المستوردة والمصدرة للنفط متماثلة في عام 2023، ومن المتوقع أن تظل على هذا النحو في عامي 2024 و2025، وهو ما يسدل الستار على "قصة منطقتين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".
- أدى الصراع الأخير في الشرق الأوسط إلى اشتداد المخاطر الجيوسياسية، داخل المنطقة وخارجها، كما تم تعديل تنبؤات النمو للقطاع الخاص في جميع أنحائها بالنقصان نظراً لارتفاع مستوى عدم اليقين.

السياق الاقتصادي العالمي: استمرار تباطؤ معدلات النمو

من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي للعام الثالث على التوالي في عام 2024. ووفقاً لتنبؤات البنك الدولي في شهر يناير/كانون الثاني 2024، سوف يتباطأ النمو الاقتصادي 2.4% في عام 2024 انخفاضاً من 2.6% في عام 2023 (البنك الدولي، 2024أ)، مما يعكس إلى حد كبير تشديد السياسة النقدية لكبح جماح التضخم الذي بلغ أعلى مستوياته على مدار عقود، والشروط المقيدة للائتمان، وتراجع التجارة والاستثمار على مستوى العالم. ومن المتوقع أن يرتفع النمو إلى 2.7% في عام 2025 مع استمرار تراجع التضخم، وبدء انخفاض أسعار الفائدة، وانتعاش التجارة.

تختلف اتجاهات النمو بين البلدان مرتفعة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومن المتوقع أن يستمر تباطؤ معدل النمو في البلدان مرتفعة الدخل (باستثناء بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) عند 1.6% في 2024، منخفضاً عن مستواه البالغ 1.5% في 2023. ويأتي هذا النمو المحدود في أعقاب التعافي السريع بعد انحسار الجائحة، والذي صمد بفضل السياسات المالية العامة التوسعية. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (باستثناء بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، من المتوقع أن يبلغ النمو 3.9% في عام 2024، أي أقل قليلاً من المعدل المتوقع لعام 2023 والذي يبلغ 4.4%. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الصيني تباطؤاً ملحوظاً ليصل إلى 4.5% في 2024 انخفاضاً من 5.2% في عام 2023، بسبب تراجع قطاع العقارات، وضعف ثقة المستهلكين، وضعف الطلب الخارجي. ومن المتوقع أن تنمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، باستثناء الصين، بنسبة طفيفة تبلغ 3.3%، ارتفاعاً من 3.2% في عام 2023. ومن المتوقع أن تنمو جميع مجموعات البلدان في عام 2024 بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في العقد السابق على الجائحة. وكان التباطؤ الأكثر وضوحاً في الصين، التي حققت نمواً بلغ في المتوسط 7.7% بين عامي 2010 و2019 (البنك الدولي 2024أ).

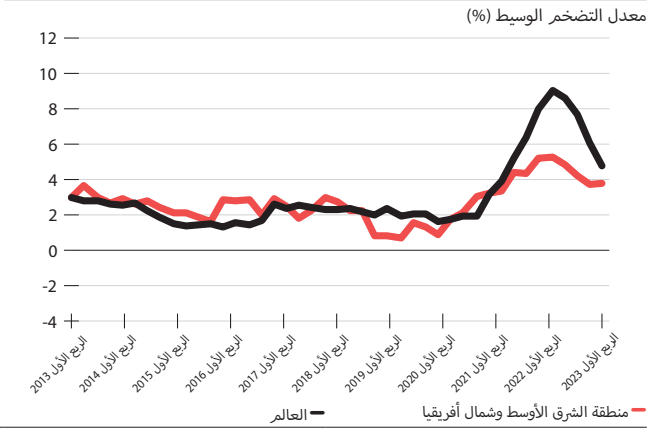
أدى الصراع في قطاع غزة إلى اشتداد المخاطر الجيوسياسية داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها. وقد تكون هناك تداعيات عالمية إذا اتسع الصراع وعطل النشاط الاقتصادي وأسواق السلع الأولية في جميع أنحاء العالم. غير أن التوقعات الحالية للنمو لعام 2024 (الجدول ثانياً-1) وُضعت على افتراض أن الصراع لن يتفاقم. في الواقع، تم تعديل توقعات النمو للمنطقة بالزيادة بواقع 0.4 نقطة مئوية عن تلك التي تم إعلانها في أكتوبر/تشرين الأول 2023 (غاتي وآخرون، 2023أ) بسبب النمو العالمي الذي تجاوز التوقعات في عام 2023. وحتى الآن، لم يكن للصراع تأثير يذكر على أسعار السلع الأولية التي شهدت تراجعاً، لكنها لا تزال أعلى من مستويات ما قبل الجائحة.

التضخم العالمي وأسعار الفائدة

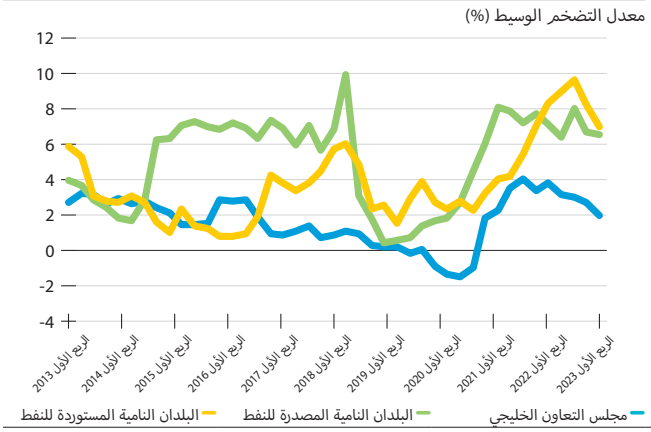
انخفضت معدلات التضخم العالمي عن مستوياتها المرتفعة في عام 2022 (الشكل ثانياً-1)، غير أنها لا تزال أعلى من المستوى المستهدف في معظم الاقتصادات المتقدمة. أما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فقد كانت معدلات التضخم أعلى من المستهدف في نصف البلدان التي شهدت هذه المعدلات. ومن المتوقع أن تظل معدلات التضخم أعلى من مستويات السنوات 2015-2019 خلال العامين المقبلين على الأقل (البنك الدولي، 2024أ). ويمكن أن يعود انخفاض التضخم العالمي جزئياً إلى تشديد السياسة النقدية، التي تراجعت، على الأقل في الاقتصادات المتقدمة. وبشكل عام، من المتوقع أن تظل أسعار الفائدة الحقيقية أعلى من مستويات ما قبل الجائحة، مع استمرار الانخفاض التدريجي في معدلات التضخم (البنك الدولي، 2024أ). وكان هناك عدد من الإجراءات التي خففت إلى حد ما من التأثير السلبي لارتفاع أسعار الفائدة على النمو الاقتصادي ومنها مدخرات الأسر المعيشية ووفورات الشركات، والاستعداد القوي لتحمل المخاطر، وتمديد آجال استحقاق الأقساط الحالية من الديون منخفضة التكلفة، وفي بعض الحالات، سياسة المالية العامة التوسعية، لا سيما في الولايات المتحدة. لكن الوضع لا يزال محفوفاً بالمخاطر، إذ يتعين على اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تعاني ارتفاع الديون أن تتكيف مع ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وتكاليف التمويل.

الشكل ثانياً-1: التضخم

اللوحة (أ): على مستوى العالم ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



اللوحة (ب): مجموعات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

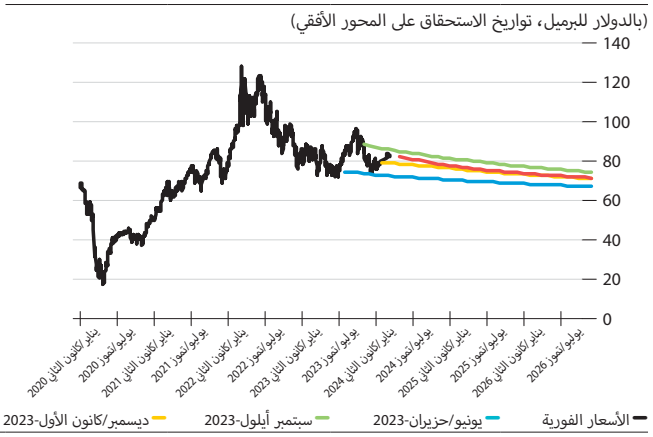
ملاحظات: جميع المجموعات، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والعالم، ومجلس التعاون الخليجي، والبلدان النامية المصدرة للنفط، والبلدان النامية المستوردة للنفط، هي مجموعات متوازنة (تشمل نفس البلدان لكل فترة). يضم العالم 132 بلداً، بما في ذلك 15 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتضم المنطقة الجزائر والبحرين ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة. ويضم مجلس التعاون الخليجي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات. وتشمل البلدان النامية المصدرة للنفط الجزائر وإيران والعراق وليبيا. وتشمل قائمة البلدان النامية المستوردة للنفط مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة.

إنتاج النفط والطلب العالمي

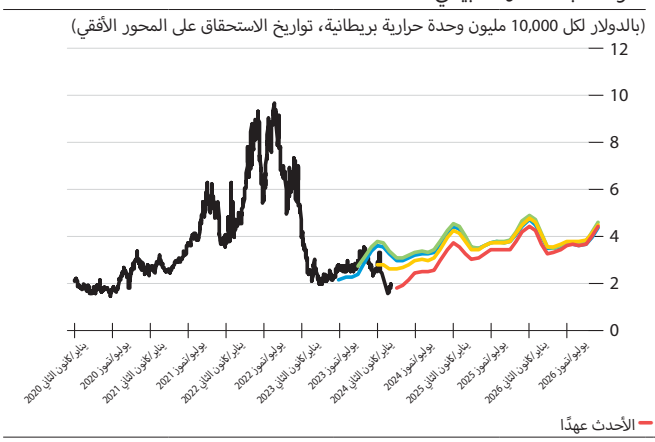
انخفضت أسعار النفط بنسبة 9.5% منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في عام 2024 في ظل ضعف النمو العالمي وزيادة إنتاج النفط (الشكل ثانياً-2، اللوحة أ). وتشير العقود الآجلة للنفط إلى ارتفاع الأسعار بشكل عام على المدى المتوسط مقارنة بالأسعار في يونيو/حزيران وديسمبر/كانون الأول 2023، ولكنها أقل من أسعار سبتمبر/أيلول 2023، مع تداول العقود الآجلة عند 71.41 دولاراً للبرميل في نهاية عام 2026. كما انخفضت أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 36% منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 (الشكل ثانياً-2، اللوحة ب). وتشير العقود الآجلة للغاز الطبيعي عموماً إلى انخفاض الأسعار على المدى المتوسط مقارنة بالعقود الآجلة في عام 2023. ويتم تداول العقود الآجلة للغاز عند 4.42 دولارات لكل 10,000 مليون وحدة حرارية بريطانية. ومن المتوقع أيضاً أن يستمر تراجع أسعار المعادن بسبب تباطؤ النمو في الصين. ومن المتوقع أن تنخفض أسعار المواد الغذائية في ظل وفرة إمدادات المحاصيل الرئيسية، لكنها لا تزال أعلى مما كانت عليه قبل الجائحة.

الشكل ثانياً-2: الأسعار الفورية والعقود الآجلة للهيدروكربونات

اللوحة (أ): خام برنت



اللوحة (ب): الغاز الطبيعي



الأسعار الفورية — يونيو/حزيران-2023 — سبتمبر أيلول-2023 — ديسمبر/كانون الأول-2023 — الأحدث عهدًا

المصادر: حسابات المؤلفين اعتماداً على بيانات من بلومبرغ إل بي.

ملحوظة: تشير الخطوط السوداء إلى سعر الإغلاق الفوري اليومي لخام برنت (اللوحة أ) والغاز الطبيعي (اللوحة ب) حتى 8 مارس/آذار 2024. وتوضح الخطوط الملونة أسعار استحقاق العقود الآجلة لخام برنت (اللوحة "أ") والغاز الطبيعي (اللوحة "ب") حسب التاريخ المحدد في مفتاح الشكل، وكلها في عام 2023، باستثناء آخر ملاحظة في 8 مارس/آذار 2024).

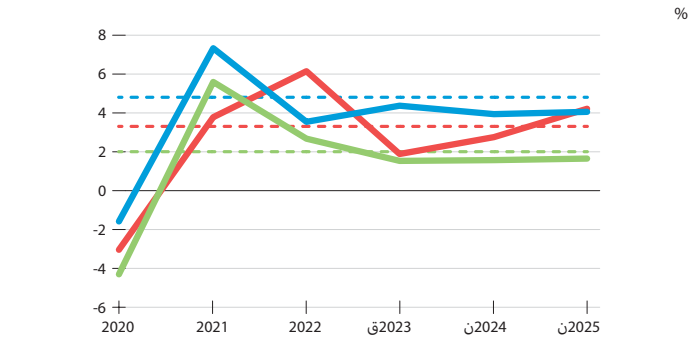
نهاية قصة منطقتين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعودة النمو المنخفض

عانت المنطقة استمرار التراجع في معدلات النمو (بلحاج وآخرون، 2022؛ وغاتي وآخرون، 2023ب) قبل وقت طويل من مجموعة الصدمات العالمية الأخيرة، وهي جائحة كورونا، والغزو الروسي لأوكرانيا، وارتفاع معدلات التضخم، وتشديد أسعار الفائدة على مستوى العالم، بالإضافة إلى نشوب الصراع في الشرق الأوسط أوائل أكتوبر/تشرين الأول 2023. وكان متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العقد السابق لهذه الصدمات (2010-2019) أقل بواقع 1.5 نقطة مئوية في المنطقة مقارنةً باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى.

واختلفت الآثار المترتبة على الصدمات العالمية الأخيرة في المنطقة عما كانت عليه في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ككل، لكن التجارب تباينت أيضاً من بلد إلى آخر داخل المنطقة. وأدت الجائحة العالمية إلى انكماش اقتصادي أكبر في عام 2020 وتعافٍ ضعيف نسبياً في عام 2021 - لا سيما بين الاقتصادات المصدرة للنفط في المنطقة (الشكل ثانياً-3).

الشكل ثانياً-3: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي منذ عام 2020

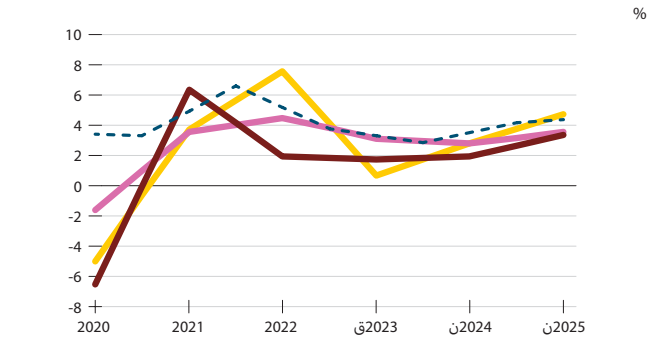
اللوحة (أ): منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والبلدان مرتفعة الدخل، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا — اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (مع استبعاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) — البلدان مرتفعة الدخل

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متوسط السنوات 2010-2019) — اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (مع استبعاد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متوسط السنوات 2010-2019) — البلدان مرتفعة الدخل (مع استبعاد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متوسط السنوات 2010-2019)

اللوحة (ب): مجموعات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



مجلس التعاون الخليجي — البلدان النامية المصدرة للنفط

مصر — البلدان النامية المصدرة للنفط ex-Egypt

المصادر: حسابات المؤلفين اعتماداً على "تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر" للبنك الدولي، عدد أبريل/نيسان 2024.

ملحوظة: يضم مجلس التعاون الخليجي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتضم قائمة البلدان النامية المصدرة للنفط الجزائر وإيران والعراق. أما البلدان النامية المستوردة للنفط مع استبعاد مصر فتشمل جيبوتي والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة. في اللوحة (أ)، تمثل الخطوط المتقطعة متوسط معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من عام 2010 إلى عام 2019 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (باستثناء المنطقة) والبلدان مرتفعة الدخل (باستثناء المنطقة) على التوالي. وفي اللوحة (ب)، نلاحظ أن البيانات الخاصة بمصر للسنوات المالية (التي تبدأ في 1 يوليو/تموز وتنتهي في 30 يونيو/حزيران).

الجدول ثانياً-1: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الفعلي والمتوقع، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ورصيد الحساب الجاري، ورصيد المالية العامة في المنطقة، حسب الاقتصاد، 2022-2025

	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				رصيد حساب المعاملات الجارية				رصيد المالية العامة			
	نسبة مئوية				*نسبة مئوية*				*% من إجمالي الناتج المحلي*				*% من إجمالي الناتج المحلي*			
	2022	2023ق	2024ن	2025ق	2022	2023ق	2024ن	2025ق	2022	2023ق	2024ن	2025ق	2022	2023ق	2024ن	2025ق
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	6.1	1.9	2.7	4.2	4.5	0.5	1.3	2.8	10.5	5.2	3.6	4.0	2.7	-1.3	-2.3	-1.9
البلدان متوسطة الدخل بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4.7	3.1	2.7	3.7	3.3	1.8	1.3	2.3	3.5	0.8	-1.4	-1.8	-1.2	-3.7	-5.3	-5.3
البلدان المصدرة للنفط	6.5	1.5	2.8	4.3	4.6	0.2	1.4	2.9	13.9	6.7	5.1	5.5	4.7	-0.4	-1.5	-1.2
مجلس التعاون الخليجي	7.6	0.7	2.8	4.7	4.2	-0.9	1.0	3.0	15.6	8.4	7.5	8.6	5.5	0.5	0.1	0.7
قطر	4.2	1.8	2.1	3.2	-2.3	0.6	-2.3	1.2	26.6	16.1	13.3	12.3	10.4	6.1	4.9	4.1
الإمارات	7.9	3.1	3.9	4.1	7.0	2.3	3.1	3.3	11.7	9.1	8.4	8.3	10.8	5.6	5.1	4.8
البحرين	4.9	2.6	3.5	3.3	4.2	1.7	2.6	2.4	15.4	6.7	7.3	6.6	-6.2	-5.1	-3.2	-6.5
السعودية	8.7	-0.9	2.5	5.9	4.0	-2.8	0.5	3.8	13.7	4.0	4.2	6.6	2.6	-2.1	-2.4	-0.6
الكويت	7.9	-0.1	2.8	3.1	7.4	-1.0	1.9	2.2	32.1	29.3	22.7	21.9	2.2	-6.8	-6.3	-8.0
عُمان	4.3	1.4	1.5	2.8	3.0	-0.1	0.0	1.3	5.0	2.8	2.9	2.6	10.1	5.6	3.8	4.3
البلدان النامية المصدرة للنفط	4.5	3.1	2.8	3.6	3.1	1.8	1.5	2.3	9.7	2.7	0.0	-0.8	2.5	-2.4	-5.1	-5.3
إيران	3.8	5.0	3.2	2.7	3.0	4.3	2.5	2.1	3.4	2.9	2.7	2.3	-1.9	-2.0	-2.2	-2.4
الجزائر	3.6	3.5	2.7	3.5	1.9	1.9	1.2	2.1	8.6	3.1	-0.3	-2.2	-2.5	-6.5	-9.2	-9.3
العراق	7.6	-2.5	1.6	6.1	5.2	-4.7	-0.7	3.8	20.4	2.2	-4.0	-4.2	13.6	0.9	-5.4	-6.1
البلدان النامية المستوردة للنفط	5.0	3.1	2.5	3.9	3.5	1.7	1.0	2.4	-4.3	-1.8	-3.4	-3.4	-5.9	-5.5	-5.7	-5.3
مصر	6.6	3.8	2.8	4.2	5.0	2.2	1.0	2.3	-3.5	-1.2	-3.2	-3.3	-6.2	-6.0	-6.5	-6.4
تونس	2.6	0.4	2.4	2.4	1.8	-0.4	1.5	1.6	-8.7	-2.7	-2.4	-2.3	-6.7	-6.4	-5.6	-4.6
الأردن	2.4	2.6	2.5	2.6	1.2	2.1	2.1	2.1	-7.7	-6.8	-6.4	-5.7	-5.6	-5.2	-5.6	-5.4
المغرب	1.3	2.8	2.4	3.7	0.2	1.8	1.4	2.7	-3.5	-0.4	-2.0	-2.4	-5.4	-4.3	-4.1	-3.5
الضفة الغربية وقطاع غزة	3.9	-6.4	-6.5	5.5	1.4	-8.1	-8.4	3.3	-15.0	-14.7	-19.2	-16.3	-1.4	-3.0	-2.9	-2.7
جيبوتي	3.7	6.7	5.1	5.1	2.3	5.2	3.6	3.7	17.9	15.6	13.0	12.3	-1.4	-1.9	-1.3	-1.4
البلدان الواردة في المذكرة																
ليبيا	1.3	-1.7	4.8	5.3	0.2	-2.8	3.7	4.2	22.1	24.6	26.3	28.0	2.1	-0.1	-0.1	-0.7
لبنان	-0.6	-0.2	0.5	غ/م	1.2	2.4	3.1	غ/م	-32.7	-11.0	-10.4	غ/م	-2.9	0.5	0.0	غ/م
سوريا	-0.1	-1.2	-1.5	غ/م	-3.7	-5.8	-6.0	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	-8.4	-8.2	-8.0	غ/م
اليمن	1.5	-2.0	-1.0	1.5	-0.7	-4.1	-3.2	-0.7	-17.8	-19.3	-24.5	-22.9	-2.7	-3.9	-3.4	-3.5

المصادر: حسابات المؤلفين اعتماداً على بيانات من "تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر" الصادر عن البنك الدولي، عدد أبريل/نيسان 2024.

ملحوظة: ق = تقديرات، ن = تنبؤات، غ/م= غير معروضة. وجاء ترتيب البلدان تنازلياً في كل فئة حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2022 (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار لعام 2017). يتم تقريب البيانات إلى رقم واحد. البيانات الخاصة بمصر تتوافق مع السنة المالية (يوليو/تموز-يونيو/حزيران). واستبعدت لبنان وليبيا وسوريا واليمن من المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية للمنطقة لأن القيم الخاصة بها غير مؤكدة، ولذلك تم تصنيفها ضمن فئة "البلدان الواردة في المذكرة". وبالنسبة للبلدان متوسطة الدخل بالمنطقة فتشمل إيران والجزائر والعراق ومصر وتونس والأردن والمغرب والضفة الغربية وقطاع غزة وجيبوتي. أما بلدان مجلس التعاون الخليجي فتشمل قطر والإمارات والكويت والسعودية والبحرين وسلطنة عمان. وتشمل البلدان المصدرة للنفط دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والجزائر والعراق. وتشمل البلدان النامية المصدرة للنفط إيران والجزائر والعراق. وتشمل البلدان النامية المستوردة للنفط مصر وتونس والأردن والمغرب والضفة الغربية وقطاع غزة وجيبوتي. ويتم حساب المتوسطات المرجحة لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي باستخدام مستويات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للسنة السابقة كأوزان مرجحة. ويتم حساب متوسطات النمو المرجحة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي من خلال إيجاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل فئة، ثم حساب معدلات النمو السنوية. ويتم حساب رصيد حساب المعاملات الجارية ومتوسطات أرصدة المالية العامة الإقليمية ودون الإقليمية باستخدام مستويات إجمالي الناتج المحلي الاسمية للسنة الجارية كأوزان مرجحة.

أدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2022 إلى تعزيز الاقتصادات المصدرة للنفط في المنطقة، وفي الوقت نفسه تباطأ النمو الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، شأنها في ذلك شأن مثيلاتها من بلدان العالم. وتذكرنا مسارات النمو المتباينة بين البلدان المستوردة للنفط والمصدرة له في عام 2022 "بقصة منطقتين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا" حيث ازدهرت مجموعة من بلدان المنطقة بينما تعثرت المجموعة الأخرى.

مع انخفاض أسعار النفط في عام 2023 وخفض الإنتاج من جانب منظمة أوبك والمنتجين من خارجها (أوبك+)، تبدلت الأدوار في المنطقة. وشهد النمو في الاقتصادات المصدرة للنفط في المنطقة تراجعاً حاداً - من 6.5% في عام 2022 إلى 1.5% في عام 2023 - في حين انخفض النمو في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، باستثناء مصر، من 2.0% في عام 2022 إلى 1.7% في عام 2023 - أو إلى المعدل نفسه الذي سجلته البلدان المصدرة للنفط تقريباً.[4] وكان تباطؤ النمو أشد حدة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث انخفض إلى 0.7% في عام 2023 مقابل 7.6% في عام 2022. ففي السعودية، سجل الاقتصاد نمواً بنسبة 0.9-% في عام 2023 مقابل 8.7% في عام 2022. وكان السبب في تراجع النمو هو انكماش قطاع الهيدروكربونات بنسبة 9.2%، في حين كان النمو في القطاع غير النفطي قوياً، لكنه لم يكن كافياً لتعويض التراجع في أنشطة النفط.

من المتوقع أن تنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 2.7% في عام 2024، مما يعني عودتها إلى النمو المنخفض الذي شهده العقد السابق على الجائحة العالمية. وفي عام 2025، من المتوقع أن تنمو المنطقة بنسبة 4.2%. وفي اقتصادات مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات)، سيرتفع معدل النمو إلى 2.8% في عام 2024، وإلى 4.7% في عام 2025. ويرجع انتعاش النمو في المقام الأول إلى ارتفاع إنتاج النفط بسبب الإلغاء التدريجي لتخفيض حصص إنتاج النفط والنمو القوي في القطاع غير النفطي بفضل جهود تنويع النشاط الاقتصادي وتطبيق الإصلاحات. وستنمو البلدان النامية المصدرة للنفط بنسبة 2.8% في عام 2024، انخفاضاً من 3.1% في عام 2023، في حين يتوقع أن يتراجع النمو في البلدان النامية المستوردة للنفط إلى 2.5% في عام 2024، انخفاضاً من 3.1% في عام 2023. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن ينمو المغرب بنسبة 2.4% في عام 2024، انخفاضاً من 2.8% في عام 2023، ويرجع ذلك إلى التباطؤ الحاد في القطاع الزراعي الذي سيشهد انكماشاً بنحو 3% في عام 2024، حيث تؤثر ظروف الجفاف والحرارة غير العادية على المحاصيل الرئيسية. ومن المتوقع أن يكون النمو عبر مجموعات البلدان أقل تفاوتاً في عامي 2024 و2025 مقارنة بالسنوات الأخيرة. وبالنسبة لعام 2024، يبلغ الفرق بين النمو المتوقع للبلدان المصدرة للنفط في مجلس التعاون الخليجي وبين البلدان النامية المستوردة للنفط، باستثناء مصر، (جيبوتي والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة) نصف نقطة مئوية تقريباً.[5] ويتناقض هذا تماماً مع عام 2022، حيث بلغ الفرق بين هاتين المجموعتين من البلدان 5.6 نقاط مئوية.

مع نهاية "قصة منطقتين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، تعود المنطقة في عام 2024 إلى مستويات النمو التي كانت سائدة قبل الجائحة، والتي لا يزال من المتوقع أن تكون أقل بكثير - أكثر من نقطة مئوية تقريباً - من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي لا تنتمي للمنطقة. ومن غير الواضح هل ستستطيع اقتصادات المنطقة أن تكون أقوى مما كانت عليه قبل الأزمات المتداخلة في السنوات الأربع الماضية أم لا؛ لكن التنبؤات تشير إلى أنها لن تكون قادرة على ذلك في الأجل القصير.

انخفاض النمو يؤدي إلى ضعف التحسن في مستويات المعيشة

يُمكن القول إن النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يعكس التغيرات في مستويات المعيشة بشكل أكثر دقة من النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ضعيفة تبلغ 1.3% في عام 2024، وهي تمثل تحسناً مقارنة بمعدله البالغ 0.5% في عام 2023. وترجع هذه الزيادة بكاملها تقريباً إلى اقتصادات مجلس التعاون (البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات)، التي من المتوقع أن يبلغ نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها 1.0% في عام 2024، مما يمثل تحسناً كبيراً عما شهدته من انخفاض في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عند 0.9% في عام 2023.

من بين اقتصادات دول مجلس التعاون، من المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024 بنسبة 0.5% في السعودية و1.9% في الكويت – وهو تحسن ملحوظ مقارنة بانكماش العام السابق الذي بلغ 2.8% في السعودية و1.0% في الكويت. وفي السعودية، من المتوقع أن ينمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 4.8% بفضل السياسات التوسعية للمالية العامة. وفي الكويت، من المتوقع أن ينمو القطاع النفطي بنسبة 3.6% بسبب الزيادة المتوقعة في الإنتاج، في حين يتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 2.1%.

---

4 تضم منظمة البلدان المصدرة للنفط والمنتجون من خارجها (أوبك+) أعضاء منظمة أوبك (الجزائر والكونغو وغينيا الاستوائية وغابون وإيران والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا والسعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا)، كما تضم عدداً من منتجي النفط من خارج المنظمة، مثل روسيا والمكسيك وعُمان وكازاخستان.

5 بالنسبة لمصر، التي تظهر منفصلة عن بقية الاقتصادات الأخرى المستوردة للنفط في المنطقة، من المتوقع أن يبلغ النمو في السنة المالية 2024 - من يوليو/تموز 2023 إلى يونيو/حزيران 2024 - 2.8% و4.2% في السنة المالية 2025. ولو طرحنا جانباً الفروقَ في توقعات السنة التقويمية والسنة المالية، فإن التوقعات الخاصة بمصر تتماشى مع المستويات المتوقعة للنمو الكلي في المنطقة والتي من المتوقع أن تبلغ نحو 2.7% في عام 2024 و4.2% في عام 2025.

من بين البلدان النامية المصدرة للنفط في المنطقة، من المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في إيران بنسبة 2.5% في عام 2024، منخفضاً من 4.3% في العام السابق، أما في الجزائر، فمن المتوقع أن ينمو بنسبة 1.2% في عام 2024، مقابل 1.9% في عام 2023. وفي العراق، سوف يؤدي انتعاش قطاع النفط إلى تحسين نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من انكماش بنسبة 4.7% في عام 2023 إلى تراجع متوقع عند 0.7% في عام 2024. وبالنسبة لهذه المجموعة من البلدان ككل، سينمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1.5% في عام 2024، أي أقل قليلاً من معدل نموه البالغ 1.8% في عام 2023.

من المتوقع أيضاً أن يشهد نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المستوردة للنفط في المنطقة تباطؤاً لينخفض إلى 1.0% في عام 2024 بعد أن سجل 1.7% في عام 2023. ومن المتوقع حدوث أكبر تغير في جيبوتي، حيث سيتراجع نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى 3.6% في عام 2024 من 5.2% في عام 2023. وسيؤدي تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في مصر إلى نمو بنسبة 1.0% في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2024، مقارنة بنسبة 2.2% في العام السابق.

اعتدال أرصدة حسابات المعاملات الجارية والمالية العامة للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

من المتوقع أن تؤدي تخفيضات إنتاج النفط وتراجع أسعاره في عام 2024 مقارنة بعام 2022، إلى إبقاء الفوائض في أرصدة حسابات المعاملات الجارية والمالية العامة في معظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقة أقل بكثير من مستوياتها المرتفعة في عام 2022.

بالنسبة لاقتصادات دول مجلس التعاون، من المتوقع أن يسجل متوسط رصيد حساب المعاملات الجارية - مجموع صافي الدخل من الخارج، وصافي التحويلات، والميزان التجاري - فائضاً بواقع 7.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024 انخفاضاً من 8.4% من هذا الإجمالي في عام 2023. وتعكس القيمة الأقل لمتوسط الفائض تراجعاً في فائض الحساب الجاري للكويت إلى 22.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024 من 29.3% من هذا الإجمالي في عام 2023، وهو ما يعكس ارتفاع قيمة المبالغ المدفوعة لشركات المقاولات الدولية المشاركة في خطة التنمية الوطنية ورؤية الكويت 2035 - وهي الأعباء التي عوضتها المكاسبُ الناتجة عن تعافي قطاع السياحة بشكل جزئي. ومن المتوقع أن تشهد حسابات المعاملات الجارية في معظم دول المجلس الأخرى تغيراً طفيفاً في عام 2024.

ومن بين اقتصادات دول مجلس التعاون، من المتوقع أن تسجل أرصدة المالية العامة (صافي إيرادات الحكومة ومصروفاتها) فائضاً ضئيلاً بمقدار 0.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024، انخفاضاً من فائضٍ بنسبة 0.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 - على الرغم من التحسن في عجز المالية العامة في البحرين والكويت. وتشير التنبؤات الخاصة برصيد المالية العامة للمملكة إلى تفاقم العجز بنسبة 2.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024 مقارنة بعجز بلغ 2.1% في عام 2023. ويعكس تفاقم عجز المالية العامة للسعودية انخفاضاً متوقعاً في عائدات النفط بسبب انخفاض الأسعار ومستويات الإنتاج، كما يعكس توسعاً في الإنفاق الحكومي. ومن المتوقع أن تتراجع الفوائض في دول مجلس التعاون الأخرى بشكل طفيف.

من المتوقع أن تنخفض فوائض حساب المعاملات الجارية في البلدان النامية المصدرة للنفط في عام 2024 إلى "صفر" من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بما بلغ 2.7% في عام 2023. وفي عام 2022، سجلت هذه البلدان بوصفها مجموعة فائضاً في حساب المعاملات الجارية بنسبة 9.7%. ومن المتوقع أن يشهد فائض حساب المعاملات الجارية للجزائر عجزاً طفيفاً بنسبة 0.3% في عام 2024، بعد أن سجل فائضاً بواقع 3.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 - نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية، وخفض حصص الإنتاج، وانتعاش الواردات وخاصة واردات المعدات. وبالنسبة للعراق، وعلى الرغم من توقع ارتفاع صادرات النفط، فإن التوسع الحاد في المالية العامة سوف يغذي الاستهلاك ويدفع حساب المعاملات الجارية إلى تسجيل عجزٍ بواقع 4.0% في عام 2024 بعد أن سجل فائضاً بنسبة 2.2% في العام السابق.

من المتوقع أيضاً أن تتدهور أرصدة المالية العامة للبلدان النامية المصدرة للنفط في المنطقة - إلى عجز يبلغ 5.1% في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024 مقارنة بعجز قدره 2.4% في عام 2023. ومن المتوقع أن يساهم العراق والجزائر بالنسبة الأكبر في هذا التدهور، نظراً للارتفاع المتوقع في الإنفاق الحكومي في كلا البلدين.

العجز المزدوج للبلدان النامية المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

من المتوقع أن تستمر جميع الاقتصادات المستوردة للنفط تقريباً في المنطقة في تسجيل عجز في المالية العامة وحساب المعاملات الجارية - ما يسمى بالعجز المزدوج - حتى عام 2024، باستثناء جيبوتي، فهي الوحيدة التي من المتوقع أن تحقق فائضاً في حساب المعاملات الجارية في عام 2024 بنسبة 13% من إجمالي الناتج المحلي بسبب زيادة النشاط التجاري مع إثيوبيا وارتفاع طلبها على الخدمات اللوجستية.

من المتوقع أن يزيد عجز حساب المعاملات الجارية في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة إلى 3.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024 مقارنة بما بلغ 1.8% في عام 2023. ويعكس هذا التدهور تفاقم وضع حسابات المعاملات الجارية في أربعة من أصل ستة بلدان في هذه المجموعة. وتجدر الإشارة إلى أن الأردن سيواصل تسجيل عجز كبير في حساب المعاملات الجارية، ولكن عند نسبة متوقعة تبلغ 6.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024، أي أقل قليلاً من العجز البالغ 6.8% في عام 2023. وتفترض هذه التوقعات أن الصراع في الشرق الأوسط لن يتسع، ولكن إذا تفاقم القتال أو استمر لفترة طويلة، فإن عجز حساب المعاملات الخارجية في البلدان المجاورة لغزة يمكن أن يتفاقم بسبب تراجع السياحة. ومن المرجح أن تواجه مصر صعوبات إضافية تتمثل في انخفاض إيراداتها من قناة السويس لأن المزيد من سفن الشحن ستغير مسارها خارج البحر الأحمر.

تشير التوقعات إلى أن متوسط عجز المالية العامة في الاقتصادات المستوردة للنفط في المنطقة سيزيد قليلاً إلى 5.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024 مقارنة بما بلغ 5.5% في عام 2023. ويرجع هذا التدهور إلى زيادة عجز الموازنة العامة في مصر - من 6.0% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 إلى 6.5% في عام 2024 - مع تراجع الإيرادات الضريبية بسبب تباطؤ الاقتصاد في وقتٍ ارتفعت فيه مدفوعات الفائدة بسبب انخفاض قيمة العملة وتشديد السياسة النقدية. ومن المتوقع أيضاً أن يتسع عجز المالية العامة في الأردن بنسبة 0.4 نقطة مئوية ليصل إلى 5.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024. وسوف ينخفض عجز المالية العامة لتونس بمقدار 0.8 نقطة مئوية في عام 2024 ليصل إلى 5.6% من إجمالي الناتج المحلي، وكذلك عجز المالية العامة في جيبوتي من 1.9% من إجمالي الناتج المحلي إلى 1.3%.

تراجع معدلات التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شهدت معدلات التضخم في بلدان المنطقة في عام 2023 انخفاضاً عما كانت عليه في العام السابق. وكان التغير على أساس سنوي في مؤشر أسعار المستهلكين في يناير/كانون الثاني 2024 أقل مما كان عليه قبل عام في تسعة من أصل أربعة عشر اقتصاداً في المنطقة.[6] وفي الواقع، شهدت غالبية هذه البلدان الأربعة عشر - التي تتوفر عنها بيانات - معدلات تضخم أقل من 5% في يناير/كانون الثاني 2024 - وينطبق هذا على البحرين والعراق والأردن والكويت والمغرب وعمان وقطر والسعودية. وخلال عام 2023، تباطأ التضخم في البحرين والأردن وقطر، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض أسعار السلع الأولية وتشديد السياسات النقدية، في حين استفاد السكان في عُمان من دعم المواد الغذائية الأساسية وأسعار النفط المحلية. وتمكنت الكويت والسعودية من احتواء التضخم من خلال سياسات نقدية متشددة ودعم كبير للمواد الغذائية والطاقة، مما يعكس اتجاهاً أوسع نطاقاً نحو خفض معدلات التضخم في المنطقة. وكما ذُكر في تقارير سابقة، كانت معدلات التضخم أقل في البلدان التي ربطت عملاتها بالدولار وكانت تخفيضات قيمة العملة مُحددات مهمة للتضخم في بعض بلدان المنطقة مثل مصر ولبنان (بلحاج وآخرون، 2022؛ وغاتي وآخرون، 2023أ).

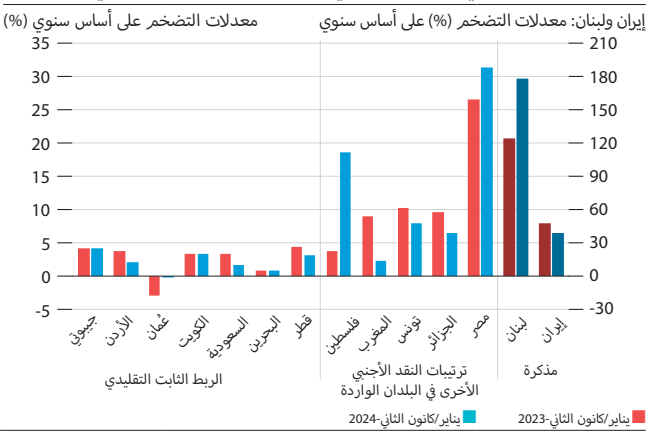
على الرغم من تراجع التضخم، فإنه لا زال مرتفعاً، حيث بلغ 6.4% في الجزائر و7.8% في تونس. ويُعتبر ارتفاع أسعار المواد الغذائية، لا سيما أسعار المنتجات الطازجة، هو سبب التضخم في كلا البلدين. ويضر ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالفئات الأكثر احتياجاً أكثر من غيرها لأن الغذاء يشكل جزءاً كبيراً من إنفاق الأسر منخفضة الدخل (غاتي وآخرون، 2023أ).

وفي مصر والضفة الغربية وقطاع غزة، تجاوز التضخم في يناير/كانون الثاني 2024 مستواه قبل عام. وفي مصر، تجاوز التضخم 31% في يناير/كانون الثاني 2024، مرتفعاً من نحو 26% في يناير/كانون الثاني 2023، على الرغم من انخفاضه تدريجياً منذ أن بلغ ذروته عند 40% في سبتمبر/أيلول 2023. كما ساهمت المواد الغذائية وإفراط الحكومة في الحصول على الائتمان (الاقتراض) في التضخم في مصر. وارتفعت أسعار المستهلكين في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول، حيث وصل التضخم إلى 18.6% في يناير/كانون الثاني 2024، أي أكثر من ثلاثة أضعاف التضخم في سبتمبر/أيلول 2023 الذي بلغ 5.0%.

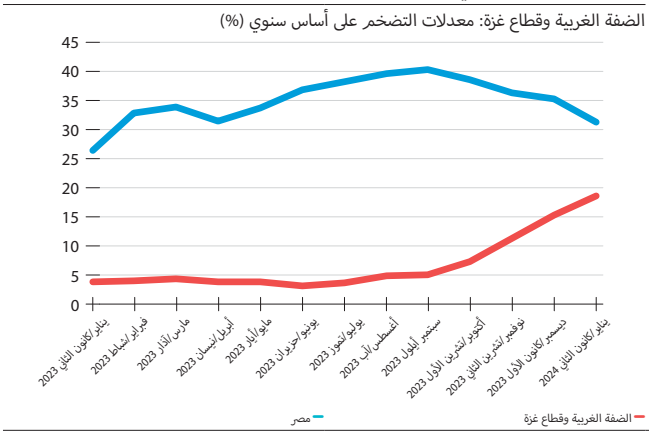
6 يمثل معدل التضخم على أساس سنوي لشهر يناير/كانون الثاني 2024 فرقاً في النسبة المئوية في مؤشر أسعار المستهلكين بين يناير/كانون الثاني 2023 ويناير/كانون الثاني 2024.

الشكل ثانياً-4: التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اللوحة (أ): التضخم في يناير/كانون الثاني 2024 مقارنة بيناير/كانون الثاني 2023



اللوحة (ب): التضخم في مصر والضفة الغربية وقطاع غزة



المصادر: مؤسسة هيفرز أناليتيكس والأجهزة المركزية للإحصاء.

ملاحظات: تعرض اللوحة (أ) التضخم العام على أساس سنوي في يناير/كانون الثاني 2023 ويناير/كانون الثاني 2024 للبلدان التي تتوفر عنها بيانات؛ ويتم ترتيب البلدان تصاعدياً على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2022 (وفقاً لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار في عام 2017) ضمن تصنيف نظام العملة. وتعرض اللوحة (ب) معدل التضخم العام على أساس سنوي لكل شهر بدءاً من يناير/كانون الثاني 2023 وحتى يناير/كانون الثاني 2024 لكل بلد.

تعديل التوقعات عند وقوع الصدمات

تعد التنبؤات الحالية انعكاساً لما يفرزه المشهد الاقتصادي للمنطقة من توقعات؛ ولكن التوقعات بطبيعتها في حالة تغير مستمر. ومع قيام المحللين بإدراج معلومات إضافية - سواء من بيانات جديدة أو من أحداث غير متوقعة - تجري مراجعة هذه التنبؤات باستمرار.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تم تعديل تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2024 بشكل كبير خلال العام الماضي (الجدول ثانياً-2). ومن المتوقع أن يقل معدل النمو في المنطقة بواقع 0.8 نقطة مئوية عن التوقعات الواردة في الإصدار السابق من تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية للمنطقة. وتم تعديل تنبؤات النمو للبلدان المستوردة للنفط بالنقصان بمقدار 0.9 نقطة مئوية، في حين انخفضت تنبؤات النمو للبلدان المصدرة للنفط بواقع 0.7 نقطة مئوية.

الجدول ثانياً-2: تنبؤات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2024 حسب إصدارات تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

	أبريل/نيسان 2023	أكتوبر/تشرين الأول 2023	أبريل/نيسان 2024
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.1	3.5	2.7
البلدان المصدرة للنفط	2.9	3.5	2.8
مجلس التعاون الخليجي	3.1	3.6	2.8
البلدان النامية المصدرة للنفط	2.4	3.4	2.8
البلدان النامية المستوردة للنفط	3.7	3.4	2.5

المصادر: "تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر" للبنك الدولي.

ملحوظة: دول مجلس التعاون الخليجي = البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والسعودية والإمارات. البلدان النامية المصدرة للنفط تشمل الجزائر وإيران والعراق. أما البلدان المستوردة للنفط في المنطقة فتشمل جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة.

ويظهر تطور تنبؤات القطاع الخاص، التي يتم تحديثها شهرياً، كيف تتغير الأمور مع دقة البيانات.

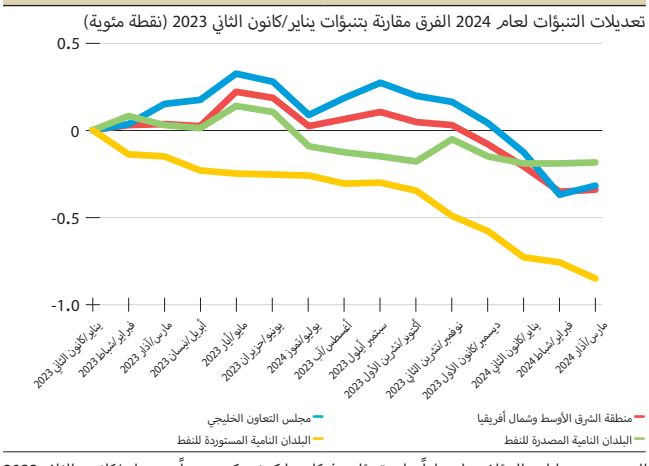
في أبريل/نيسان 2023، أعقب تخفيضات إنتاج النفط التي أعلنتها منظمة أوبك والمنتجون من خارجها (أوبك+) تعديل فوري بالزيادة في تنبؤات القطاع الخاص للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة، غير أن التنبؤات عُدلت بالنقصان بعد شهور قليلة - لا سيما بالنسبة للبلدان النامية المصدرة للنفط (الشكل ثانياً-5). وربما كان التعديل بالزيادة بعد إعلان أوبك+ في أبريل/نيسان انعكاساً للتوقعات بأن تخفيضات الإنتاج ستكون

قصيرة الأجل، وأن النمو في عام 2024 سيرتفع مع عودة إنتاج النفط إلى مستوياته السابقة. غير أن المزيد من التخفيضات الطوعية التي أعلنت عنها السعودية في يونيو/حزيران 2023 - وتم تمديدها في سبتمبر/أيلول 2023 - تشير على الأرجح إلى أن التعافي في عام 2024 قد يكون أكثر تواضعاً مما كان يعتقد سابقاً.

وتم تعديل تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2024 للبلدان النامية المستوردة للنفط بالنقصان تدريجياً بين يناير/كانون الثاني وأكتوبر/تشرين الأول 2023 - عندما كانت التنبؤات أقل بواقع 0.3 نقطة مئوية عن التنبؤات في بداية ذلك العام.

بعد اندلاع الصراع في الشرق الأوسط في أكتوبر/تشرين الأول 2023، تم تعديل توقعات القطاع الخاص بالنقصان للمنطقة بأسرها. وانخفضت التوقعات الخاصة باقتصادات دول مجلس التعاون بواقع 0.5 نقطة مئوية بين بداية الصراع ومارس/آذار 2024، في حين تم تخفيض التنبؤات للبلدان النامية المستوردة للنفط بواقع 0.5 نقطة مئوية. وبالنسبة للمنطقة ككل، انخفضت توقعات النمو بنسبة 0.4 نقطة مئوية بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ومارس/آذار 2024.

الشكل ثانياً-5: تعديلات تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2024 منذ يناير/كانون الثاني 2023



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على تنبؤات فوكاس إيكونوميكس بدءاً من يناير/كانون الثاني 2023 وحتى مارس/آذار 2024.

ملاحظات: يُظهر الرسم البياني الفرق في معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2024 المتوقعة مع الوقت مقارنة بالتنبؤات التي تم إجراؤها في يناير/كانون الثاني 2023. مجلس التعاون الخليجي يضم البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات. قائمة البلدان النامية المصدرة للنفط تشمل الجزائر وإيران والعراق وليبيا واليمن. وتضم البلدان النامية المستوردة للنفط جيبوتي ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس. تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلداناً في المجموعات الثلاث. بيانات مصر لعام 2024 هي تقديرات معدلة للسنة المالية تم تحويلها إلى تقديرات للسنة التقويمية: متوسط تنبؤات السنتين الماليتين 2024 و2025. تبدأ السنة المالية 2024 في مصر في 1 يوليو/تموز 2023 وتنتهي في 30 يونيو/حزيران 2024. تعتبر متوسطات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومتوسطات شرائح البلدان الأخرى معدلات نمو مرجحة باستخدام مستويات إجمالي الناتج المحلي للعام السابق كأوزان مرجحة.

عندما يختلف المتنبئون: لمن تستمع؟

هناك إجماع واسع النطاق على أن الأزمات التي عصفت بالعالم في السنوات الأخيرة زادت من حالة عدم اليقين.[7] وتشير التعديلات المتكررة والكبيرة في الغالب على التنبؤات، كتلك التي أجريت منذ بداية الصراع في غزة، على محدودية رؤية المستقبل. فإذا تقادمت التقديرات السابقة، فهل ستظل تقديرات اليوم وجيهة؟ إن الثقة في أي توقعات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة التوافق بين المحللين. وهذا القسم الفرعي يبحث كيف يمكن لاختلاف التوقعات بين القائمين على التنبؤ أن يسفر عن رؤى وأفكار بشأن عدم اليقين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمرور الوقت.

من غير الواضح دائماً الطريقة التي يتم بها دمج الأخبار في التنبؤات. وعند التطرق إلى مجال معروف، فإن ميزة المعلومات الإضافية يمكن أن تجعل التنبؤات أكثر دقة وموثوقية والمستقبل أقل غموضاً. ولكن في حالة الصدمات الكبيرة غير المتوقعة يمكن أن يكون لها تأثير معاكس. وقد يكون من الصعب تقييم تأثير الأحداث النادرة، وقد يختلف المحللون في تفسيرهم للآثار. وعندما تشير التنبؤات من مصادر مختلفة إلى اتجاهات مختلفة بشكل كبير، فغالباً ما يكون تحديد الرأي التحليلي الوجيه أصعب، الأمر الذي يزيد من درجة عدم اليقين.

غالباً ما يتم تجميع تنبؤات القطاع الخاص التي تضعها مختلف المؤسسات والبنوك والمحللين في توقعات تسمى التوافق العام بين تنبؤات المحللين. ومع ذلك، فإن متوسط التوقعات التي يتم حصرها في هذا التوافق لا تعكس الصورة كاملة.

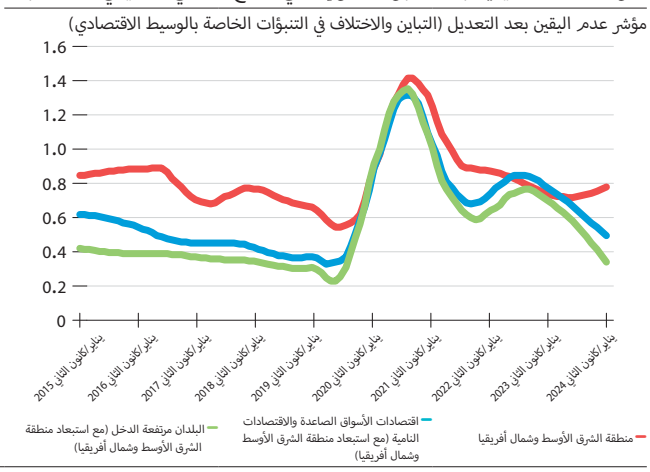
وقد استُخدم مستوى الاختلاف بين القائمين على التنبؤ في أي وقت من الأوقات - مقيسا بتباين فرادى التنبؤات - في الدراسات الأكاديمية كمؤشر على درجة الغموض أو عدم اليقين في متوسط التوقعات. وتقل الثقة في أي توقع عندما يشير العديد من التنبؤات الموثوقة إلى اتجاهات مختلفة.

7 انظر تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية (البنك الدولي، 2024)؛ وتقرير توقعات كبار الخبراء الاقتصاديين (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2024)؛ وتقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (صندوق النقد الدولي، 2024).

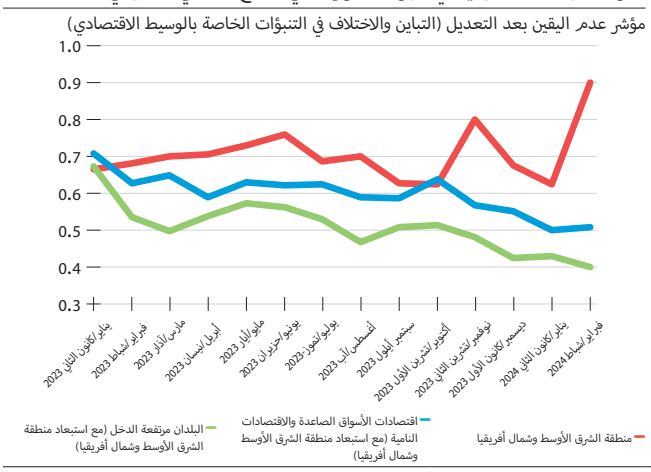
بهذا المقياس، كانت حالة عدم اليقين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى باستمرار منها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى، وكذلك في البلدان مرتفعة الدخل (الشكل ثانياً-6، اللوحة أ). وارتفعت حالة عدم اليقين في جميع أنحاء العالم في عام 2020 مع ظهور الجائحة العالمية، لكنها أظهرت علامات على الانحسار قرب نهاية عام 2021. وتجاوز التباين في التنبؤات الخاصة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والبلدان مرتفعة الدخل الأخرى مثيله في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، لكنه عاد منذ ذلك الحين تقريباً إلى مستويات ما قبل الجائحة. وفي المقابل، ظلت حالة عدم اليقين في المنطقة مرتفعة. وتشير الأشهر الأولى من عام 2024 إلى أن الاتجاه الذي ساد قبل الجائحة والمتمثل في اشتداد حالة عدم اليقين في المنطقة سيستمر.

الشكل ثانياً-6: التباين والاختلاف في التنبؤات كمؤشر لعدم اليقين

اللوحة (أ) عدم اليقين بشأن تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لسنة مقبلة



اللوحة (ب): عدم اليقين في تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2024



المصادر: حسابات المؤلفين اعتماداً على تنبؤات كونسينسس إيكونوميكس وفوكاس إيكونوميكس.

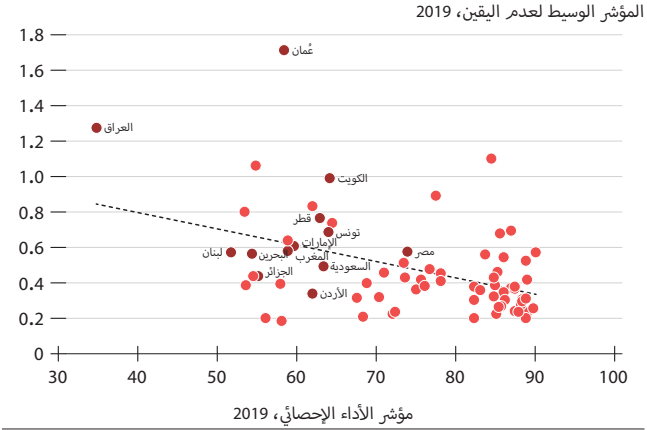
ملحوظة: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن). اللوحة (أ): توضح السلسلة الزمنية الاختلاف والتباين في تنبؤات السنة المقبلة بشأن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لوسيط البلدان في كل مجموعة. ويوضح المدى الرُبيّعي على مستوى التنبؤات هذا الاختلاف والتباين، أي الفرق بين التنبؤات في الشريحة المئينية الخامسة والسبعين والتنبؤات في الشريحة المئينية الخامسة والعشرين. ويتم تعديل السلاسل الزمنية الشهرية باستخدام نموذج الانحدار الموضعي. اللوحة (ب): توضح السلسلة الزمنية الاختلاف والتباين في تنبؤات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في 2024 لوسيط البلدان في كل مجموعة. ويوضح المدى الرُبيّعي على مستوى التنبؤات هذا الاختلاف والتباين، أي الفرق بين التنبؤات في الشريحة المئينية الخامسة والسبعين والتنبؤات في الشريحة المئينية الخامسة والعشرين في كل نقطة زمنية.

وبالتمعن في تباين التنبؤات الخاصة بنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2024 منذ بداية عام 2023، يتبين أن حالة عدم اليقين في المنطقة كانت تتسق مع، أو تتجاوز قليلاً، حالة عدم اليقين التي شهدتها اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى بين يناير/كانون الثاني وأكتوبر/تشرين الأول 2023 (الشكل ثانياً-6، اللوحة ب). وبعد اندلاع الصراع في الشرق الأوسط، ارتفعت حالة عدم اليقين في المنطقة وظلت على ارتفاعها.

علاوة على ذلك، يُعد الخلاف بين القائمين على التنبؤ بشأن توقعات النمو لعام 2024 أعلى بكثير بعد مرور شهرين من العام مقارنة بما كان عليه قبل عام. وتظهر قلة الإجماع بين المحللين، على الرغم من توافر معلومات عام إضافي، مدى تأثير الصراع في الشرق الأوسط على توقعات النمو الاقتصادي للمنطقة.

ويمكن أن يؤثر عدم الوضوح بشأن المستقبل على القرارات الاقتصادية وقد يكون مصدراً رئيسياً لتقلبات الدورة الاقتصادية (إيلوت وشنايدر، 2014). وقد تؤخر الشركات الاستثمار والتوظيف (بيكر وآخرون، 2016؛ وبلوم، 2009؛ وجورادو وآخرون، 2015؛ وكومار وآخرون، 2022) مع اعتمادها إستراتيجية "الانتظار والترقب".

الشكل ثانياً-7: مؤشر عدم اليقين والأداء الإحصائي



المصادر: حسابات المؤلفين اعتماداً على تنبؤات كونسينسس إيكونوميكس، وفوكاس إيكونوميكس؛ ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ملاحظة: المؤشر الوسيط لعدم اليقين هو وسيط المدى الرُبيّعي (الانحراف الربيعي) لتنبؤات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2020 التي تم إجراؤها في عام 2019 على مستوى القائمين على التنبؤ (الفرق بين التنبؤات في الشريحة المئينية الخامسة والسبعين والتنبؤات في الشريحة المئينية الخامسة والعشرين).

وقد يكون تأثير الأحداث غير المتوقعة والمفاجئة على حالة عدم اليقين - تلك التي يستحيل أو يكاد يكون من المستحيل التنبؤ بها - أمراً لا مفر منه، لكن المواقف الواضحة على مستوى السياسات التي يمكن التنبؤ بها والوصول إلى بيانات عالية الجودة، كما يعكسها مؤشر الأداء الإحصائي، يمكن أن تساعد في التخفيف من حالة عدم اليقين (الشكل ثانياً-7).[8]

لقد أدى الصراع في الشرق الأوسط إلى زيادة ضبابية الآفاق المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي حين أن الأثر المباشر على غزة واضح بقدر ما هو مدمر، فمن الصعب تقييم الآثار غير المباشرة المحتملة على بقية المنطقة - وربما خارجها. وتصف الأقسام التالية القنوات المحتملة لآثار الصراع على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل.

8 يقيس مؤشر الأداء الإحصائي قدرات ونضج النُظم الإحصائية الوطنية من خلال تقييم استخدام البيانات، وجودة الخدمات، وتغطية الموضوعات، ومصادر المعلومات، والبنية التحتية، وتوافر الموارد.

الفصل 3 الآثار الاقتصادية للصراع في الشرق الأوسط

- تسببت الأعمال العدائية في قطاع غزة التي اندلعت في أكتوبر/تشرين الأول 2023 في خسائر فادحة في الأرواح، كما نتج عنها واحدة من أكبر الصدمات الاقتصادية في التاريخ الحديث. وانخفض إجمالي الناتج المحلي في غزة بنسبة 86% في الربع الأخير من عام 2023.
- أدى انتشار الدمار والتشريد واسع النطاق والانكماش الاقتصادي الهائل إلى بلوغ كافة سكان غزة تقريبا عتبة الفقر.
- أدت الآثار غير المباشرة للصراع في الضفة الغربية إلى تفاقم أزمة المالية العامة القائمة من قبل، والتي دفعت السلطة الفلسطينية إلى مواصلة خفض رواتب موظفي القطاع العام وتأخير صرفها.
- يخيم على آفاق الاقتصاد الفلسطيني قدر كبير من عدم اليقين تبعاً لتطور حالة الصراع. كما أدى الصراع إلى زيادة حالة عدم اليقين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- يتوقف مستوى تعرض بلدان المنطقة للمخاطر على قربها من الصراع، وأيضاً على مستوى تكاملها الإقليمي.
- يمكن أن يؤدي اضطراب حركة النقل البحري، لا سيما عبر قناة السويس، إلى زيادة أوقات الشحن ورفع التكاليف بالنسبة للعديد من البلدان إقليمياً وعالمياً. كما يمكن أن يؤدي طول فترة الاضطراب إلى ارتفاع تكاليف التأمين على الشحن البحري وأسعاره على مستوى العالم، وربما يكون لذلك تداعيات على سوق النفط.

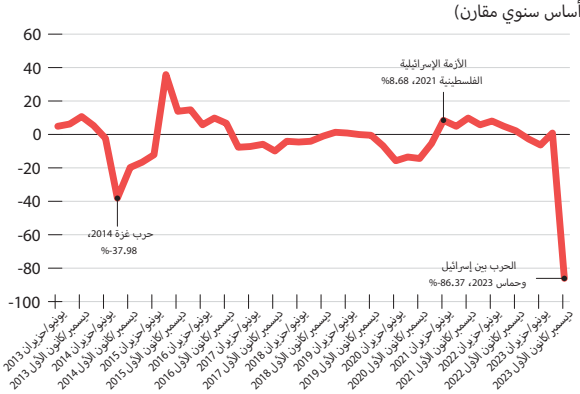
آثار الصراع على الضفة الغربية وقطاع غزة: اقتصاد على حافة الهاوية

تسببت الأعمال العدائية في قطاع غزة التي اندلعت في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 في خسائر فادحة في الأرواح.[9] وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان الصراع قد دخل شهره الخامس، وكان الوضع شديد التقلب وغلبت الضبابية على آفاق السلام والاستقرار الدائمين. فالخسائر في الأرواح، وسرعة وحجم ما لحق بالمنازل والممتلكات من أضرار، وانخفاض تدفقات الإنتاج في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية غير مسبوقة.[10]

منذ نشوب الصراع، شهد الاقتصاد الفلسطيني واحدة من أكبر الصدمات الاقتصادية التي شهدها التاريخ الحديث.[11] وفيً الاشهر الاخيرة من عام 2023، انخفض إجمالي الناتج المحلي لقطاع غزة 86% (الشكل ثالثاً-1) - من نحو 670 مليون دولار في الربع الثالث إلى نحو 90 مليون دولار في الربع الأخير. وتوقف النشاط الاقتصادي في غزة تقريباً، ولم يكن هناك الكثير مما يبشر بحدوث تحسن جوهري حتى وقت كتابة هذه السطور. ووفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انخفض إجمالي الناتج المحلي في غزة بنسبة 24% في عام 2023 ككل. وتشير التقديرات إلى أن خسائر القطاع الخاص في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية - الضفة الغربية وقطاع غزة - بلغت نحو 1.5 مليار دولار في الشهرين الأولين من الصراع بشكل عام، أي حوالي 25 مليون دولار يومياً.[12] كما أن التدهور الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية يتجاوز التدهور المترتب على جولات الصراع السابقة في السنوات 2008 و2012 و2014 و2021 – ومنذ بداية القرن، يأتي في المرتبة الثانية بعد الانتفاضة التي اندلعت في السنوات من 2000 إلى 2005 المعروفة باسم *"الانتفاضة الثانية"*.

الشكل ثالثاً-1: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ربع السنوي (على أساس سنوي مقارن)

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في غزة (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ربع السنوية، نسبة التغير % على أساس سنوي مقارن)



المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ وتقديرات البنك الدولي.

9 يستند هذا القسم إلى المعلومات المتاحة حتى 10 فبراير/شباط 2024. ويُمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في تقرير التقييم المؤقت للأضرار في قطاع غزة، أبريل/نيسان 2024 (https://thedocs.worldbank.org/en/doc/14e309cd34e04e40b90eb19afa7b5d15-0280012024/original/Gaza-Interim-Damage-Assessment-032924-Final.pdf، تم الاطلاع عليه في 2 أبريل/نيسان 2024).

10 انظر التقييم السريع للأونكتاد، "تقييم أولي للأثر الاقتصادي للدمار في غزة وآفاق التعافي الاقتصادي"، يناير/كانون الثاني 2024 (https://unctad.org/publication/preliminary-assessment-economic-impact-destruction-gaza-and-prospects-economic-recovery، تم الاطلاع عليه في 5 مارس/آذار 2024)، والبنك الدولي. 2024. مذكرة بشأن آثار الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني، فبراير/شباط 2024. واشنطن العاصمة. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/db985000fa4b7237616dbca501d674dc-0280012024/original/PalestinianEconomicNote-Feb2024-Final.pdf، تم الاطلاع عليها في 5 مارس/آذار 2024.

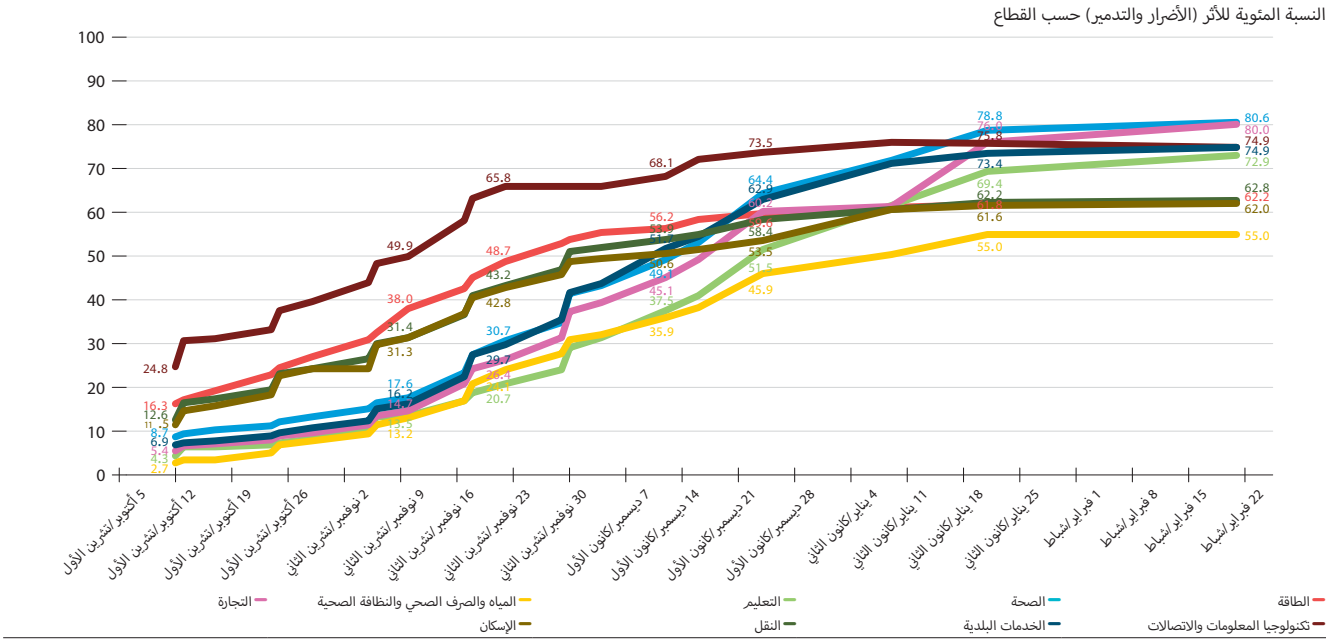
11 البنك الدولي. 2024. مذكرة بشأن آثار الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني، فبراير/شباط 2024. واشنطن العاصمة. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/db985000fa4b7237616dbca501d674dc-0280012024/original/PalestinianEconomicNote-Feb2024-Final.pdf، تم الاطلاع عليها في 5 مارس/آذار 2024.

12 المرجع السابق.

تُعد الأضرار التي لحقت بالأصول والممتلكات الثابتة والتدمير الشامل لجميع جوانب الحياة في غزة كارثية، حيث تشير التقديرات إلى أن منازل أكثر من مليون شخص قد دمرت أو تضررت بشدة.[13] وأفادت مجموعة الإيواء التابعة للأمم المتحدة عن وجود 1.7 مليون شخص تم تشريدهم في غزة، أي حوالي 75% من السكان.[14] وتعرضت البنية التحتية لأضرار شديدة، حيث تشير البيانات المنقولة عن شركة إيسوس للدراسات التحليلية إلى أن أكثر من نصف الطرق في غزة تعرضت للضرر الشديد أو دمرت بالكامل.[15]

ربما كان قطاع الصحة هو الأكثر تضرراً في اقتصاد غزة - فقد تعرض نحو 80% من المنشآت الصحية والمستشفيات لأضرار جزئية أو دُمرت (الشكل ثالثاً-2). وأعربت منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر عن مخاوفهما إزاء توقف عمل المستشفيات في مدينة خان يونس جنوب غزة، حيث تسبب القتال وأوامر الإخلاء في تقييد وصول المرضى والمصابين وذويهم إلى العديد من المستشفيات.[16]

الشكل ثالثاً-2: النسبة المئوية للأثر (الأضرار والتدمير) حسب القطاع



المصدر: شركة إيسوس.

ملاحظات وإيضاحات: هذه تقييمات أولية وقابلة للتغيير. وتشير الأضرار التي لحقت بقطاعات الصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتجارة والخدمات البلدية، إلى النسبة المئوية للمنشآت والمرافق التي لحقت بها أضرار. ويتم تمثيل الأضرار التي لحقت بقطاع الطاقة كنسبة مئوية من طول خطوط التغذية التي تضررت أو دُمرت. يتم حساب الأضرار التي لحقت بالمساكن كنسبة مئوية للمباني السكنية التي تعرضت لأضرار جزئية أو دُمرت تماماً. ويتم تمثيل الأضرار التي لحقت بقطاع النقل كنسبة مئوية من طول الطرق التي تضررت أو دُمرت. ويتم حساب الأضرار الناجمة التي لحقت بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة مئوية من أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تأثرت. وتشمل أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عُقد الوصول إلى شبكات كابلات الألياف البصرية، وعقد الوصول إلى الشبكة الثابتة، والعقد الجزئية للوصول إلى الشبكة الثابتة، والسنترال المحلي، ومراكز البيانات الصغرى، وخدمات الهاتف المحمول، وأبراج الهاتف المحمول، والسنترال الوطني، وعقد الوصول عبر بروتوكول الإنترنت ، والعقد الجزئية للوصول عبر بروتوكول الإنترنت.

تأثر قطاع التعليم أيضاً بشدة (الشكل ثالثاً-2)، فمعظم المدارس متوقفة عن العمل - فهي إما تستخدم كمراكز إيواء للمهجرين أو تعرضت لأضرار لا يمكن إصلاحها. وقبل نشوب الصراع، كان هناك أكثر من 625 ألف طالب في غزة. ويقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن أكثر من 70% من هؤلاء الطلاب كانوا ملتحقين بمدارس إما أنها تضررت بشدة أو تعرضت للتدمير بالكامل. ومن المتوقع أن تكون لذلك تداعيات اجتماعية واقتصادية دائمة، لأن غياب التعليم المدرسي يمكن أن يضر بتنمية رأس المال البشري للأطفال على المدى الطويل (كورال وغاتي، 2020).

تعرض قطاع الطاقة أيضاً لآثار بالغة الشدة جراء الصراع (الشكل ثالثاً-2)، حيث تم إتلاف نحو ثلثي خطوط تغذية الكهرباء أو تم تدميرها. ونظرا لأن مرافق الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تعتمد على المولدات التجارية بشكل أساسي، فقد أصبح الحصول على المياه

13 تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ما يقرب من 62% من المباني السكنية تضررت بشدة أو دمرت بالكامل، وذلك استناداً إلى بيانات شركة إيسوس باستخدام الرادار (SAR) وصور عالية الدقة بالأقمار الصناعية.

14 تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ما يقرب من 62% من المباني السكنية تضررت بشدة أو دمرت بالكامل، وذلك استناداً إلى بيانات شركة إيسوس باستخدام الرادار (SAR) وصور عالية الدقة بالأقمار الصناعية.

15 لاحظ أن التقديرات المنقولة عن شركة إيسوس يجب أن تؤخذ بحذر لأنها تقديرات أولية وقابلة للتغيير.

16 https://www.who.int/ar/news/item/12-07-1445-who-and-partners-bring-fuel-to-al-shifa--as-remaining-hospitals-in-gaza-face-growing-threats، تم الاطلاع عليه في 5 مارس/آذار 2024 ، و https://www.icrc.org/en/document/gaza-risk-complete-medical-shut-down-without-urgent-action-preserve-services?utm_source=twitter&utm_medium=social، تم الاطلاع عليه في 5 مارس/آذار 2024.

النظيفة صعباً على سكان غزة نتيجة لنقص الوقود على نطاق واسع.[17] وتعمل منشآت المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية القائمة، مثل الآبار البلدية ومحطات تحلية المياه، بأقل من طاقتها بكثير؛ وقد تضرر أو دمر ما يقرب من نصف هذه المرافق، والنسبة المتبقية إما خارج الشبكة العامة للكهرباء أو ينقصها الوقود اللازم لتشغيل المولدات التجارية.[18]

نظراً لمستويات الفقر المرتفعة الموجودة من قبل، والتهجير واسع النطاق، وتدمير المنازل والممتلكات والقدرات الإنتاجية، والانكماش الاقتصادي الهائل، أصبح جميع سكان غزة تقريباً يعانون الفقر حالياً، وعلى الأقل في المدى القصير. وتسببت الأعمال العدائية في اتساع رقعة الفقر متعدد الأبعاد - حيث تفتقر الأسر إلى المال والتعليم وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وخدمات البنية التحتية.[19]

ينتشر انعدام الأمن الغذائي الحاد، حيث يعاني واحد على الأقل من كل أربعة من سكان غزة من جوع كارثي،[20] وهناك مخاطر متزايدة من حدوث مجاعة.[21] ومعظم الأطفال معرضون لخطر التقزم،[22] كما أن هناك تكاليف طويلة الأجل لانعدام الأمن الغذائي، فالطفل الذي يعاني سوء التغذية في مرحلة مبكرة من حياته، حتى في الرحم، يمكن أن يواجه عواقبَ صحية وتعليمية ووظيفية. وقد أظهرت الأبحاث أن التعرض المبكر للمجاعة في الصين (تشن وتشو، 2007)، وألمانيا (يورغيس، 2013)، وهولندا (ليندبيوم وآخرون، 2010)، وإثيوبيا (ديركون وبورتر، 2014) أدى إلى نقص طول القامة، وتقليل سنوات الدراسة، وانخفاض درجات التحصيل المعرفي، وانخفاض الدخل في مرحلة البلوغ. وتشير تقديرات غاتي وآخرين (2023أ) إلى أن الأشهر الأربعة من ارتفاع تضخم أسعار المواد الغذائية التي أعقبت الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2022 ربما زادت من مخاطر التقزم - وهو مقياس موجز لتدهور صحة الطفل - بنسبة تتراوح بين 17 و24% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النامية.

بالإضافة إلى ما سبق، يعاني الفلسطينيون خارج غزة أيضاً من تدهور الأوضاع الاقتصادية، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي لجميع الأراضي الفلسطينية بنسبة 6.4 نقاط مئوية في عام 2023، مما قضى على التقدم الذي تحقق نحو تحسين الأحوال المعيشية منذ انحسار الجائحة. وفوق ذلك، تتراجع فاعلية برامج الحماية الاجتماعية في الضفة الغربية بسبب محدودية القدرة المالية العامة للسلطة الفلسطينية. وتشير التقديرات إلى أن مستويات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية عام 2023 تجاوزت نسبة 26.5% المسجلة في عام 2020، في ذروة القيود التي فُرضت إبان تفشي جائحة كورونا.

تظل الإدارة الفعالة لأزمة المالية العامة المتصاعدة على رأس أولويات السلطة الفلسطينية. وتفاقمت أزمة المالية الهيكلية التي كانت قائمة من قبل بسبب انخفاض إيرادات المقاصة، ورسوم الاستيراد التي تحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية، وتراجع الإيرادات المحلية نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي.[23] وعلى إثر ذلك، اضطرت السلطة الفلسطينية إلى خفض الرواتب في الربع الأخير من عام 2023.[24] وارتفع عجز المالية العامة خمسة أضعاف تقريباً من خط الأساس قبل الصراع حيث وصل إلى 3% من إجمالي الناتج المحلي. ونظراً لعدم قدرة السلطة الفلسطينية على تفعيل الأدوات التقليدية لإدارة السياسات الاقتصادية، فإن التراكم الإضافي للمتأخرات المستحقة لها والمعونات الأجنبية تصبح هي البدائل الوحيدة لتغطية هذه الفجوة المالية.

---

17 تأتي إمدادات الكهرباء المحلية في غزة بشكل أساسي من مصدرين: محطة توليد كهرباء غزة التي تعمل بالديزل، بقدرة توليد تبلغ 140 ميجاواط ولكنها تعمل عادة بقدرة 60-80 ميجاواط بسبب القيود المفروضة على إمدادات الوقود، وشركة كهرباء إسرائيل التي كانت تغذي القطاع بنحو 120 ميجاواط. وقبل نشوب الصراع، كانت الكهرباء متاحة لمدة خمس إلى 15 ساعة فقط في اليوم، وخلال المراحل الأولى من الصراع، توقفت إسرائيل عن إمداد غزة بالكهرباء، ونفد الوقود من محطة توليد كهرباء غزة في 11 أكتوبر/تشرين الأول. ولا تزال إمدادات الوقود متقطعة وغير منتظمة حتى وقت إعداد هذا التقرير.

18 https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-103، تم الاطلاع عليه في 5 مارس/آذار 2024.

19 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2 فبراير/شباط 2024). الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل | التحديث العاجل للمستجدات رقم 109. https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-109، تم الاطلاع عليه في 5 مارس/آذار 2024.

20 المستوى 5 على مقياس التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي .

21 https://www.wfp.org/news/gaza-grapples-catastrophic-hunger-new-report-predicts-famine-if-conflict-continues، 5 مارس/آذار، 2024.

22 التقييم المؤقت للأضرار في قطاع غزة، أبريل/نيسان 2024 (https://thedocs.worldbank.org/en/doc/14e309cd34e04e40b90eb19afa7b5d15-0280012024/original/Gaza-Interim-Damage-Assessment-032924-Final.pdf، تم الاطلاع عليه في 2 أبريل/نيسان 2024).

23 "إيرادات المقاصة" هي الإيرادات التي تحصلها حكومة إسرائيل وتحولها إلى السلطة الفلسطينية بعد إجراء خصومات محددة. وتتمثل معظم إيرادات المقاصة في ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستيراد، ويجب تحويلها على أساس شهري وفقاً لبروتوكول باريس.

24 تم صرف 50% فقط من رواتب أكتوبر/تشرين الأول 2023. وتم صرف 65% فقط من رواتب نوفمبر/تشرين الثاني و60% فقط من رواتب ديسمبر/كانون الأول.

يواجه المسار الاقتصادي طويل الأجل لغزة تحديات جسيمة - ليس فقط بسبب تدمير الأصول الثابتة والممتلكات، ولكن بسبب الخسائر التي ألحقها الصراع بأبناء غزة والتي لا تقتصر على التهجير وسوء التغذية وتدهور الصحة العامة، بل تتعداها إلى التأثير على صحتهم العقلية. وقبل اندلاع الصراع، وجدت دراسة[25] أجراها البنك الدولي أن 58% من السكان الفلسطينيين البالغين ظهرت عليهم أعراض اكتئاب، كما تزداد إمكانية التعرُّض للصدمات جراء الحرمان من أسباب التمكين الاقتصادي وفقدان الإحساس بالقدرة على التصرُّف في سياق يغلب عليه تفشِّي البطالة وغياب الفرص الاقتصادية.[26] ووجدت الدراسة أن أعراض الاكتئاب أثرت على 50% من البالغين في الضفة الغربية و71% في غزة. ومن المتوقع أن يؤدي الضغط الشديد المرتبط بالتهجير والتدمير في أثناء الصراع الحالي إلى تفاقم تدهور الصحة العقلية للفلسطينيين، مما يعوق التحصيل العلمي الكامل وتنمية المهارات، ويؤدي إلى تدهور الإنتاجية على المدى الطويل. وعندما يكون الناس أقرب إلى دائرة الصراع - كما هو الحال الآن في غزة - فإن أعراض الاكتئاب تتسع وتشتد. ويمكن افتراض أن جميع سكان غزة تقريباً كانوا قريبين للغاية من صراع صادم. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الصدمات النفسية لعام 2022 تعادل نحو 8.9% من إجمالي الناتج المحلي لفلسطين في ذلك العام.[27] ومن المتوقع أن يؤدي العبء النفسي المترتب على الصراع الحالي إلى تفاقم الآثار السلبية للصراع على الاقتصاد، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة من سوء الصحة العقلية، وانخفاض النشاط الاقتصادي والإنتاجية، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة، والفقر.

من المتوقع أيضاً أن ترتفع معدلات البطالة لأن عوامل التهجير والمخاوف الأمنية وتعطل خدمات البنية التحتية سيكون لها أثر ملموس في الحد من فرص العمل على المدى المتوسط. وستتحمل الفئات الضعيفة من السكان، مثل النساء والفئات المهمشة، الجانب الأكبر من الأعباء بسبب الصعوبات التي تواجهها في الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية أكثر مما واجهته بالفعل قبل الصراع.[28]

الآثار الإقليمية: متباينة جغرافياً ومرهونة بتطور الصراع

بعد مرور خمسة أشهر على اندلاع الصراع في الشرق الأوسط، لا تزال المنطقة تعاني درجة عالية من عدم اليقين، مما قد يؤدي إلى تفاقم أوجه الهشاشة القائمة في العديد من اقتصادات المنطقة. فعلى سبيل المثال، في اقتصاد ذي أهمية إقليمية مثل مصر، يمكن أن تتفاقم آثار أزمات ميزان المدفوعات إذا حدث تباطؤ أطول من المتوقع في حركة الملاحة البحرية عبر قناة السويس، وهو ما أثر سلباً بالفعل على الموازنة العامة وحساب المعاملات الخارجية للدولة المصرية. ويمكن أن تؤدي الهجمات على السفن التي تسببت في اضطراب حركة الملاحة في البحر الأحمر إلى إطالة أوقات الشحن وزيادة التكاليف بالنسبة للعديد من بلدان المنطقة. وإذا زاد عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، فقد تتأثر أسواق النفط وأسواق رأس المال، وقد تتراجع رغبة المستثمرين الأجانب في إقراض بلدانها.

بالإضافة إلى التأثيرات المباشرة الكبيرة على الاقتصاد الفلسطيني، سيتوقف حجم التأثيرات الإقليمية للصراع على المنطقة إلى حد كبير على عنصرين هما: مدة الصراع وما إذا كان سيتسع. وفي سيناريو اتساع نطاق الأعمال العدائية، يمكن أن تتأثر اقتصادات المنطقة من خلال بعض القنوات، مثل السلع الأولية، لا سيما الطاقة؛ والتجارة في السلع والخدمات؛ وتحويل الاستثمارات؛ والتضخم؛ وانخفاض قيمة العملة، وهي أمور من شأنها، هي وغيرها، رفع تكلفة الديون وإعادة التمويل. وتفترض الأقسام التالية "السيناريو المحدود" الذي يظل فيه الصراع في الشرق الأوسط محصوراً في المقام الأول على غزة وإسرائيل. وفي مثل هذا السيناريو، سيعكس حجم التأثير مدى تعرض بلدان المنطقة للمخاطر الاقتصادية الناجمة عن الصراع.

25 مسح الظروف النفسية للفلسطينيين 2022، البنك الدولي، متاح على الإنترنت على الموقع: https://microdata.worldbank.org/index.php/catalog/5807، تم الاطلاع عليه في 5 مارس/آذار 2024.

26 حسب بيانات مؤشر الرفاهية لمنظمة الصحة العالمية (WHO-5).

27 رونزاني وآخرون، سيصدر قريباً. انتشار الاكتئاب والنواتج الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة به في أثناء الصراع العنيف: تحليل مطابق لفلسطين باستخدام مسح تمثيلي على المستوى الوطني وبيانات أحداث الصراع. https://www.medrxiv.org/content/10.1101/2024.02.23.24303259v2، تم الاطلاع عليه في 5 مارس/آذار 2024.

28 التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2023، متاح على شبكة الإنترنت على الموقع الإلكتروني:
https://www.worldbank.org/en/about/annual-report/addressing-multitude-global-challenges، تم الاطلاع عليه في 5 مارس/آذار 2024.

يعرض القسم التالي أولاً هذا التصنيف لبلدان المنطقة، ثم يتعمق في القنوات الفعلية لانتقال التأثيرات المحتملة للصراع.

بلدان ذات روابط اقتصادية لا تذكر أو غير مباشرة

من المرجح ألا يتأثر العديد من اقتصادات المنطقة (مثل الجزائر وليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي والمغرب) نسبياً بالصراع لأن روابطها الاقتصادية مع فلسطين أو إسرائيل محدودة. وقد تتعرض هذه الاقتصادات لصدمات في أسعار السلع الأولية واحتمال اشتداد التوترات الداخلية، ومن غير المرجح أن يحدث أي منهما إذا تم احتواء الصراع. على سبيل المثال، تعتبر العلاقات التجارية المباشرة للمغرب مع إسرائيل محدودة للغاية،[29] وكذلك ليبيا والجزائر.[30]

من المحتمل أن تعاني البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في المنطقة، مثل اليمن، من بعض الآثار - وإن كانت غير مباشرة - المترتبة على الصدمات التجارية المتعلقة بأزمة قناة السويس أو احتمال تحويل مسار المعونات الدولية، وهي مصدر حيوي للتمويل لمواجهة العجز الهيكلي في حسابات المعاملات الخارجية وحسابات المالية العامة. وفي اليمن، من غير المرجح الآن استئناف صادرات النفط في عام 2024، بسبب تباطؤ مفاوضات السلام في خضم الصراع. ويعد استئناف صادرات النفط موضوعاً حيوياً في مفاوضات السلام الجارية، والتي تباطأت حتى كتابة هذا التقرير بسبب الصراع في غزة وقصف الحوثيين لسفن الشحن في البحر الأحمر.

البلدان المجاورة

من المرجح أن تكون البلدان المجاورة ، مثل الأردن ومصر أكثر عرضة للتأثيرات المباشرة للصراع من خلال قنوات مثل السياحة والسلع الأولية المرتبطة بالطاقة، وضغوط المالية العامة، وإيرادات النقد الأجنبي. ففي مصر، أدت الاضطرابات التجارية الناجمة عن هجمات الحوثيين على سفن الشحن بالبحر الأحمر إلى تفاقم اختناقات سلاسل الإمداد، مما ساهم في زيادة الضغوط التضخمية ونقص السلع الغذائية الأساسية (أفادت التقارير أن تراكم الواردات في الموانئ ارتفع من 3.9 مليارات دولار في نهاية مارس/آذار 2023 إلى 7 مليارات دولار في نهاية يناير/كانون الثاني 2024، بسبب النقص الشديد في النقد الأجنبي اللازم لتخليص البضائع من الموانئ). وفي الأردن ومصر، تمثل التجارة في الخدمات، لا سيما الخدمات السياحية، مصدراً رئيسياً لإيرادات النقد الأجنبي وخلق فرص العمل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر الاحتجاجات الشعبية أو الاضطرابات المدنية الناجمة عن الصراع في الأردن على جاذبيته كوجهة سياحية.

تقوم البلدان المجاورة بتبادل السلع الأولية المرتبطة بالطاقة مع بعضها البعض، مما يعني أن عدم اليقين بشأن توافر الغاز من إسرائيل وسعره يمكن أن يؤثر على أرصدة حسابات المعاملات الخارجية وسلاسل الإنتاج؛ فالأردن عادة ما يحصل على نحو 80% من غازه الطبيعي من حقل ليفياثان في إسرائيل، كما أن مصر تستورد الغاز المُنتج من حقل تمار التابع لشركة شيفرون في إسرائيل.

وفي مصر، تظهر المؤشرات تباطؤ أداء القطاع الصناعي، حيث يشير مؤشر مديري المشتريات إلى انكماش نشاط القطاع الخاص غير النفطي والتشغيل.[31] وتفاقمت معدلات البطالة بسبب انخفاض المبيعات، ودفع عدم اليقين الاقتصادي الشركات إلى ترك الوظائف شاغرة، وقد يرجع ذلك في جزء منه إلى الصراع. لكن الأمور شهدت تحولاً بحلول ديسمبر/كانون الأول 2023، عندما بدأت أرقام التشغيل تُظهر بعض التحسن. غير أن التكاليف الاقتصادية الأكبر بالنسبة لمصر تكمن في أزمة قناة السويس، وبدرجة أقل في السياحة.

بلدان ذات روابط إقليمية متميزة

بالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من بلدان المنطقة، منها سوريا وإيران والعراق ولبنان، معرضة للمخاطر الاقتصادية لأسباب جيوسياسية. فمنذ بداية الصراع، كانت هناك غارات جوية مستهدفة على سوريا، بما في ذلك المطارات الرئيسية في البلاد، مما أدى إلى تدمير المدارج، وتعليق الرحلات الجوية، وتعطيل حركة السفر الجوي. ويمكن أن يؤدي طول أمد الصراع إلى أضرار طويلة الأجل في البنية التحتية، وربما تعطيل سلاسل الإمداد ورفع تكاليف الخدمات اللوجستية، فضلاً عن تفاقم الضغوط التضخمية وانخفاض قيمة العملة.

---

29 تشير بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية إلى أن الواردات المغربية من إسرائيل تمثل أقل من 0.1% من إجمالي الواردات. وينطبق الشيء نفسه على الصادرات المغربية إلى إسرائيل.

30 قاعدة بيانات خريطة التجارة الصادرة عن مركز التجارة الدولية - www.trademap.org، تم الاطلاع عليها في 5 مارس/آذار 2024.

31 بلغ متوسط مؤشر مديري المشتريات 48.2 على مدى 38 شهراً متتالياً حتى يناير/كانون الثاني 2024.

لا يزال اقتصاد إيران عرضة لتشديد العقوبات الأمريكية الحالية على صادراتها النفطية، وهو ما قد يكون له تأثير جوهري على نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لإيران، وعلى ماليتها العامة، ويضغط بشدة على ميزان مدفوعاتها، مما قد يؤدي إلى انخفاض قيمة عملتها وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية.[32] وفي هذا السيناريو، وما لم يتم تعويض انخفاض صادرات النفط الإيرانية بزيادة الإنتاج في الاقتصادات الأخرى المصدرة للنفط، فإن حجم أي خفض في إمدادات النفط قد يؤدي إلى زيادة أسعاره عالمياً.

في لبنان، اشتد القصف عبر الحدود والعمليات العسكرية على طول الحدود الجنوبية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023. وأسفر تصعيد المواجهة العسكرية في الجنوب عن مئات الضحايا والإصابات والنزوح الجماعي، وتسبب في أضرار جسيمة في البنية التحتية، وأثر بشكل أساسي على قطاعي السياحة والزراعة، مما زاد من الضغط على الاقتصاد اللبناني الذي تعصف به الأزمات. وحتى في ظل سيناريو "الصراع المحدود"، فإن تداعيات الأعمال العدائية تشكل صدمة كبيرة أخرى لهذا لبلد الذي يعاني بالفعل فراغاً سياسياً ومؤسسياً ويغرق في أزمة اجتماعية واقتصادية منذ سنوات. ويعمل نحو 20% إلى 25% من السكان القادرين على العمل في القطاع الزراعي، كما تقع 20% من المناطق المزروعة في لبنان في جنوب البلاد. وقد عانت هذه الأراضي أضراراً جسيمة مثل الحرائق والتلوث. وتشير بعض التقديرات إلى أن ما يقرب من 100 ألف متر مربع من بساتين الزيتون قد طالتها الحرائق، حيث يشكل الزيتون ما يُقدر بنحو 7% من الإنتاج الزراعي في لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنسبة لاقتصاد يعتمد على السياحة، فإن الصدمة التي أصابت السياحة والتي بدأت في الربع الأخير من عام 2023 لها تداعيات ملموسة على النمو الاقتصادي. وقبل اندلاع الصراع، كان من المتوقع أن يحقق النمو الاقتصادي - لأول مرة منذ عام 2018 - زيادة طفيفة بفضل موسم سياحي حقق عائدات كبيرة في الصيف وتحويلات المغتربين بعد أربع سنوات من الانكماش الحاد، بما يعادل 33.7% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين عامي 2018 و2022، وبالتالي واجه لبنان أسوأ حالات الركود الاقتصادي في التاريخ الحديث. ونتيجة للأعمال العدائية، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 0.2% في عام 2023، والسبب الأساسي في ذلك هو الصدمة الحادة في إنفاق السائحين التي أثرت سلباً على نمو معدلات الاستهلاك، وتفاقمت بسبب انخفاض أنشطة الأعمال، وتعطل الأنشطة التجارية، ويظهر ذلك بصورة واضحة في الربع الأخير من عام 2023 واستمر حتى عام 2024.

قنوات التأثيرات الناجمة عن الصراع

الطاقة والأسواق المالية

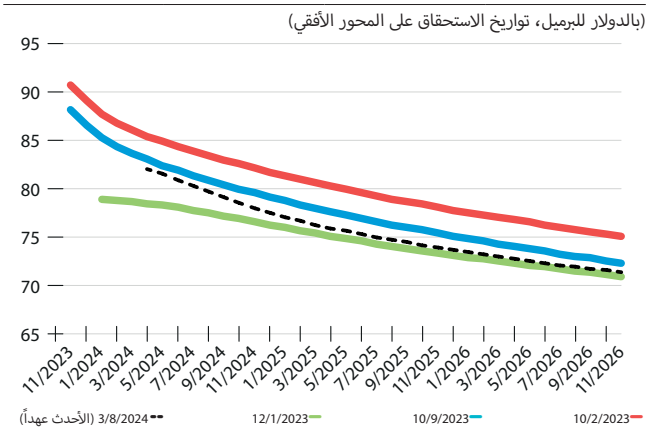
على الرغم من التقلبات المفاجئة التي تحدث مباشرة عقب وقوع الصدمات، كانت أسواق الطاقة والأسواق المالية مستقرة بشكل عام بعد اندلاع الصراع الحالي حتى الآن. وكانت الأسعار الفورية والعقود الآجلة للنفط مستقرة في معظمها، بل انخفضت منذ أوائل أكتوبر/تشرين الأول 2023. وفي بداية الصراع، ارتفعت أسعار العقود الآجلة للغاز على المدى القصير في الاتحاد الأوروبي مؤقتاً، لكنها سرعان ما عادت إلى مستويات ما قبل الصراع (الشكل ثالثاً-3، اللوحة "أ" و"ب"). كما أظهرت الأسواق المالية مرونة في استجابتها للصراع على الرغم من وجود شواهد على زيادة الضغوط في بادئ الأمر استجابة للمخاطر الجيوسياسية المتصاعدة في المنطقة. وتراجعت[33] أسواق رأس المال في دول مجلس التعاون الخليجي في الأسابيع التي تلت اندلاع الصراع مباشرة، لكنها شهدت انتعاشاً منذ ذلك الحين، مدعومة بانتعاش مماثل في السوق العالمية منذ ديسمبر/كانون الأول 2023، حيث تجاوزت مستويات ما قبل الصراع. وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، مثل الأردن والمغرب وتونس، لم تتأثر أسواق رأس المال كثيراً بعد اندلاع الصراع. (الشكل ثالثاً3- اللوحة "ج" و"د").

32 في بداية الصراع في الشرق الأوسط، كان إنتاج إيران من النفط في أعلى مستوياته منذ انتهاء خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018. وفي سبتمبر/أيلول 2023، وصل الإنتاج إلى 3.058 ملايين برميل يومياً، مقارنة بنحو 1.9 مليون برميل يومياً في 2020، ونحو 2.5 مليون برميل يومياً حتى عام 2022. واعتباراً من فبراير/شباط 2024، بلغ الإنتاج 3.1 ملايين برميل يومياً.

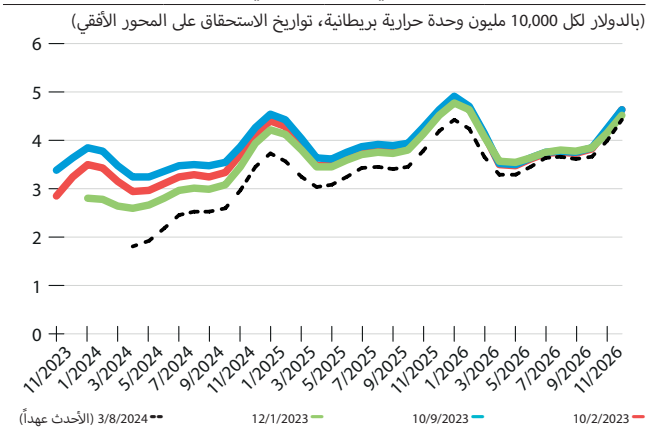
33 تتراوح بين 2-% و13-% في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 2023 مقارنة بالأول من أكتوبر/تشرين الأول 2023. انظر الاتجاه العام كاملًا والمصادر في الشكل ثالثاً-3 اللوحة ج.

الشكل ثالثاً-3: الطاقة والأسواق المالية

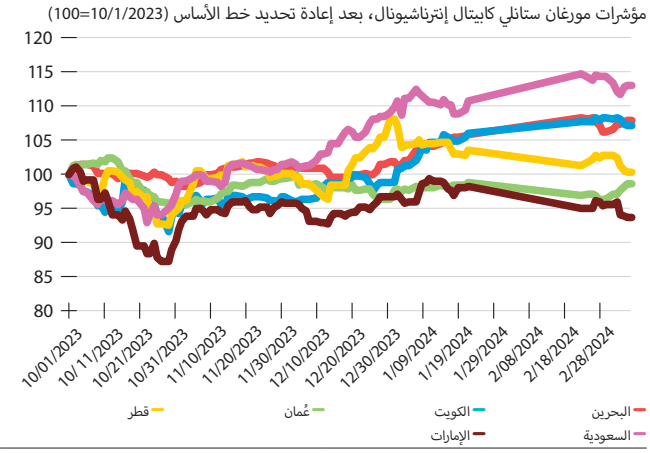
اللوحة (أ): عقود النفط الآجلة منذ بداية الصراع



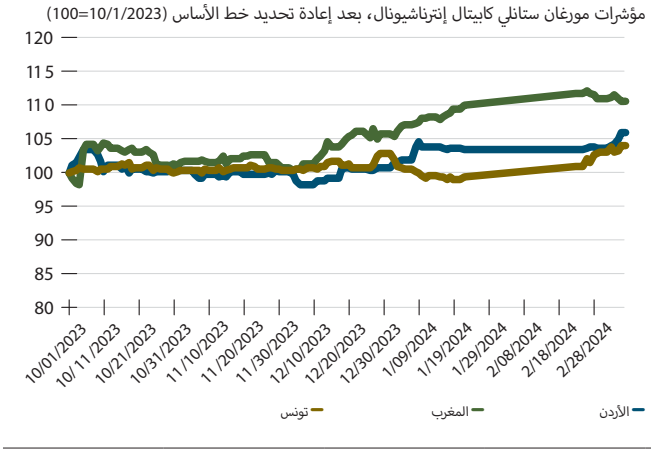
اللوحة (ب): العقود الآجلة للغاز في الاتحاد الأوروبي منذ بداية الصراع



اللوحة (ج): أسواق رأس المال في دول مجلس التعاون الخليجي منذ الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2023



اللوحة (د): تطوير أسواق رأس المال في البلدان النامية المستوردة للنفط منذ الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2023



المصادر: حسابات المؤلفين اعتماداً على بيانات من بلومبرغ إل بي.

ملاحظات: بالنسبة للوحتين (أ) و(ب)، تعرض الخطوط أسعار استحقاق العقود الآجلة حسب التاريخ المحدد بالنسبة لعقود النفط العامة وعقود النفط الأوروبية، ويظهر الخط المتقطع آخر تاريخ للعقود الآجلة (8 مارس/آذار 2024). بالنسبة للوحتين (ج) و(د)، تمت إعادة تحديد خط الأساس الخاص بمؤشرات أسواق رأس المال ليكون في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2023. مؤشرات مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال الخاصة بتداول الأسهم على مستوى البلدان هي مؤشرات مرجحة بقيمة الرسملة السوقية وتجمع أداء الشركات التي تمثل 85% من كل سوق، وتتألف أساسا من الشركات الكبيرة والمتوسطة. وهذه المؤشرات مقومة بالدولار.

أسعار الغذاء والتضخم

كانت أسعار الغذاء العالمية مستقرة أيضاً حتى وقت إعداد هذا التقرير، ومن المرجح أن يتوقف أي تدهور محتمل على المشكلات التي تواجه البلد المعني، أكثر من توقفه على الآثار الناجمة عن الصراع. ولا تزال المنطقة معرضة بشدة لتقلبات أسعار الغذاء، التي يمكن أن يكون لها تأثير سريع على إمكانية الحصول على الغذاء وعلى مستويات الفقر في عدد من بلدان المنطقة. ففي اليمن، على سبيل المثال، لا تتعلق المخاوف المتزايدة بشأن ارتفاع تكاليف الواردات بالارتفاع المحتمل في نفقات الشحن فقط (بسبب ارتفاع علاوة مخاطر الحرب وزيادة تكاليف التأمين الناجمة عن أزمة قناة السويس)، ولكنها تتعلق أيضاً بتصنيف اليمن نفسه كمنطقة "عالية المخاطر".[34] وفي يناير/كانون الثاني 2024، زادت علاوة مخاطر الحرب لشركات الشحن البحري العاملة في اليمن زيادة حادة، من 0.5% حتى 0.7% من قيمة السفينة إلى نحو 1%.[35] وإلى جانب نقص الإمدادات الناجم عن طول خطوط الملاحة البديلة، يمكن أن يؤدي ارتفاع علاوات المخاطر إلى تحفيز التضخم في بلد يفرض فيه انخفاض قيمة الريال اليمني بالفعل ضغوطاً تصاعدية على أسعار المستهلكين، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً.[36] ويمكن أن تؤدي العمليات العسكرية حول مضيق باب المندب وما يرتبط بها من زيادة في تكاليف الشحن إلى المزيد من الارتفاع في معدلات التضخم في النصف الأول من عام 2024.

34 وفقاً لتقييم أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2021، أدت علاوات مخاطر الحرب، التي تغطي الخسائر أو الأضرار المحتملة للسفن، إلى ارتفاع تكاليف التأمين على الشحن إلى ميناء عدن بواقع 15 ضعفاً مقارنة بالسعر المعتاد. ويتحمل المستهلكون اليمنيون تكاليف التأمين الإضافية في نهاية المطاف، والتي يزيد مجموعها على 20 مليون دولار سنوياً. "هجمات الحوثيين في البحر الأحمر تزيد تكاليف الشحن - المراجعة الخاصة باليمن"، نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2023 – مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية. https://sanaacenter.org/the-yemen-review/nov-dec-2023/21551، تم الاطلاع عليه في 5 مارس/آذار 2024.

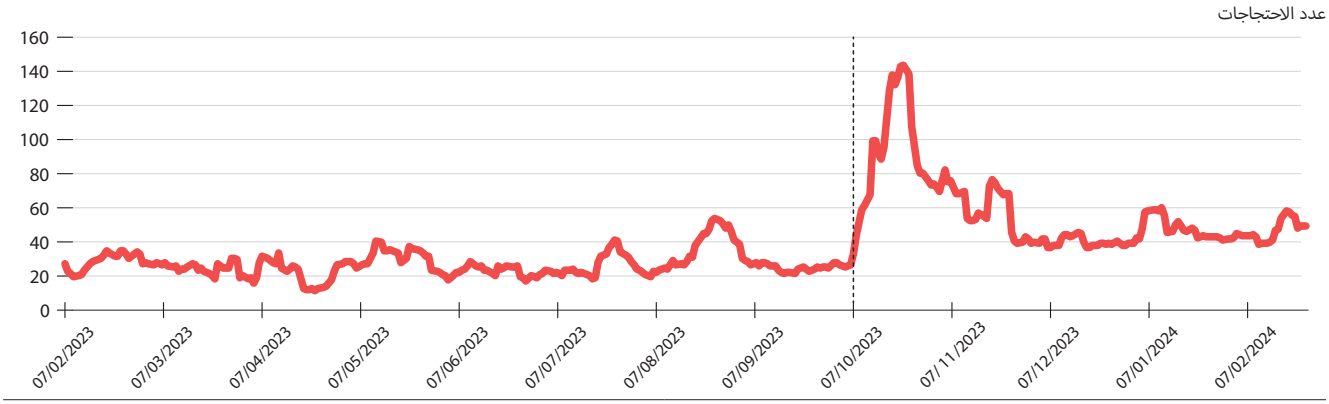
35 تدفقات الواردات اليمنية في أعقاب التصعيد في البحر الأحمر"، مشروع تعزيز قدرات التقييم، يناير/كانون الثاني 2024. https://www.acaps.org/fileadmin/Data_Product/Main_media/20240119_ACAPS_Yemen_analysis_hub_Import_flows_following_the_escalation_in_the_Red_Sea.pdf، تم الاطلاع عليه في 5 مارس/آذار 2024.

36 يوجد سعران للصرف في اليمن، أحدهما تطبقه الحكومة المعترف بها دولياً، والآخر معمول به في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

السخط الاجتماعي

على الرغم من أن التوترات الاجتماعية ليست جديدة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تُظهر الشواهد أن مخاطر تفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي بسبب الصراع في غزة ضئيلة، على الأقل في المدى القصير. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات الشعبية زادت بشكل ملحوظ بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، فإنها سرعان ما عادت إلى القيم المسجلة قبل الصراع (انظر الشكل ثالثاً-4). وتؤكد الشواهد المتاحة على مرور المنطقة بفترة من التوترات المتزايدة، وفي الوقت نفسه تشير إلى احتواء المخاطر الشديدة التي تهدد الاستقرار الاجتماعي.

الشكل ثالثاً-4: عدد الانفجارات/أحداث العنف عن بعد مقابل عدد الاحتجاجات مع الوقت



المصدر: مشروع بيانات مواقع الصراعات المسلحة وأحداثها (رالي وآخرون، 2023).

ملحوظة: يُعَرَّف مشروع بيانات مواقع الصراعات المسلحة وأحداثها "الاحتجاجات" بأنها مظاهرات شعبية تضم ثلاثة مشاركين أو أكثر، ولا يقوم فيها المشاركون بأعمال عنف، على الرغم من إمكانية استخدام العنف ضدهم. وتشمل هذه الأحداث أفراداً وجماعات يتظاهرون سلمياً ضد كيان سياسي أو مؤسسة حكومية أو سياسة أو جماعة أو اتجاهات وممارسات أو شركة أو مؤسسة خاصة أخرى (مشروع بيانات مواقع الصراعات المسلحة وأحداثها، 2023). والخط يمثل المتوسط المتحرك لمدة سبعة أيام لعدد الاحتجاجات المسجلة في الجزائر والبحرين وجيبوتي وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وقطر والسعودية وسوريا وتونس والإمارات واليمن.

قطاع التأمين

أحدث الصراع الدائر في الشرق الأوسط وأزمة سفن الشحن العابرة للبحر الأحمر تأثيراً على قطاع التأمين في المنطقة، حيث قامت شركات إعادة التأمين بخفض نشاطها في المنطقة. وفي الأشهر الأخيرة، وفي أعقاب زيادة عدم الاستقرار، أعادت شركات إعادة التأمين العالمية النص على أحكام الإلغاء في وثائق التأمين كإجراء احترازي خشية التصعيد المحتمل في الصراع في الشرق الأوسط.[37] ومن شأن هذه الأحكام أن تلغي تغطية إعادة التأمين على الأصول إذا تعرضت للتلف أو التدمير بسبب الهجمات العسكرية على سبيل المثال. وظهرت إشارات في سوق التأمين مفادها التوجه نحو زيادة أقساط التأمين وعلاوات المخاطر إلى جانب انخفاض نطاق التغطية والتعويضات التي يتم صرفها للمؤمن لهم المقيمين في إسرائيل والدول المجاورة مثل لبنان والأردن.[38] وتنطوي هذه التطورات أيضاً على آثار مهمة على المالية العامة بالنسبة لبلدان المنطقة التي تعاني بالفعل من جمود المالية العامة، لأنها يمكن أن تؤدي إلى التزامات طارئة على هذه البلدان، وفي سياق ذلك من المتوقع أن يقوم القطاع العام بمساعدة شركات القطاع الخاص للتغلب على مشكلة التكلفة الباهظة للتغطية التأمينية أو عدم كفاية هذه التغطية.

37 فاينانشال تايمز، يناير/كانون الثاني 2024. المصدر: https://www.ft.com/content/2e7f89af-a3bb-46e6-b083-17f2199b632f، تم الاطلاع عليه في 5 مارس/آذار 2024.

38 انظر "تقرير ديناميكيات سوق إعادة التأمين"، عدد يناير/كانون الثاني 2024 لمؤسسة "أون" للاستشارات - https://www.aon.com/getmedia/1b3076ff-7c91-40f6-899b-3b6fda3f9be8/20240102-jan-rmd.pdf، تم الاطلاع عليه في 5 مارس/آذار 2024.

تحويل مسار المعونات

من الممكن أن تؤدي التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط إلى تفاقم التحديات الاقتصادية في بلدان المنطقة الهشة والمتأثرة بالصراعات، مثل اليمن والضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يعاني بالفعل صعوبات مالية ونقدية كبيرة بالفعل. وقد تؤدي زيادة التنافس على المساعدات الخارجية المحدودة الناتجة عن تداخل عدة أزمات متزامنة في جميع أنحاء العالم إلى تقليص المساعدات المقدمة إلى بلدان محددة تعاني أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، وتفاقم أزمات المالية العامة الحادة بالفعل والتي غالباً ما تواجهها. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، ونظراً لعدم القدرة على تفعيل الأدوات التقليدية لإدارة السياسة الاقتصادية، تظل مصادر التمويل البديلة الوحيدة هي التراكم الإضافي للمتأخرات المستحقة للسلطة الفلسطينية والمعونات الأجنبية. وبالنظر إلى مستوى الدمار في غزة، والآثار المتعاقبة الكبيرة على الاقتصاد الفلسطيني برمته جراء الصراع الدائر، فإن المعونات ستستمر بشكل معقول في القيام بدور لا يمكن الاستغناء عنه في مساندة السلطة الفلسطينية، وخاصة في الأجلين القصير والمتوسط. وفي مثل هذه السياقات الهشة، لا يساعد تدفق المعونات على الاستجابة للأزمات الإنسانية فحسب، بل يعمل أيضاً على تخفيف أو منع العواقب الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناجمة عن جهود الإصلاح الضرورية. ولهذا السبب، يُعد الحصول على مساعدات خارجية كافية وموثوقة في هذه المناطق مكوناً لا غنى عنه لتحقيق الأهداف الإنمائية.

والأهم من ذلك، أن أي انقطاع للمعونات يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الصراعات القائمة في البلدان التي تعاني الهشاشة والصراع والعنف، مع خطر احتمال تفاقم الفقر، لأن السكان المتضررين غالباً ما يعتمدون على المعونات بشكل أساسي، حيث سبق واستنفدوا آليات التكيف الخاصة بهم.[39] وتنتشر بالفعل آليات التكيف القاسية، ومنها إخراج الأطفال من المدارس، ودفعهم إلى العمل، وتزويجهم في سن مبكرة، وإلحاقهم بأعمال خطرة، ومن المتوقع أن تزيد هذه الظواهر بصورة أكبر. فعلى سبيل المثال، عندما واجه برنامج الأغذية العالمي نقصاً في تمويل المساعدات الإنسانية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن في عام 2020، زاد انعدام الأمن الغذائي على الفور بواقع 15%. ويؤكد تقرير أصدره مؤخراً برنامج الأغذية العالمي على توقع حدوث مزيد من التدهور في الأمن الغذائي خلال الأشهر المقبلة في اليمن بسبب الهجمات على سفن الشحن بالبحر الأحمر.[40] وفي اليمن، يعتمد 90% من السكان على الواردات لتلبية احتياجاتهم من المواد الغذائية الأساسية على المستوى المحلي، ولا يزالون معرضين بشدة للمخاطر.[41]

السياحة: عدم الاستقرار الذي شهدته المنطقة مؤخراً يؤدي إلى إضعاف - وليس إيقاف - الانتعاش القوي بعد الجائحة

تظهر البيانات الأولية أن اندلاع الصراع في عام 2023 أدى إلى انكماش السياحة الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نهاية العام، وبالتالي إبطاء وتيرة النمو القوي في التعافي عقب انحسار جائحة كورونا. ووفقاً لمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، كانت المنطقة هي الأولى التي عادت إليها حركة السياحة التي كانت سائدة قبل جائحة كورونا - بحلول أوائل عام 2023 - وظلت في طليعة انتعاش السياحة العالمية على الرغم من الصراع في غزة. واختتم عام 2023 بارتفاع عدد السائحين الوافدين بنسبة 22% عن مستويات ما قبل الجائحة.[42] وكان من المرجح أن تنهي المنطقة العام بمعدلات نمو سياحي أقوى لو لم يؤد الصراع إلى إلغاء حجوزات نهاية العام.

على المستوى القُطري، تؤكد إحصاءات الرحلات الجوية ما تناقلته شركات السياحة والسفر عما حدث في البداية بعد اندلاع الصراع - بما في ذلك إلغاء رحلات السفر وتأجيلها وتغيير مساراتها. وكانت الأراضي الفلسطينية وإسرائيل وجيرانها الأقرب جغرافيا، مثل الأردن ولبنان، هي الأكثر تضرراً. وفي الأسابيع الثلاثة التي تلت 7 أكتوبر/تشرين الأول، كانت حجوزات الطيران إلى الشرق الأوسط أقل بنسبة 26% من عام 2019. ولا تتوفر بيانات عن رحلات الطيران للأراضي الفلسطينية، لكن لبنان شهد انخفاضاً بنسبة تزيد على 20% في تقديرات حركة وصول ركاب الطيران (مؤشر السياح الوافدين) خلال شهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2023 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 (الشكل ثالثاً-5). وتحسنت حركة السياحة في بلدان مثل الأردن مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2023 عندما انخفضت حركة وصول ركاب الطيران إلى ما دون مستويات عام 2019 (الشكل ثالثاً-6).[43]

---

39 يواجه اليمن، على سبيل المثال، أزمة إنسانية حادة، حيث يحتاج ما يقرب من 21.6 مليون شخص، أي نحو ثلثي السكان، إلى مساعدات إنسانية عاجلة. وفي الوقت الحاضر، يعاني أكثر من 17 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، منهم 3.5 ملايين يعانون سوء التغذية الحاد.

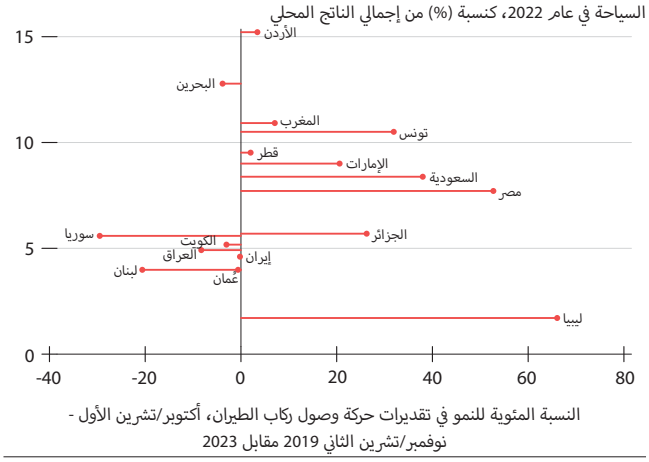
40 تقرير رقم 12 عن الأوضاع في اليمن الصادر عن برنامج الأغذية العالمي، ديسمبر/كانون الأول 2023 (فبراير/شباط 2024).

41 في السابق، وتحديداً في عام 2020، قام برنامج الأغذية العالمي بخفض تمويل المساعدات الإنسانية في مناطق الحوثيين، مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي بنسبة 15%.

42 https://www.unwto.org/impact-assessment-of-the-covid-19-outbreak-on-international-tourism، تم الاطلاع عليه في 5 مارس/آذار 2024.

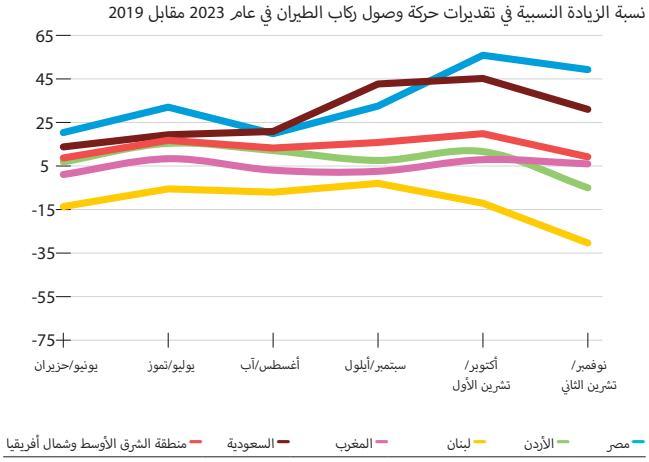
43 أداة تحليل حركة السفر الجوي - الدليل الرسمي لشركات الطيران (OAG).

الشكل ثالثاً-5: التغير في تقديرات حركة وصول ركاب الطيران، حسب نسبة مساهمة قطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي، أكتوبر/تشرين الأول - نوفمبر/تشرين الثاني 2019 مقابل 2023



المصدر: أداة تحليل حركة السفر الجوي - الدليل الرسمي لشركات الطيران (OAG).
ملحوظة: لا تتوفر بيانات دقيقة وموثوقة عن اليمن والضفة الغربية وقطاع غزة.

الشكل ثالثاً-6: التغير في تقديرات حركة وصول ركاب الطيران في عام 2019 مقابل 2023، بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: أداة تحليل حركة السفر الجوي - الدليل الرسمي لشركات الطيران (OAG).

وكان هذا التباطؤ في حركة السفر ملموساً على مستوى سلسلة القيمة الخاصة بالسياحة. وشهدت البلدان إلغاء حجوزات المسافرين، وتحويل السفن العاملة في خطوط الرحلات البحرية بعيداً عن المناطق المتضررة خلال ذروة موسم الرحلات البحرية، وقامت شركات الطيران بخفض خدماتها، كما قامت شركات السياحة الدولية بخفض عدد الرحلات أو تأجيلها. وألغت شركة البحر الأبيض المتوسط للرحلات البحرية حجوزات الرسو في الموانئ الإسرائيلية حتى أبريل/نيسان 2024، كما غيرت بعض مسارات رحلاتها بعيداً عن ميناء العقبة بالأردن والموانئ المصرية.[44] وأفادت جمعية الفنادق الأردنية بإلغاء نحو نصف حجوزات الفنادق في أكتوبر/تشرين الأول 2023.[45]

وحتى إذا لم يكن هناك تصعيد إقليمي، فإن تراجع حركة السياحة قد يكون له آثار أوسع نطاقاً على النشاط الاقتصادي بسبب ارتباط هذا القطاع على نحو شامل بالقطاعات الأكبر الأخرى، مثل تجارة الجملة والتجزئة والنقل والتشييد. وعلى الرغم من أن السياحة تمثل نسبة مئوية صغيرة من إجمالي الناتج المحلي في بعض بلدان المنطقة، فإنها غالباً ما تتكامل على نحو وثيق مع قطاعات مهمة - مثل تجارة الجملة والتجزئة والنقل والتشييد. ونتيجة لذلك، يمكن أن يمتد أي أثر لانخفاض الأنشطة السياحية إلى قطاعات أخرى، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتعتبر البلدان المجاورة القريبة من دائرة الصراع (مثل لبنان والأردن ومصر) أكثر عرضة لمخاطر تباطؤ حركة السياحة، نظراً لأهمية هذا القطاع لاقتصاداتها ومخاطر تأثرها بتداعيات الصراع كما حدث في لبنان. وتُعد السياحة مصدراً مهماً للوظائف والإيرادات في المنطقة، حيث اعتمد عليها 12 بلداً في المساهمة بأكثر من 5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022. وتعد عائدات السياحة مصدراً رئيسياً للنقد الأجنبي في مصر، فقد شهدت طفرة وصلت إلى 13.6 مليار دولار في السنة المالية 2023 (3.4% من إجمالي الناتج المحلي) بعد انحسار أزمة كورونا. ومن الجدير بالملاحظة هنا أنه على الرغم من أن إطالة أمد الصراع قد تؤثر سلباً على عائدات السياحة، فإن عدداً كبيراً من الوافدين إلى المنطقة مواطنون يعيشون في الخارج، وزياراتهم أقل تأثراً بالصدمات الجيوسياسية التي تعانيها المنطقة مقارنة بزيارات السياح التقليديين.

وتشير التقارير الأولية لعام 2024 إلى زيادة مطردة في ثقة السياح في المقاصد ومناطق الجذب السياحي في البلدان المجاورة لموقع الصراع. وأعلنت شركات السياحة العالمية مؤخراً عن زيادة بلغت خانتين على أساس سنوي في الرحلات السياحية العائلية القادمة إلى الأردن في يناير/كانون الثاني 2024.[46] وأفادت شركات السياحة في مصر والأردن وعمان باستئناف الزيادة في الحجوزات بدءاً من يناير/كانون الثاني 2024، على الرغم من أن لبنان يشهد تراجعاً في أعداد الحجوزات منذ فترة طويلة بسبب اشتداد التوترات العسكرية. وتشير الملاحظات التاريخية في لبنان إلى تراجع مبدئي كبير في حركة السياحة خلال فترات الصراع، يليه انتعاش تدريجي بعد انحسار الصراع. فعلى سبيل المثال، خلال الشهرين الأولين بعد الصراع بين لبنان وإسرائيل عام 2006، انخفض عدد السائحين الوافدين بنسبة 40%، لكن عددهم على مدار العام بأكمله لم ينخفض سوى بنسبة 6% عن عام 2005.[47] ومع ذلك، قد تتعرض حركة السياحة في المنطقة لاضطرابات أكبر في المستقبل إذا استمرت حالة عدم الاستقرار أو امتدت لتشمل

44 نيويورك تايمز، https://www.nytimes.com/2023/11/30/travel/tourism-israel-jordan-lebanon-egypt.html، تم الاطلاع عليها في 5 مارس/آذار 2024.

45 https://johotels.org/news-letter/، تم الاطلاع عليه في 5 مارس/آذار 2024.

46 على سبيل المثال، سجل موقع "Intrepid Travel" زيادة بنسبة 22% في تلك الفترة.

47 ستاندرد آند بورز العالمية، يناير/كانون الثاني 2024، السياحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تتضرر بشدة من الحرب بين إسرائيل وحماس.

جميع أنحاء المنطقة. أما المخاطر فتشمل الأحداث الأخيرة في سوريا، وفي لبنان، وكذلك في العراق، وأيضاً في هجمات الحوثيين في البحر الأحمر. كما أصدرت الولايات المتحدة وكندا وبلدان أخرى تحذيرات من السفر للعديد من البلدان - منها مصر والأردن ولبنان - والتي قد تؤثر على قرارات السائحين فيما يتعلق بالسفر، كما أنها تحيط شركات السياحة بمستجدات المخاطر والتأمين.

وعلى الصعيد العالمي، أدت التأثيرات المرتبطة بالصراع إلى تراجع مستوى الثقة، فقد أعلنت شركة "ForwardKeys" المتخصصة في تحليل حركة السياحة والسفر عن تراجع بواقع 5% على أساس سنوي في حجوزات الرحلات الجوية إلى جميع المناطق في أعقاب أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 مباشرة.[48]

آثار أزمة قناة السويس

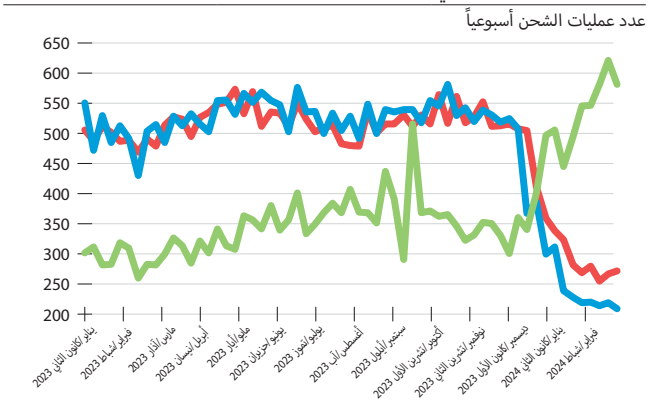
انخفضت حركة الشحن عبر البحر الأحمر بشكل ملحوظ منذ أن أشار الحوثيون في اليمن إلى استعدادهم لتصعيد الأعمال العدائية في نوفمبر/تشرين الثاني 2023. وأثارت هجماتهم سلسلة من ردود الفعل من جانب شركات الشحن البحري الكبرى والدول الأجنبية شملت ما يلي:

- زيادة تكاليف الشحن والتأمين، وتغيير مسار السفن والتجارة بعيداً عن البحر الأحمر.
- تكثيف إجراءات الأمن البحري في منتصف يناير/كانون الثاني لتشمل الغارات الجوية التي تشنها الولايات المتحدة وبريطانيا على مواقع الحوثيين في شمال اليمن.
- إعادة تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية عالمية من جانب الولايات المتحدة، اعتباراً من 16 فبراير/شباط 2024.

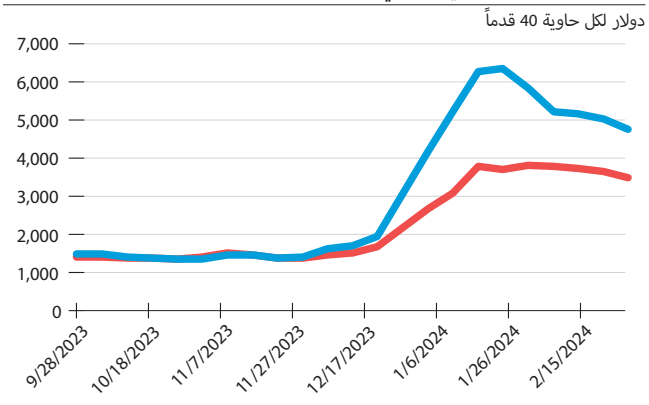
على الرغم من أن معظم الهجمات التي شنها الحوثيون لم تلحق أضراراً جسيمة بالسفن، فقد قرر العديد من شركات الشحن تحويل المسار نحو رأس الرجاء الصالح. وفي عام 2023، استحوذت قناة السويس على ما يقرب من 12.5% من تجارة الشحن العالمية، بما في ذلك ما يقارب 30% من حركة الحاويات في العالم.[49، 50] مع ابتعاد الشركات الكبرى عن البحر الأحمر، انخفضت أحجام التجارة على هذا الطريق بنسبة 42% بين نهاية ديسمبر/كانون الأول 2023 وأوائل فبراير/شباط 2024.[51] وبالمثل، تشير البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي[52] إلى انخفاض كبير في حركة مرور السفن اليومية عبر مضيق باب المندب منذ اندلاع الصراع (الشكل ثالثاً-7). وظل عدد سفن الشحن والناقلات التي تمر عبر باب المندب ثابتاً حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2023 قبل أن ينخفض بنسبة 14% في ديسمبر/كانون الأول 2023 وبنسبة 57.6% في يناير/كانون الثاني 2024 مقارنة بمتوسط الأشهر العشرة الأولى من عام 2023 - قبل التصعيد الذي شهده البحر الأحمر.[53]

الشكل ثالثاً-7: اضطرابات حركة الشحن

اللوحة (أ): عدد السفن التي تعبر نقاط اختناق محددة



اللوحة (ب): مؤشر دروري العالمي لحاويات الشحن



المصدر: صندوق النقد الدولي، منصة "Portwatch"، https://en.macromicro.me/charts/44756/drewry-world-container-index.

48 https://forwardkeys.com/israel-hamas-conflict-slows-the-recovery-of-air-travel-worldwide/، تم الاطلاع عليه في 5 مارس/آذار 2024.

49 https://unctad.org/news/red-sea-black-sea-and-panama-canal-unctad-raises-alarm-global-trade-disruptions، تم الاطلاع عليه في 5 مارس/آذار 2024.

50 صندوق النقد الدولي (2024)، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الصراع يفاقم التحديات الاقتصادية، يناير/كانون الثاني 2024.

51 الاونكتاد. انظر الشكل ثالثاً-8.

52 منصة "Portwatch"، https://portwatch.imf.org/، تم الاطلاع عليها في 5 مارس/آذار 2024.

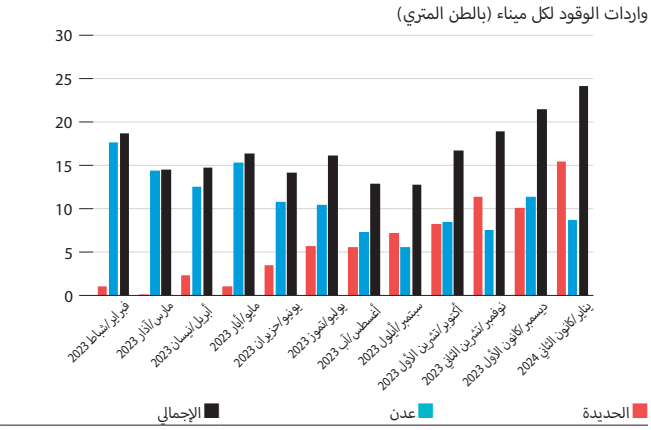
53 البيانات المُعلن عنها لشهر يناير/كانون الثاني 2024 متاحة حتى يوم 25 يناير/كانون الثاني.

كان للهجمات في البحر الأحمر تداعيات على حركة الشحن عبر مضيق باب المندب وقناة السويس، لكن صناعة شحن الحاويات العالمية أظهرت قدرة على الصمود واستيعاب الصدمة الناتجة عن خفض السعة. غير أن التوقعات قد تشهد تغيراً كبيراً إذا استمرت هذه الصدمة. وأوقفت شركات الشحن الكبرى، مثل ميرسك وهاباغ لويد، عملياتها عبر قناة السويس. ويضيف هذا التحويل أكثر من 3 آلاف ميل بحري ومن 7 إلى 10 أيام إلى رحلة الشحن المعتادة بين أوروبا وآسيا. ونتيجة لذلك، تعرضت سلاسل الإمداد الإقليمية للإجهاد، كما شهدت فترات انتظار طويلة، إلى جانب الطلب المتزايد على سعة الشحن. كما ارتفعت الأسعار الفورية للشحن عبر طرق محددة، لا سيما تلك التي تربط شرق آسيا بالبحر الأبيض المتوسط.[54] وارتفع المؤشر العالمي لحاويات الشحن بنسبة 170% بين 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 و15 فبراير/شباط 2024 - خاصة بالنسبة للطرق التي تعبر البحر الأحمر، مثل شنغهاي-جنوة، والتي زادت بنسبة 270% في الفترة نفسها (الشكل ثالثاً-8). وفي حين أن هذا يعكس زيادة في الأسعار الفورية والتكلفة الحدية لشحن الحاويات عبر هذه المسارات، فإن متوسط أسعار الشحن لم يشهد مثل هذا الارتفاع الكبير، لأن جزءاً كبيراً من عقود الشحن العالمية أُبرِمت قبل حدوث الاضطرابات الأخيرة، وشهد شهرا يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط عموماً تراجعاً في الطلب الموسمي، ووسعت غالبية شركات الشحن أساطيلها، وأصبحت أكثر قدرة على التعامل مع الصدمات مقارنة بما كانت عليه خلال أزمة سلاسل الإمداد في عام 2021.[55] وبدأت أسعار الشحن البحري الذي يربط البحر المتوسط وشرق آسيا في إظهار بوادر على الاعتدال في الأشهر الأولى من عام 2024 رغم أنها لا تزال أعلى بكثير من مستويات ما قبل الصراع. ويمكن لاستمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة أن يزيد التوقعات سوءاً - خاصة إذا استمرت جولات العنف أو الهجمات حتى ربيع عام 2024، حيث تشهد التجارة العالمية عادة انتعاشاً موسمياً. ومع ذلك، إذا كان تغيير مسار حركة سفن الشحن بعيداً عن قناة السويس قصير المدى، فمن غير المرجح أن يتحول الارتفاع الحاد في أسعار الشحن إلى زيادات كبيرة في الأسعار بالنسبة للمستهلكين، سواء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو على مستوى العالم. ومن المرجح أن تنعكس زيادة نفقات الشحن على أسعار السلع المستوردة إذا طال أمد الأزمة وحدتها.

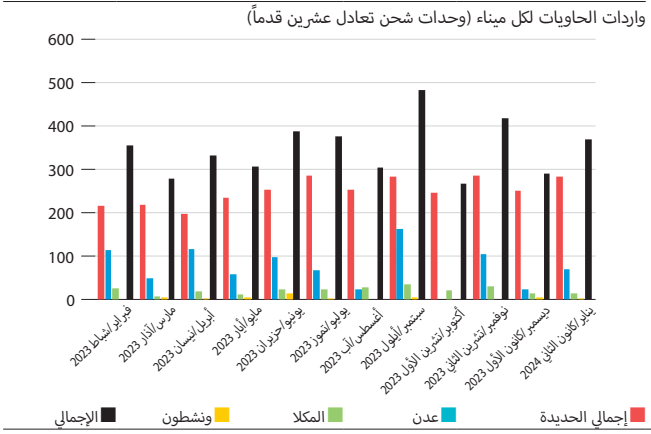
يمكن لتضافر الآثار المترتبة على أزمة قناة السويس والصراع الجاري في الشرق الأوسط أن يؤدي إلى آثار سلبية للغاية على الموازنة العامة للدولة المصرية، نتيجة لانخفاض إيرادات الموازنة وعائدات السياحة. وتعد قناة السويس مصدراً رئيسياً للنقد الأجنبي في مصر، حيث بلغت إيراداتها 8.8 مليارات دولار (25% من صافي احتياطياتها الدولية) في السنة المالية 2023. ويذهب ما يقرب من ثلثي إيرادات هيئة قناة السويس إلى الموازنة العامة للدولة. وفي الآونة الأخيرة، منحت القناة خصومات انتقائية لتعزيز قدرتها التنافسية وتشجيع مرور السفن. وبافتراض استمرار الصدمة التي حدثت في نهاية عام 2023 لفترة طويلة، فإن انخفاض حركة العبور في قناة السويس بنسبة 40% حتى عام 2024 سيعني خسائر قدرها 3.5 مليارات دولار من عائدات النقد الأجنبي (نحو 10% من صافي الاحتياطيات الدولية، وهو مبلغ يمكن أن يغطي أكثر قليلاً من نصف شهر من الواردات).

الشكل ثالثاً-8: واردات اليمن

اللوحة (أ): واردات الحاويات بميناءي عدن والحديدة



اللوحة (ب): واردات الوقود إلى اليمن



المصادر: مشروع تقييم القدرات، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ملاحظات: بالنسبة للوحة (أ)، تُقاس واردات الحاويات لكل ميناء بوحدات شحن تعادل عشرين قدماً (TEUs). وبالنسبة للوحة (ب)، إجمالي الحديدة هو الإجمالي المجمع للوقود الذي تم استيراده عبر ميناء رأس عيسى وميناء الحديدة.

54 تجاوز سعر الرحلة الواحدة من آسيا إلى أوروبا 3 آلاف دولار لكل حاوية شحن سعة 40 قدماً في يناير/كانون الثاني 2024 - بزيادة قدرها ثلاثة أمثال مقارنة بأقل سعر مسجل في عام 2023 (نحو ألف دولار).

55 جان فرانسوا أرفيس، وكوردولا راستوغي، وداريا أوليبينا (19 يناير/كانون الثاني 2024). تغيير مسار السفن من قناة السويس ومخاوف حدوث أزمة جديدة في سلاسل الإمداد متاح على: https://blogs.worldbank.org/trade/will-prolonged-rerouting-ships-suez-trigger-new-supply-chain-crisis، تم الاطلاع عليه في 5 مارس/آذار 2024.

وعلى الرغم من أن واردات اليمن أظهرت حتى الآن استقراراً نسبياً، مع استمرار الصراع، فهناك مخاطر متزايدة لنقص الإمدادات. وقد يكون تخزين السلع في الموانئ اليمنية علامة على تزايد المخاوف في السوق. ويتعرض مستوردو السلع الذين يعملون في اليمن عبر ميناء رأس عيسى النفطي أو ميناءي الحديدة والصليف بشكل خاص للصدمات التي تضرب المنطقة، لأنهم يواجهون صعوبة إضافية تتمثل في عدم قدرتهم على تعديل أسعار المستهلكين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وهو ما كان سيساعد في التخفيف من تأثير زيادة تكاليف التشغيل لو كان باستطاعتهم تعديلها. وفي الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 وفبراير/شباط 2024، ظلت واردات الوقود والغذاء إلى اليمن مستقرة، بل تجاوزت في يناير/كانون الثاني 2024 المتوسطات الشهرية للأشهر الاثني عشر السابقة. وحتى أوائل فبراير/شباط 2024، أشارت التقديرات إلى أن أكثر من 460 ألف طن متري من الوقود في طريقها إلى ميناء رأس عيسى النفطي وميناء الحديدة (إما وصلت الميناء أو متوقع وصولها)، كما زادت حركة الحاويات (الشكل ثالثاً-8) إلى اليمن في يناير/كانون الثاني 2024.[56] وتشير هذه التطورات إلى أن التجار الذين يتعاملون مع اليمن مستعدون لتحمل المخاطر المتزايدة واختيار خطوط شحن أقصر وسفن مُغَذية من الموانئ القريبة (مثل جبل علي وصلالة). وأحد الأسباب المحتملة لارتفاع حجم الوقود المتوقع وصوله إلى الموانئ اليمنية الرئيسية هو وجود مخاوف متزايدة بشأن تأثير التوترات التي تشهدها المنطقة على تدفقات الواردات إلى اليمن عبر البحر الأحمر في الأشهر المقبلة.

56 مصدر البيانات: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

الفصل 4 تطور الدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- على مدار العقد الماضي، شهدت عدة اقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة في نسبة الدين إلى إجمالي ناتجها المحلي. أما مستوى مديونية البلدان المستوردة للنفط في المنطقة فهو أعلى بكثير منه في بلدانها المصدرة للنفط. ويُعد متوسط نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للنفط بالمنطقة أعلى بكثير من متوسطها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.
- يطرح الإطار المحاسبي الجديد الذي يتضمنه هذا الفصل رؤى حول مساهمات التغيرات في الأرصدة الاسمية للديون والنمو والتضخم في تطور نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي على مستوى البلدان ومع مرور الوقت.
- يبدو أن خروج البلدان المستوردة للنفط في المنطقة من دائرة الدين أكثر صعوبة، حتى إذا قورنت بمستوردي النفط الآخرين في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فبالنسبة لهذه الاقتصادات، تتزامن الفترات التي يرتفع فيها نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - الذي يخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي - مع تراكم أسرع للديون يعوض عن انخفاض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بسبب النمو.
- بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة، تتزامن الفترات التي يرتفع فيها نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عادة مع فترات تشهد فيها أرصدة ديونها الاسمية زيادات طفيفة، وكلاهما يساهم في زيادةٍ أبطأ - أو انخفاضٍ أسرع - في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.
- في المتوسط، لم تتمكن البلدان المستوردة للنفط في المنطقة من خفض مستويات ديونها عن طريق التضخم، حيث إن انخفاض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بسبب التضخم عادة ما تصاحبه زيادة متساوية تقريباً في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بسبب ارتفاع أرصدة الديون الاسمية.
- بالنسبة لاقتصادات مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط، ترتبط التحركات الكبيرة في مساهمة التضخم في تغير نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بالتقلبات في أسعار النفط، مما يبرز التحدي الذي تواجهه هذه البلدان فيما يتعلق بإيرادات المالية العامة وتنويع النشاط الاقتصادي.

يحلل هذا الفصل ديناميكيات الديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي كانت تعاني ارتفاع مستوى الدين حتى قبل تفشي جائحة كورونا عالمياً، مما يثير المخاوف بشأن المزيج المناسب من السياسات التي يمكن للبلدان انتهاجها. وهناك إستراتيجيتان تخضعان للمناقشة في المجال العام، وهما الخروج من دائرة الديون من خلال النمو الاقتصادي أو عن طريق التضخم. وتظهر الشواهد والأدلة أن أياً منهما يمثل سرابا للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة. ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى تقلبات أسعار الصرف، والعوامل غير المحسوبة التي تتجاوز الموازنة العامة، والتي غالباً ما تسمى بتسويات تدفقات الأرصدة، وهذه العوامل لها أهميتها البالغة، كما تضر بشفافية الديون. ونتيجة لذلك، يسلط هذا الفصل الضوءَ على ضرورة حل مشكلة شفافية الديون عن طريق المحاسبة عن البنود غير المدرجة بالموازنة، لا سيما في الاقتصادات المستوردة للنفط. ولا بد من إجراء مفاضلات صعبة لحل مشكلة ارتفاع مستوى الدين في المنطقة، وتُعد الأرصدة الأولية للموازنة العامة هي الركيزة الأساسية، لكن فقط في حدود إيضاح الموقف الحقيقي لمالية الحكومة. وبالنسبة لاقتصادات مجلس التعاون الخليجي المُصدِّرة للنفط، ترجع التحركات الحادة في أرصدة الديون الاسمية إلى تقلبات أسعار النفط، مما يشير إلى الحاجة إلى إيرادات المالية العامة وتنويع النشاط الاقتصادي.

قدرة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على سداد دينها العام: تطور الدين العام قياساً إلى إجمالي الناتج المحلي

تُعد نسبة إجمالي الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من المؤشرات شائعة الاستخدام في تقييم قدرة الحكومات على سداد التزاماتها.[57] ونظراً لأن إجمالي الناتج المحلي هو ناتج النشاط الاقتصادي بأكمله داخل حدود الدولة، ويمكن فرض ضرائب عليه أو تحويله إلى إيرادات حكومية،

57 يتألف إجمالي الدين من جميع الالتزامات التي تتطلب أداء مبلغ أو مبالغ كمدفوعات فائدة أو مدفوعات سداد المبلغ الأصلي أو كلتيهما من المدين إلى الدائن في تاريخ أو تواريخ في المستقبل. ويشمل ذلك التزامات الديون في شكل حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، وودائع العملات والودائع النقدية، وسندات الدين، والقروض، واشتراكات التأمين، ومعاشات التقاعد، وبرامج الضمانات الموحدة، وغيرها من الحسابات الدائنة الأخرى (صندوق النقد الدولي، 2023أ). غير أنه لا يأخذ في الحسبان بعض الجوانب المهمة لالتزامات البلد المعني، ولا ينظر إلى صافي مركز الدين، الذي يمثل إجمالي الدين إلى جانب الأصول التي تسيطر عليها الحكومة، مثل الشركات المملوكة للدولة وصناديق الثروة السيادية. وللمزيد من التفاصيل عن الفرق بين إجمالي الدين وصافي الدين، انظر بلوخ وفال (2015). أما الأبعاد الأخرى التي لا تؤخذ في الحسبان في نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الناتج المحلي فتشمل تركيبة العملات، ودولة الإصدار، ومكان الدائنين، وآجال الاستحقاق، والعوائد، وغيرها. وللاطلاع على وصف أكثر تفصيلاً لخصائص الدين العام، انظر أرنون وبريسبيتيرو (2007)، وبانيزا (2007)، وبانيزا (2008).

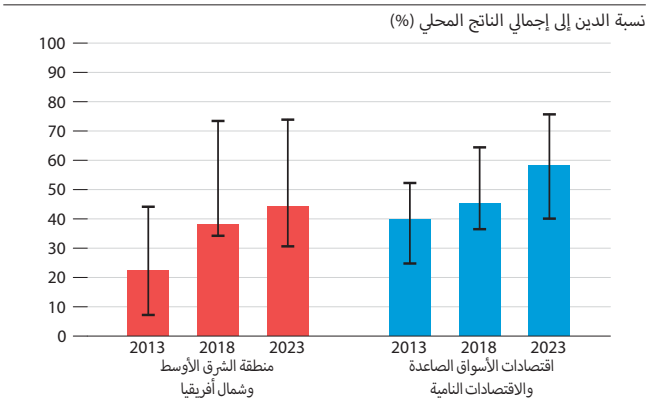
فإن النسبة تشير إلى أن الاقتصادات الأكبر حجماً لديها قدرة أكبر على سداد مبلغ محدد من الدين مقارنة بالاقتصادات الأصغر. وأيا كان حجم الاقتصاد، فإن قدرة الحكومات على سداد إجمالي الدين تتراجع عندما يرتفع الدين العام بسرعة أكبر من ناتج هذا الاقتصاد. لكن هذا الأمر لا يحدث دائماً، حيث يتوقف ذلك على كيفية قياس الدين العام والإعلان عنه، كما يتوقف أيضاً على معدل النمو المتوقع لذلك الاقتصاد في المستقبل.[58]

ويمكن أن يتسبب ارتفاع نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في عواقب اقتصادية مهمة. فعندما تقترض الحكومات، فإنها قد تزاحم استثمارات القطاع الخاص لأن ارتفاع أسعار الفائدة يزيد من تكلفة رأس المال على القطاع الخاص (غاتي وآخرون، 2021). أضف إلى ذلك أن المستويات المرتفعة للديون تصاحبها مدفوعات ضخمة من الفوائد مما يحدّ تدريجياً من قدرة الحكومات على تنفيذ الاستثمارات العامة المُعززة للنمو. كما يقل أثر الإنفاق الإضافي من الموازنة على إجمالي الناتج المحلي - ما يسمى بالمضاعف المالي - عند ارتفاع مستوى الدين العام.

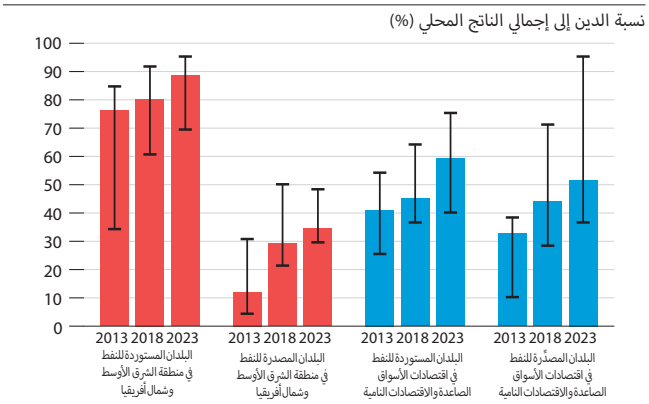
وشهدت السنوات العشر الماضية ارتفاعاً في نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من نحو 40% إلى 60% من إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في مختلف أنحاء العالم. ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليست استثناءً من ذلك (الشكل رابعاً-1، اللوحة أ). وهناك اختلافات كبيرة بين بلدان المنطقة، لا سيما بين البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة له (الشكل رابعاً-1، اللوحة ب). وفي المتوسط، كانت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للنفط أعلى بنحو ثلاثة أضعاف منها في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، وأعلى بنسبة 50% من المتوسط السائد في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام 2023.

الشكل رابعاً-1: نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الناتج المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي)

اللوحة (أ): منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية



اللوحة (ب): البلدان المصدرة والمستوردة للنفط



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على تقرير البنك الدولي "آفاق الاقتصاد الكلي والفقر"، والذي تم الاطلاع عليه في 1 مارس/آذار 2024.

ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشمل الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات. أما البلدان المستوردة للنفط في المنطقة فتشمل جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة. البلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تشمل أنغولا وجمهورية الكونغو وأذربيجان وغينيا الاستوائية وغابون وكازاخستان وماليزيا والمكسيك ونيجيريا وجنوب السودان والسودان. أما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط فتشمل جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى التي تتوفر عنها بيانات. متوسطات المجموعات مرجحة بإجمالي الناتج المحلي. تشير الفواصل إلى المدى الرُبيعي.

وكانت بلدان المنطقة تعاني ارتفاعاً في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي حتى قبل تفشي جائحة كورونا عالمياً. وبحلول عام 2019، كانت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في 16 من أصل 19 بلداً في المنطقة أعلى مما كانت عليه في عام 2013. وارتفعت النسبة الوسيطة للدين إلى إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات المنطقة بأكثر من 23 نقطة مئوية على مدى هذه السنوات الست - نحو 4 نقاط مئوية سنوياً في المتوسط. وفاقمت الجائحة هذا الاتجاه، حيث أدى انخفاض الإيرادات إلى جانب الإنفاق على دعم جهود التصدي للجائحة إلى زيادة الاحتياجات التمويلية للعديد من البلدان. وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى زيادة وسيطة في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بأكثر من 11 نقطة مئوية في عام 2020. ولكن نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي تراجعت في 13 بلداً من أصل 19 بلداً في المنطقة فيما بين عامي 2020 و2023 بالتزامن مع الانحسار التدريجي للجائحة. غير أن هذا التراجع كان جزئياً بالنسبة لأغلب البلدان، حيث لم يعد إلى مستويات نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي التي كانت سائدة قبل الجائحة سوى ثمانية من بين 19 بلداً في عام 2023.

58 تعلن بعض البلدان عن الدين العام للحكومة (الحكومة المحلية والمركزية)، في حين يعلن البعض الآخر عن الدين المستحق على الحكومة المركزية وحدها. ويعرض الجدول (أ-أولًا-1) في المرفق تعريف الدين كما أعلنت عنه بلدان المنطقة. للمزيد من التفاصيل، انظر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2023)، لمحة سريعة عن الحكومات 2023، مطبوعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس. تم الاطلاع عليها بتاريخ 11 يناير/كانون الثاني 2024 على الموقع الإلكتروني: https://doi.org/10.1787/3d5c5d31-en، ونظام الحسابات القومية 2008. الولايات المتحدة: صندوق النقد الدولي. تم الاطلاع عليه بتاريخ 11 يناير/كانون الثاني 2024 على الموقع الإلكتروني https://doi.org/10.5089/9789211615227.071.

ومن بين الاقتصادات المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شهد وسيط البلدان زيادةً صافية بنحو 10 نقاط مئوية في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بين عامي 2019 و2023. وفي المقابل، شهدت معظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقة انخفاضاً صافياً في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها.[59] وأدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط في عام 2022 إلى تعزيز إيرادات البلدان المصدرة للنفط، مما أدى إلى تحسن كبير في رصيد ماليتها العامة، في حين ساهم ارتفاع أسعار السلع الأولية وضعف النمو في استمرار عجز المالية العامة بين البلدان المستوردة للنفط في المنطقة. وقد أطلق على هذا الانقسام داخل المنطقة اسم "قصة منطقتين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في تقارير سابقة عن أحدث مستجداتها الاقتصادية.[60]

تشير الزيادة في نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى أن أرصدة الدين قد نمت بوتيرة أسرع من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم. وحتى في البلدان التي حققت في الآونة الأخيرة نمواً قوياً نسبياً مع ارتفاع مستويات التضخم، مثل مصر، فقد ظل ارتفاع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ثابتاً، هذا إن لم تكن قد ارتفعت بشكل أكبر. وهذا الأمر يثير على الأقل سؤالين، وهما:

- هل يمكن للبلدان أن تخرج من دائرة الديون من خلال النمو الاقتصادي؟
- هل يمكن للتضخم أن يساعد اقتصاد ما على خفض مستويات الدين وقيمته؟

هذا الفصل يحلل هذين السؤالين ويجيب عليهما.

وحتى يتسنى تسليط الضوء على العوامل الكامنة وراء الارتفاع الأخير في نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في بلدان المنطقة، يصف القسم التالي إطاراً محاسبياً يحلل التغيرات في نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ثلاثة مكونات عامة، وهي: (1) التغيرات الاسمية في إجمالي الدين، و(2) نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، و(3) التضخم، كما يتضح من التغيرات في معامل تكميش أسعار إجمالي الناتج المحلي. ويتم تحليل المكون الأول، وهو التغيرات في الدين، إلى مكونات فرعية تتعلق برصيد المالية العامة للحكومة وبالتغيرات في قيمة الديون التي كانت قائمة من قبل وغيرها من العوامل.

حساب التغيرات في نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي

يمكن تحليل التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى مساهمات التغيرات في رصيد إجمالي الدين العام معبراً عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي للعام السابق، ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم مقيساً بمعامل تكميش أسعار إجمالي الناتج المحلي.[61] ومع نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي – بسبب النمو الحقيقي (المعدل حسب التضخم) في الناتج، أو بسبب التغيرات في مستوى الأسعار (أو بسبب الاثنين معاً)، فإن نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي تنخفض لأن مبلغ الدين الذي لم يتغير سيكون صغيراً مقارنةً باقتصادٍ أكبر الآن. وفي كل فترة، تتناسب هذه المساهمات مع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في تلك المرحلة الزمنية. على سبيل المثال، إذا تضاعف إجمالي الناتج المحلي الاسمي من فترة إلى أخرى، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، فإن نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ستنخفض إلى النصف. وبالنسبة لبلد تبلغ نسبة دينه إلى إجمالي ناتجه المحلي 50%، فهذا يعني انخفاضاً قدره 25 نقطة مئوية، أما بالنسبة لبلد تبلغ نسبة دينه إلى إجمالي ناتجه المحلي 10%، فهذا يعني انخفاضاً قدره 5 نقاط مئوية.

وبعبارة أخرى، يمكن تحليل التغير في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بين سنتين إلى التغير في رصيد الدين الاسمي بين السنتين مطروحاً منه الجزء الناتج عن النمو الحقيقي والجزء الناتج عن التضخم (انظر الملحق 3).

وفي القسمين الفرعيين التاليين، تتم مقارنة كل مكون من مكونات نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في المنطقة مع تلك الموجودة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى.

---

59 البلدان المستوردة للنفط في المنطقة تشمل جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة. أما البلدان المصدرة للنفط في المنطقة فتشمل الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ولم يشمل التحليل لبنان وليبيا وسوريا واليمن.

60 بلحاج وآخرون، 2022؛ غاتي وآخرون، 2023أ وغاتي وآخرون، 2023ب.

61 يشير التضخم هنا إلى التغيرات في معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يعكس التغيرات في سعر جميع السلع التي ينتجها أحد الاقتصادات على وجه التقريب، ولا يعكس التغيرات في سلة ثابتة من السلع التي يعكسها مؤشر أسعار المستهلكين. ويستخدم هذا المؤشر، الأضيق نطاقاً من معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي، بشكل أكبر في التقارير الإخبارية حول التضخم (وهو ما يسمى بالتضخم العام). ويمكن أن يكون هناك فرق كبير بين معامل تكميش أسعار إجمالي الناتج المحلي ومؤشر أسعار المستهلكين في الاقتصادات ذات الأنشطة غير المتنوعة. وينطبق هذا الأمر على معظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقة.

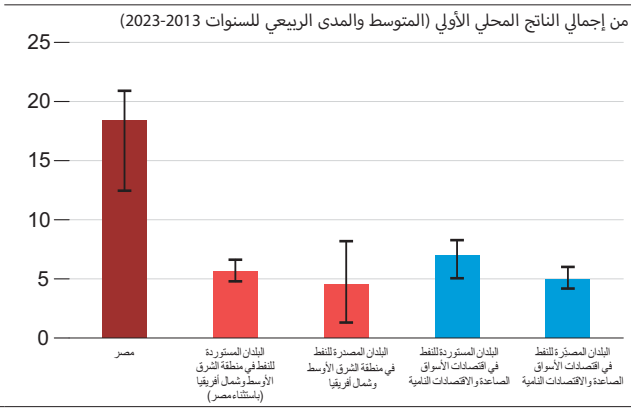
التغيرات في رصيد الدين

شهدت جميع اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - المستوردة والمصدرة للنفط - في المتوسط زيادات في الدين الاسمي تماثل الزيادات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى أو تقل عنها بصورة طفيفة (الشكل رابعاً-2، اللوحة أ).[62] وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شهدت البلدان المستوردة للنفط زيادة في الدين الاسمي أكثر قليلاً - باستثناء مصر - مقارنة بالبلدان المصدرة للنفط، وكان نمط الزيادة مشابهاً في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. غير أن البلدان المصدرة للنفط في المنطقة شهدت سنوات زادت فيها أرصدة الديون الاسمية زيادة لا تكاد تذكر (بل انخفضت) وسنوات أخرى زادت فيها أرصدة الديون الاسمية بنحو 10 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي للعام السابق.[63] ويمكن إرجاع هذا التقلب إلى شدة تأثر اقتصادات هذه البلدان بالتغيرات في أسعار النفط.

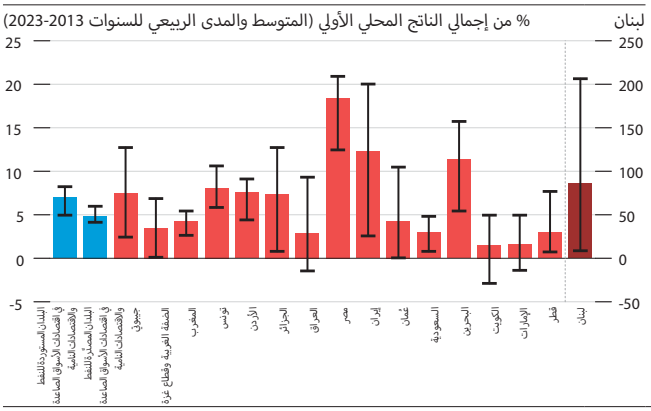
وهناك اختلافات كبيرة بين البلدان المستوردة والمصدرة للنفط في المنطقة (الشكل رابعاً-2، اللوحة ب). وشهدت البلدان المستوردة للنفط في المنطقة - باستثناء المغرب والضفة الغربية وقطاع غزة - زيادات أكبر في الدين الاسمي في المتوسط مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط الأخرى. وشهدت مصر أكبر زيادة في الدين الاسمي - معبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في العام السابق، بمتوسط 18.5% سنوياً خلال فترة السنوات 2013-2023. ويرجع المتوسط الذي سجلته مصر إلى ارتفاعين كبيرين في السنتين الماليتين 2017 و2023، تزامنا مع انخفاض قيمة العملة، ورغم ذلك ظل مستوى الدين أعلى بشكل متواصل من ديون البلدان الأخرى في المنطقة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وشهد لبنان زيادة هائلة في رصيد الدين الاسمي بين عامي 2020 و2023، وترجع هذه الزيادة إلى إعادة تقييم الدين المقوم بالعملة الأجنبية بعد تخفيض قيمة الليرة اللبنانية (انظر الإطار 3 للمزيد من التفاصيل). ومن الجدير بالذكر أن لبنان تخلف عن سداد الدين الحكومي في مارس/آذار 2020.

الشكل رابعاً-2: التغير في الرصيد الاسمي للديون

اللوحة (أ): منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية



اللوحة (ب): داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على تقرير البنك الدولي "آفاق الاقتصاد الكلي والفقر"، والذي تم الاطلاع عليه في 1 مارس/آذار 2024.

ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشمل الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات. أما البلدان المستوردة للنفط في المنطقة فتشمل جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة. البلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تشمل أنغولا وجمهورية الكونغو وأذربيجان وغينيا الاستوائية وغابون وكازاخستان وماليزيا والمكسيك ونيجيريا. أما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط فتشمل جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى التي تتوفر عنها بيانات. وتوضح اللوحة (أ) متوسط التغير المرجح لإجمالي الناتج المحلي في أرصدة الديون الاسمية مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الأولي للبلدان المصدرة والمستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بخلاف بلدان المنطقة خلال الفترة 2013-2023. تشير الفواصل إلى المدى الرئيسي للمكون بمرور الوقت. وتظهر اللوحة (ب) متوسط التغير في أرصدة الديون الاسمية بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الأولي لبلدان المنطقة. تشير الفواصل إلى المدى الرئيسي.

وبوجه عام، شهدت البلدان المصدرة للنفط في المنطقة زيادات أقل في الدين الاسمي في المتوسط مقارنة بالبلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتعتبر إيران والبحرين الاستثناءين من بين مُصدِّري النفط في المنطقة؛ فبين عامي 2013 و2023 شهد البَلَدَان زيادات في إجمالي الدين الاسمي بأكثر من 10% من إجمالي الناتج المحلي للعام السابق، في المتوسط.

ويمكن أن يتغير الدين الاسمي نتيجة للعجز أو الفائض الأولي، أو في مدفوعات الفائدة، أو في إعادة تقييم الدين المقوم بالعملة الأجنبية. كما يمكن أن تؤثر عوامل أخرى على الدين الاسمي، مثل التغير في مراكز الأصول، أو في الالتزامات الأخرى خلاف الديون، أو في الفروق الإحصائية، وغالباً ما يتم عدم حسابها، ويتم حسابها مجتمعةً وإثباتها كقيمة متبقية في بند تسويات تدفقات الأرصدة.

62 يبين الشكل (رابعاً-2) التغيرات في الدين الاسمي مُعبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الأولي بين عامي 2013 و2023. وهو يمثل ما كان يمكن أن يكون عليه التغير في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي لو تغير رصيد الدين كما حدث، لكن مع بقاء إجمالي الناتج المحلي الاسمي عند مستواه الأولي؛ بعبارة أخرى بدون احتساب نمو إجمالي الناتج المحلي.

63 يتراوح التغير في رصيد الدين الاسمي من سنة إلى أخرى مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الأولي في البلدان المصدرة للنفط بالمنطقة من 0.8-% (2014) إلى 8.55% (2020).

وتتناول الأقسام التالية توضيح مساهمة هذه العوامل في تراكم الديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى على مدار السنوات العشر الماضية.

دور أرصدة المالية العامة الأولية

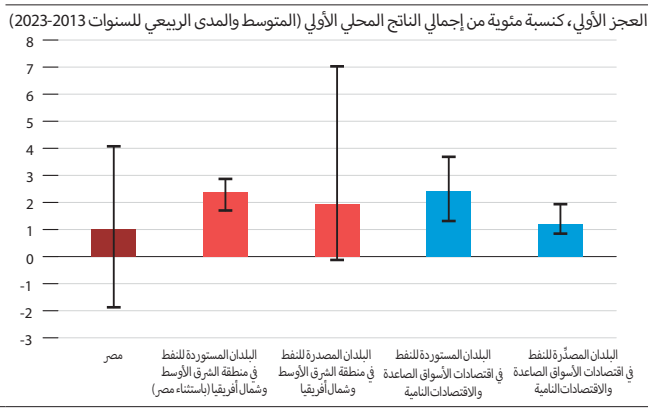
يُعد الرصيد الأولي للمالية العامة عاملاً رئيسياً في التغيرات التي تحدث لأرصدة الديون، فهو يمثل الفرق بين الإيرادات والنفقات الحكومية. ويمكن استخدام فائض المالية العامة لسداد الدين بينما يمكن تمويل عجز المالية العامة عن طريق إصدار الدين.[64]

جاء متوسط العجز في الرصيد الأولي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي للعام السابق في البلدان المستوردة للنفط بالمنطقة متسقاً مع المتوسط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى فيما بين عامي 2013 و2023 (الشكل رابعاً-3، اللوحة أ).[65] لكن بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط بالمنطقة، كان العجز في الرصيد الأولي أعلى مرتين تقريباً في المتوسط وأكثر تقلباً بنحو ستة أضعاف من العجز في البلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويرجع التقلب في أرصدة المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط إلى اعتمادها على عائدات النفط، ويظهر ذلك في تقلب أرصدة الديون الاسمية في هذه البلدان.[66]

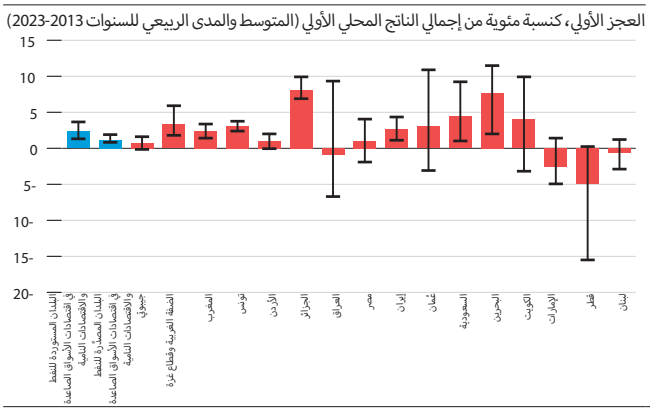
وسجلت مصر متوسط عجز في الرصيد الأولي أقل بشكل ملحوظ من البلدان الأخرى المستوردة للنفط في المنطقة، وأقل أيضاً من البلدان المصدرة للنفط. وكان الرصيد الأولي لمصر قد شهد تحسناً فيما بين عامي 2013 و2023، وظل يحقق فائضاً منذ عام 2018.

الشكل رابعاً-3: العجز الأولي

اللوحة (أ): منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية



اللوحة (ب): داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على بيانات من "تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر" للبنك الدولي، والذي تم الاطلاع عليه في 1 مارس/آذار 2024.

ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشمل الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات. أما البلدان المستوردة للنفط في المنطقة فتشمل جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة. البلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تشمل أنغولا وجمهورية الكونغو وأذربيجان وغينيا الاستوائية وغابون وكازاخستان وماليزيا والمكسيك ونيجيريا والسودان. أما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط فتشمل جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى التي تتوفر عنها بيانات. وتظهر اللوحة (أ) المتوسط المرجح للعجز الأولي لإجمالي الناتج المحلي بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الأولي للبلدان المصدرة والمستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بخلاف بلدان المنطقة. تشير الفواصل إلى المدى الرُبيعي. وتظهر اللوحة (ب) متوسط العجز الأولي بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الأولي لبلدان المنطقة. تشير الفواصل إلى المدى الرُبيعي.

واتسع عجز المالية العامة بشكل كبير في عام 2020 في جميع أنحاء المنطقة، بسبب ارتفاع الإنفاق الحكومي المرتبط بتفشي جائحة كورونا على أنشطة الرعاية الصحية وحزم المساندة الاقتصادية، وأيضاً بسبب انخفاض الإيرادات نتيجة لعمليات الإغلاق العامة واسعة النطاق استجابة للجائحة. وعلى الرغم من تحسن العجز الأولي فيما بين عامي 2021 و2023، فقد ظل في كثير من الحالات أعلى من مستوياته المسجلة قبل الجائحة. فعلى سبيل المثال، ارتفع العجز الأولي في البلدان المستوردة للنفط بالمنطقة باستثناء مصر، من 1.7% من إجمالي الناتج المحلي في العام السابق في 2019 إلى 4.4% في 2020. وفي عام 2023، تحسن العجز الأولي ليصل إلى 2.3% من إجمالي الناتج المحلي للعام السابق، وإن كان لا يزال أعلى من المتوسط المسجل قبل الجائحة. ومن ناحية أخرى، سجل الرصيد الأولي لمصر فائضاً في أعقاب الجائحة، حيث ارتفع من 1.9% في عام 2020 إلى 2.1% في عام 2023. وشهدت البلدان المصدرة للنفط في المنطقة زيادة حادة في عجز المالية العامة من 2.7% في 2019 إلى 8% في 2020. وفي عام 2022، تحولت أرصدتها الأولية إلى فائض بنسبة 6.6% بسبب انتعاش أسعار النفط بعد غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير/شباط.

64 للاطلاع على تعريفٍ أكثر تفصيلًا للرصيد الأولي، انظر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2023)، لمحة سريعة عن الحكومات 2023، مطبوعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس وصندوق النقد الدولي (2021)، تقرير الراصد المالي، أبريل/نيسان 2021، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة.

65 مثلما هو الحال بالنسبة للتغيرات في أرصدة الديون الاسمية، يتم التعبير عن الرصيد الأولي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي للفترة السابقة لاستخلاص التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الاسمي. وعادة ما يُعبر عن رصيد المالية العامة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي للفترة الحالية.

66 تعتمد البلدان المصدرة للنفط في المنطقة على النفط اعتماداً كبيراً للغاية يفوق بكثير اعتماد غيرها من البلدانْ الاخرى المصدرة للنفط. وفي عام 2019، تجاوزت عائدات النفط في تسعة بلدان - ستة منها من المنطقة - 20% من إجمالي ناتجها المحلي.

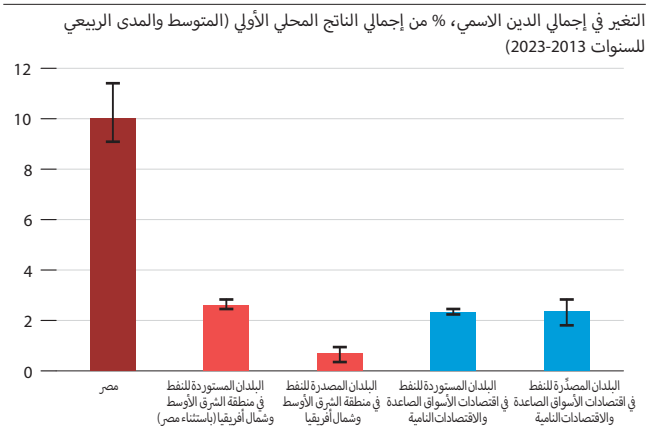
دور مدفوعات الفائدة

العامل الثاني الذي يؤثر على تطور الدين العام هو مدفوعات الفائدة.[67] وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة، ونظراً لارتفاع مستوى ديونها، فقد كانت مدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الأولي أعلى باستمرار من البلدان المصدرة للنفط في المنطقة (الشكل رابعاً-4، اللوحة أ)، حيث توجد علاقة شبه ميكانيكية بين أرصدة الديون ومدفوعات الفائدة.

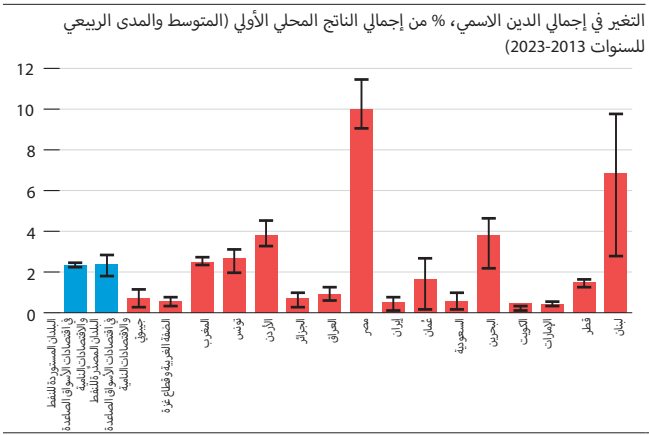
وفي البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، ارتفعت مدفوعات الفائدة منذ تفشي جائحة كورونا. وباستثناء مصر، ارتفعت فاتورة الفائدة لهذه البلدان من 2.6% من إجمالي الناتج المحلي في العام السابق في 2020 إلى 3% في 2023. وتبرز حالة مصر بسبب إنفاقها المرتفع على الفوائد بشكل كبير، حيث بلغ متوسطه 10% فيما بين عامي 2013 و2023، ويرتبط ذلك بارتفاع مستوى الدين ومتوسط سعر الفائدة الفعلي، ويزيد هذا الإنفاق أربعة أضعاف تقريباً عن غيرها من البلدان المستوردة للنفط في المنطقة.[68]

الشكل رابعاً-4: مدفوعات الفائدة

اللوحة (أ): منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية



اللوحة (ب): داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على تقرير البنك الدولي "آفاق الاقتصاد الكلي والفقر"، والذي تم الاطلاع عليه في 1 مارس/آذار 2024.

ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشمل الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات. أما البلدان المستوردة للنفط في المنطقة فتشمل جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة. البلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تشمل أنغولا وجمهورية الكونغو وأذربيجان وغينيا الاستوائية وغابون وكازاخستان وماليزيا والمكسيك ونيجيريا والسودان. أما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط فتشمل جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى التي تتوفر عنها بيانات. تظهر اللوحة (أ) متوسط مدفوعات الفائدة المرجحة بإجمالي الناتج المحلي بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الأولي للبلدان المصدرة والمستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بخلاف بلدان المنطقة. تشير الفواصل إلى المدى الربيعي. توضح اللوحة (ب) متوسط مدفوعات الفائدة بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الأولي لبلدان المنطقة. تشير الفواصل إلى المدى الربيعي.

وبلغت مدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الأولي في مصر ذروتها في عام 2018 عند 11.97%، ثم أخذت اتجاها نزولياً إلى أن ارتفعت بشكل طفيف من 8.8% في 2022 إلى 9.9% في 2023.

وشهدت البلدان المصدرة للنفط في المنطقة زيادة طفيفة في مدفوعات الفائدة من 0.9% من إجمالي الناتج المحلي في العام السابق في 2020 إلى 1.1% في 2022 قبل أن تعود لتسجل 0.9% في 2023.

وتعكس الزيادة في مدفوعات الفائدة الارتفاعَ الأخير في أسعار الفائدة في ظل ما تشهده الأسواق الدولية من تشديد السياسة النقدية عالمياً، فضلاً عن التغيرات في الرغبة في تحمل المخاطر، مما أثر على علاوات المخاطر الخاصة بكل بلد.[69]

يساعد حساب نسبة مدفوعات الفائدة إلى رصيد الدين في السنة السابقة - وهو مؤشر يسمى متوسط سعر الفائدة الفعلي - في تقييم أعباء مدفوعات الفائدة. وسجلت بلدان المنطقة، باستثناء مصر، انخفاضاً في متوسط سعر الفائدة الفعلي مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى. وينطبق هذا على البلدان المستوردة والمصدرة للنفط (الشكل رابعاً-5، اللوحة أ). وسجلت مصر أعلى معدل لمتوسط سعر الفائدة الفعلي بين بلدان المنطقة (الشكل رابعاً-5، اللوحة ب).

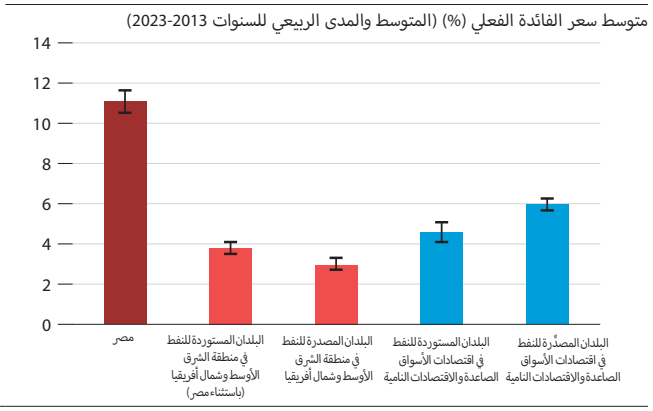
67 مدفوعات الفائدة على الدين العام تشمل فوائد وأعباء السندات والقروض طويلة الأجل والديون الأخرى المستحقة لأطراف مقيمة محلية وأجنبية.

68 يعبر متوسط سعر الفائدة الفعلي عن قيمة الفائدة المدفوعة بالنسبة لمبلغ الدين، حيث يتم حسابه كنسبة بين مدفوعات الفائدة في سنة معينة ورصيد الدين في السنة السابقة.

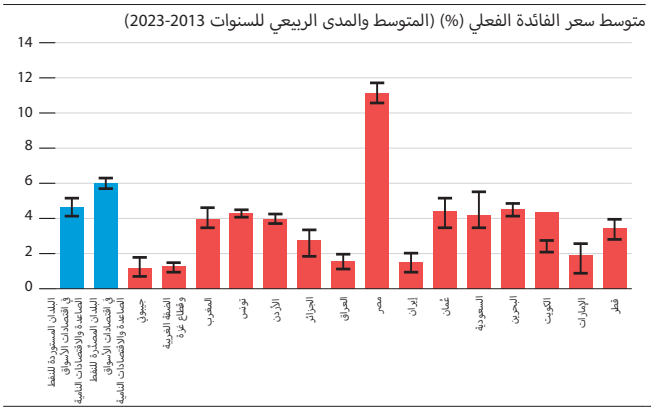
69 صندوق النقد الدولي (2023ب). *تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: صلابة على المدى القريب، وتحديات مستمرة.*

الشكل رابعاً-5: متوسط سعر الفائدة الفعلي

اللوحة (أ): منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية



اللوحة (ب): داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



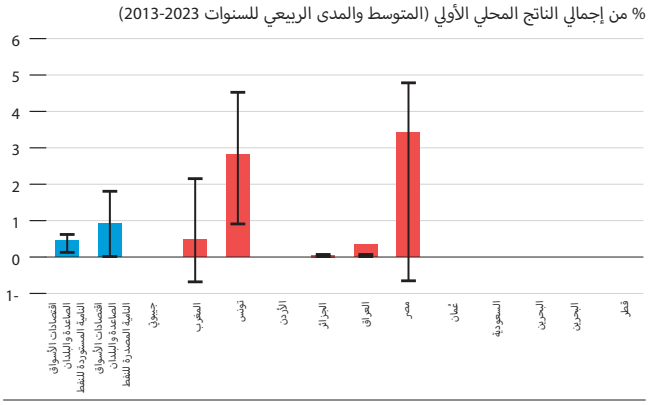
المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على بيانات من "تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر" الذي تم الاطلاع عليه في 1 مارس/آذار 2024.

ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشمل الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات. أما البلدان المستوردة للنفط فتشمل جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة. البلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تشمل أنغولا وجمهورية الكونغو وأذربيجان وغينيا الاستوائية وغابون وكازاخستان وماليزيا والمكسيك ونيجيريا والسودان. أما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط فتشمل جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى التي تتوفر عنها بيانات. اللوحة (أ): توضح متوسط سعر الفائدة الفعلي المرجح بإجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، مطروحاً منه بلدان المنطقة. تشير الفواصل إلى المدى الرُبيعي. اللوحة (ب): يظهر متوسط سعر الفائدة الفعلي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تشير الفواصل إلى المدى الرُبيعي.

دور *إعادة تقييم سعر الصرف الأجنبي*

تعتبر إعادة تقييم الديون المقومة بالعملة الأجنبية بسبب تقلبات أسعار الصرف في بلدان المنطقة عموماً أقل مما هي عليه في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى.[70] وعلى مدى السنوات العشر الماضية، كانت أسعار الصرف ثابتة في سبعة من بلدان المنطقة، منها جيبوتي والأردن والمملكة العربية السعودية، وهو ما يعني أنها لم تشهد تغيرات تذكر في أسعار صرف العملات الأجنبية في تلك الفترة، ولم يكن لإعادة تقييم العملات الأجنبية أي تأثير على نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

الشكل رابعاً-6: إعادة تقييم الديون بالعملات الأجنبية



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على بيانات من "تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر" الذي تم الاطلاع عليه في 1 مارس/آذار 2024.

ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تشمل أنغولا وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون وماليزيا والمكسيك. أما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط فتشمل جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى التي تتوفر عنها بيانات. يوضح الشكل متوسطَ إعادة تقييم الديون بالعملة الأجنبية المرجحة بإجمالي الناتج المحلي بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الأولي للبلدان المصدرة والمستوردة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، بخلاف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأيضاً بالنسبة لبلدان المنطقة كل على حدة. تشير الفواصل إلى المدى الرُبيعي.

وتعتبر نسبة الدين المقومة بالعملات الأجنبية مهمة للبلدان التي شهدت تقلباتٍ في أسعار صرف العملات الأجنبية، فقد عانت مصر وتونس أعلى درجات التأثر الناتج عن إعادة التقييم، ولكن لكل منهما أسبابه المختلفة. ففي مصر، ترجع آثار إعادة التقييم أساساً إلى ما شهده الجنيه المصري من انخفاضٍ كبير خلال السنتين الماليتين 2022 و2023، إذ فقد 50% من قيمته في الفترة الواقعة بين شهر يناير/كانون الثاني 2022 وديسمبر/كانون الأول 2023، وذلك وفقاً لبيانات رسمية.[71] أما تونس فقد شهدت انخفاضاً أقل بكثير في قيمة عملتها خلال نفس الفترة، حيث بلغ 7.8%،[72] لكن الجانب الأكبر من ديونها مقوم بالعملة الأجنبية – نحو 60% في يونيو/حزيران عام 2023 - حتى أن انخفاضاً صغيراً نسبياً في قيمة عملتها أدى إلى أثرٍ كبيرٍ لإعادة تقييم ديونها (الشكل رابعاً-7، اللوحتان "أ" و"ب"). ونظراً لأن جميع ديون الجزائر تقريباً مقومة بالعملة المحلية، فإن تقلبات سعر الصرف كان لها أثر لا يكاد يُذكر في تغير نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

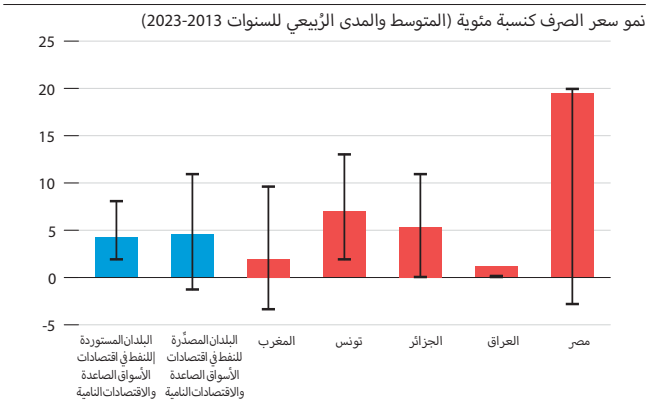
70 قام الخبراء الاقتصاديون العاملون بالمكاتب القُطرية التابعة للبنك الدولي في المنطقة بتوفير بيانات النسب المئوية للدين العام المقوم بالعملة الأجنبية؛ وفي الحالات التي لم تتوفر عنها بيانات استُخدمت النسبة المئوية للدين الخارجي إلى إجمالي الدين العام كمؤشر بديل.

71 بيانات أسعار صرف الجنيه المصري مقابل الدولار منقولة عن موقع البنك المركزي المصري على الإنترنت: https://www.cbe.org.eg/en/economic-research/statistics/exchange-rates/historical-data. تم الاطلاع عليها بتاريخ 17 يناير/كانون الثاني 2024.

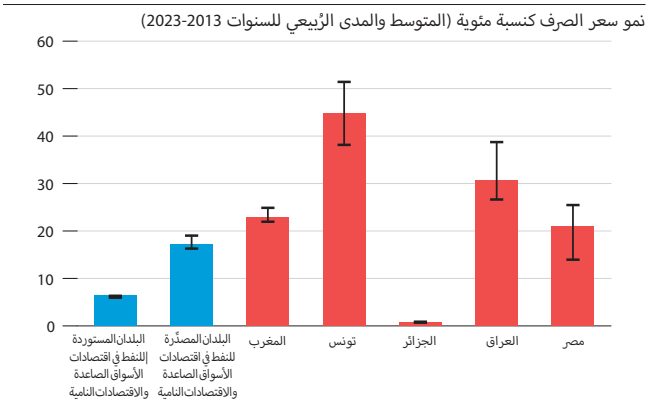
72 بيانات أسعار صرف الدينار التونسي مقابل الدولار منقولة عن موقع البنك المركزي التونسي على الإنترنت: https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/cours.jsp?la=AN#. تم الاطلاع عليها بتاريخ 16 فبراير/شباط 2024.

الشكل رابعاً-7: آثار إعادة التقييم

اللوحة (أ): نمو سعر الصرف



اللوحة (ب): نسبة الديون المقومة بالعملة الأجنبية



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على تقرير البنك الدولي "آفاق الاقتصاد الكلي والفقر"، والذي تم الاطلاع عليه في 1 مارس/آذار 2024.

ملاحظات وإيضاحات: البلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تشمل أنغولا وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون وماليزيا والمكسيك. أما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط فتشمل جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى التي تتوفر عنها بيانات. توضح اللوحة (أ) متوسط التغير المرجح بإجمالي الناتج المحلي في نمو سعر الصرف للبلدان المصدرة والمستوردة للنفط واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بخلاف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأيضاً لخمسة من بلدانها. تشير الفواصل إلى المدى الرُبيعي. توضح اللوحة (ب) متوسط التغير المرجح بإجمالي الناتج المحلي في نمو سعر الصرف كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحالي للبلدان المصدرة والمستوردة للنفط واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بخلاف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأيضاً لخمسة من بلدانها. تشير الفواصل إلى المدى الرُبيعي. قام الخبراء الاقتصاديون العاملون بالمكاتب القُطرية التابعة للبنك الدولي في المنطقة بتوفير بيانات النسب المئوية للدين العام المقوم بالعملة الأجنبية. واستُخدمت البيانات الواردة في "تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر" لحساب النسبة المئوية للدين الخارجي إلى إجمالي الدين العام في الحالات التي لم تتوفر عنها بيانات.

دور *تسويات تدفقات الأرصدة*

يتمثل العامل الأخير الذي يمكن أن يؤثر على الرصيد الاسمي لإجمالي الدين في تسويات تدفقات الأرصدة، ويتم التوصل إلى هذه التسويات كقيمة متبقية لحساب عوامل أخرى يتم حجبها في بعض الأحيان. والأمثلة على هذه العوامل الأخرى تشمل الفروق الإحصائية، وبنود الإنفاق والإيراد خارج الموازنة، وصافي عمليات شراء الأصول أو بيعها غير المدرجة في الموازنة، وودائع العملات، وصناديق الأسهم والاستثمار، والمشتقات المالية، وغيرها من التسويات - بما في ذلك الالتزامات المستبعدة من تحديد الدين الحكومي والتغير في تقييم الدين (مثل الإصدارات التي تزيد أو تقل عن القيمة الاسمية، والفرق بين الفوائد المستحقة أو المدفوعة، وسداد الديون بأعلى أو أقل من القيمة الاسمية).[73]

يشير مكون تسويات تدفقات الأرصدة الإيجابي إلى أن العوامل الإضافية المشار إليها تسهم في زيادة إجمالي الدين، ويعكس هذا المكون جميع التغيرات في إجمالي الدين بخلاف ما يتم حسابه من رصيد المالية العامة للحكومة والآثار المترتبة على إعادة تقييم العملات الأجنبية.

على سبيل المثال، سيلاحظ وجود مكون إيجابي لتسويات تدفقات الأرصدة إذا تم إصدار الدين لتمويل نفقات غير مدرجة في الموازنة العامة. وفي هذه الحالة، ستكون الزيادة في إجمالي الدين أكبر مما تشير إليه الموازنة. وبعبارة أخرى، فإن بنود الإنفاق المدرجة خارج الموازنة ضمن تدفقات الأرصدة هي التي تحدث التغيير في إجمالي الدين. ويمكن أن يكون مكون تسويات تدفقات الأرصدة إيجابياً أيضاً عندما تستثمر الفوائض المالية الكبيرة في صناديق الثروات السيادية بدلاً من استخدامها لسداد إجمالي الدين. وفي هذه الحالة، لا تتحول الفوائض المالية إلى انخفاض في الدين؛ بل إن مكون تسويات تدفقات الأرصدة يمتص هذه الفوائض، ويرتفع إجمالي الدين بشكل أكبر مما لو استُخدمت تلك الفوائض لسداد الدين.

ويمكن حساب مؤشر مصدر تسويات تدفقات الأرصدة للمساعدة في التمييز بين ما إذا كانت تسويات تدفقات الأرصدة تُحدث التغييرات في الدين أو تمتص مكون رصيد المالية العامة ومكوّن إعادة تقييم العملات الأجنبية.[74]

---

73 المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، "تسويات تدفقات الأرصدة للدول الأعضاء ومنطقة اليورو والاتحاد الأوروبي، للسنوات 2019–2022"، آخر تعديل أبريل/نيسان 2023. تم الاطلاع عليها بتاريخ 17 يناير/كانون الثاني 2024، https://ec.europa.eu/eurostat/documents/1015035/16536421/SFA-PR-2023-Apr.pdf/ad4e15c0-a532-63d6-3f83-532d6429521b?t=1682009729585.

74 حساب مؤشر تسويات تدفقات الأرصدة (SFA Source Indicator) :

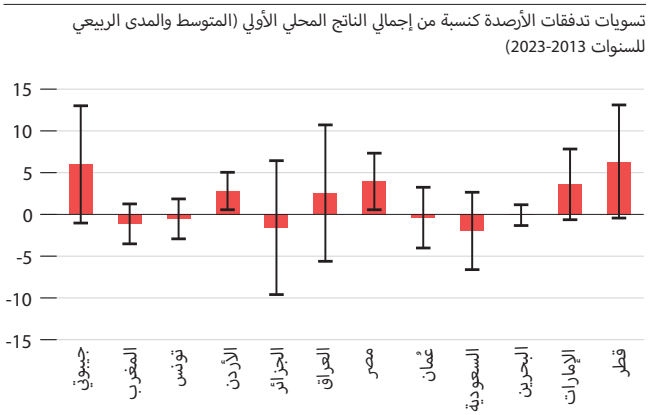
$$SFA\ Source\ Indicator_t = log\ |\ D_t - D_{t-1}\ |\ -\ log\ |\ PB_t - I_t - \epsilon_t D^f_{t-1}\ |$$

إذا كان مؤشر تسويات تدفقات الأرصدة إيجابياً، فإن مكون تسويات تدفقات الأرصدة - سواء كان إيجابياً أو سلبياً - هو المحرك للتغيرات في رصيد الدين، أما إذا كان المؤشر سلبياً، فإنه يتوافق مع الحالة التي تمتص فيها تسوياتُ تدفقات الأرصدة الفوائضَ أو العجوزات.

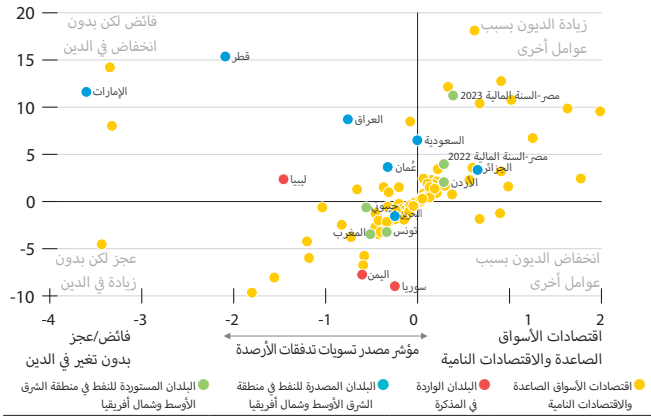
وفي الواقع العملي، من المرجح أن يُلغى أثر تسويات تدفقات الأرصدة تدريجياً، حيث يقترب متوسطها من الصفر في العديد من بلدان المنطقة (البحرين وتونس والمغرب وعمان). وبالنسبة لعدد قليل من بلدان المنطقة (الأردن والعراق والإمارات قطر وجيبوتي ومصر)، فإن تسويات تدفقات الأرصدة تتجه نحو قيم إيجابية في المتوسط. كما يمكن أن تكون تسويات تدفقات الأرصدة شديدة التقلب (الشكل رابعاً-8، اللوحة أ).

الشكل رابعاً-8: تسويات تدفقات الأرصدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اللوحة (أ): متوسط تسويات تدفقات الأرصدة



اللوحة (ب): مصدر تسويات تدفقات الأرصدة



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على تقرير البنك الدولي "آفاق الاقتصاد الكلي والفقر"، والذي تم الاطلاع عليه في 1 مارس/آذار 2024.

ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشمل الجزائر والبحرين والكويت وإيران والعراق وعمان والسعودية والإمارات. أما البلدان المستوردة للنفط فتشمل جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة. اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تشمل جميع البلدان الأخرى التي تتوفر عنها بيانات. توضح اللوحة (أ) متوسط تسويات تدفقات الأرصدة بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الأولي للبلدان المصدرة والمستوردة للنفط في المنطقة. تشير الفواصل إلى المدى الربيعي.

وفي عام 2022، على سبيل المثال، كان لدى العديد من البلدان المصدرة للنفط في المنطقة مكونات إيجابية لتسويات تدفقات الأرصدة ومؤشر سلبي لمصدر تسويات تدفقات الأرصدة، مما يعني ضمناً أن لديها فوائض لم تُستخدم لخفض ديونها. ومن ناحية أخرى، سجلت البلدان المستوردة للنفط، مثل مصر، وبدرجة أقل الأردن، مكونات إيجابية لتسويات تدفقات الأرصدة ومؤشراً إيجابياً لمصدر تسويات تدفقات الأرصدة – وهو ما يعني أن زيادة الدين كانت نتيجة لعوامل غير محسوبة ولم تكن مرتبطة بالموازنة العامة أو بإعادة تقييم الدين نتيجة تعديل أسعار الصرف (الشكل رابعاً-8، اللوحة "ب").

التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الاسمي

تناولت الأقسام السابقة مناقشة الجزء الخاص بالدين وخاصة نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. وهذا القسم يركز على دور التغيرات في إجمالي الناتج المحلي. وعلى نحو ما جرت مناقشته، فإن التغيرات في إجمالي الناتج المحلي *الاسمي* مدفوعة بعاملين هما: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم. ويخلص هذا التحليل إلى أن مساهمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في بلدان المنطقة كانت متسقة مع مساهمة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى. وفي المقابل، تختلف مساهمة مكون التضخم بين بلدان المنطقة وبين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وسوف نتناول كل واحد منهما فيما يلي.

دور النمو الاقتصادي

ثلاثة عوامل تحدد التغير في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي: (1) التغير في رصيد الدين الاسمي، معبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الأولي؛ و(2) مساهمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ و(3) مساهمة معدل التضخم في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

ومساهمة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التي سيشار إليها بمكوّن النمو، تمثل حاصل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونسبة الدين إلى هذا الناتج؛ وتنخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بالتناسب مع نمو الاقتصاد. على سبيل المثال، إذا تضاعف إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، مع ثبات جميع العوامل الأخرى، فإن نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ستنخفض إلى النصف. وعليه، فإن البلد الذي تبلغ نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي فيه 100% سيشهد انخفاضاً بواقع 50 نقطة مئوية، في حين أن البلد الذي تبلغ نسبة ديونه إلى إجمالي الناتج المحلي 10% سيشهد انخفاضاً بواقع 5 نقاط مئوية.

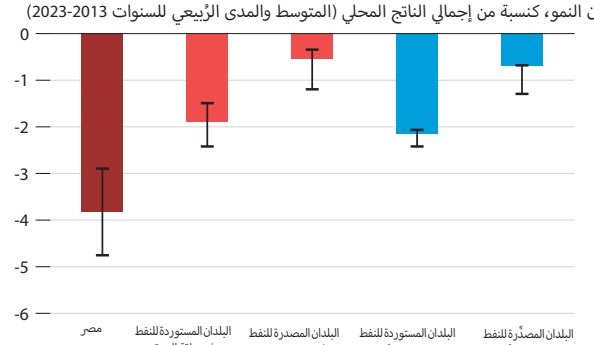
وكانت مساهمة متوسط مكون النمو للسنوات 2013-2023 تنعكس في انخفاض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة بنسبة 1.9 نقطة مئوية، وفي البلدان المستوردة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بنسبة 2.2 نقطة مئوية (الشكل رابعاً-9). وعلى الرغم من أن متوسط نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة كان أعلى من نظيراتها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل رابعاً1-، اللوحة ب)، فإن مكونات نموها تُعد متماثلة. ونظرا لأن مساهمة النمو الحقيقي تتناسب مع المستوى الحالي للمديونية، فإن هذا يعكس أن النمو في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة كان في المتوسط أقل منه في البلدان المستوردة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على مدى العقد الماضي (بلحاج وآخرون 2022).

وتسجل مصر أكبر مكون للنمو أدى إلى خفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بواقع 3.8 نقاط مئوية، وجاء ذلك نتيجة لارتفاع متوسط نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي فيها (نحو 90%) ومتوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السريع بواقع 4.2% سنوياً خلال السنوات 2013-2023. وتسجل مصر باستمرار مكونات نمو أكبر من البلدان الأخرى المستوردة للنفط في المنطقة والبلدان المستوردة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وسجلت البلدان المستوردة للنفط في المنطقة متوسط مكونات نمو أكبر من البلدان المصدرة للنفط في المنطقة في مدة زمنية محددة. وأدى النمو الحقيقي في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة إلى خفض التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بمتوسط سنوي بلغ 1.9 نقطة مئوية، في حين ساهم النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في البلدان المُصدِّرة للنفط بواقع "0.6-" نقطة مئوية في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. وهذا الفرق كان متوقعاً لأن نِسَب الدين إلى الناتج المحلي التي سجلتها البلدان المستوردة للنفط في المنطقة كانت أعلى من تلك التي سجلتها البلدان المصدرة للنفط.

الشكل رابعاً-9: مساهمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي

مكون النمو، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (المتوسط والمدى الرُبيعي للسنوات 2013-2023)



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على تقرير البنك الدولي "آفاق الاقتصاد الكلي والفقر"، والذي تم الاطلاع عليه في 1 مارس/آذار 2024.

ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشمل الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات. أما البلدان المستوردة للنفط في المنطقة فتشمل جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة. البلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تشمل أنغولا وجمهورية الكونغو وأذربيجان وغينيا الاستوائية وغابون وكازاخستان وماليزيا والمكسيك ونيجيريا وجنوب السودان والسودان. أما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط فتشمل جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى التي تتوفر عنها بيانات. يوضح الشكل مكون المتوسط المرجح لنمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مطروحاً منه بلدان المنطقة. تشير الفواصل إلى المدى الرُبيعي.

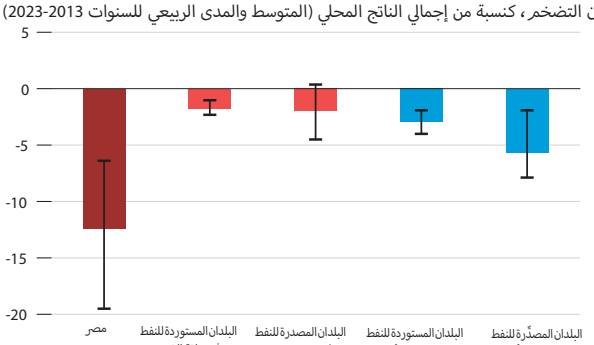
دور تغيرات الأسعار

مكون التضخم في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي هو حاصل معدل التضخم ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. ويعكس مكون التضخم مساهمة التضخم في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي التي تتناسب - كما هو الحال مع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - مع المستوى الحالي لنسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

ومن البديهي أن يؤدي ارتفاع التضخم إلى تآكل قيمة رصيد الدين، وهي ظاهرة تُسمى أحياناً "خفض مستوى الدين وقيمته عن طريق التضخم". وستؤدي الزيادة في مستوى أسعار إجمالي الناتج المحلي (انظر الإطار 1) في حد ذاتها إلى خفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي؛ ومع ارتفاع الأسعار، ستزداد القيمة الاسمية لإجمالي الناتج المحلي، حتى في غياب نموٍ حقيقي. وفي الغالب، يمثل الدين وعداً

الشكل رابعاً-10: مساهمة التضخم في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي

مكون التضخم، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (المتوسط والمدى الربيعي للسنوات 2013-2023)



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على تقرير البنك الدولي "آفاق الاقتصاد الكلي والفقر"، والذي تم الاطلاع عليه في 1 مارس/آذار 2024.

ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشمل الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات. أما البلدان المستوردة للنفط في المنطقة فتشمل جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة. البلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تشمل أنغولا وجمهورية الكونغو وأذربيجان وغينيا الاستوائية وغابون وكازاخستان وماليزيا والمكسيك ونيجيريا وجنوب السودان والسودان. أما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط فتشمل جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى التي تتوفر عنها بيانات. يوضح الشكل متوسط مكون التضخم المرجح بإجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مطروحاً منه بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تشير الفواصل إلى المدى الرُبيعي.

بسداد قيمة اسمية بغض النظر عن قوتها الشرائية.[75] وباختصار، بالنسبة لمستوى معين من الدين ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، فإن التضخم يجعل الحجم الاسمي للاقتصاد أكبر مقارنة بما عليه من التزامات الدين.

وكان متوسط مكونات التضخم في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة وأيضاً في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أقل مقارنةً بالبلدان المصدرة للنفط (الشكل رابعاً-10). وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة، بلغت مساهمة مكون التضخم في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 1.8– نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة بواقع 2.0– نقطة مئوية في البلدان المصدرة للنفط بالمنطقة. وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بلغت مساهمة التضخم في هذه النسبة 2.9– نقطة مئوية، في حين بلغت 5.7– نقاط مئوية في المتوسط في البلدان المصدرة للنفط من هذه الاقتصادات.

وعلى الرغم من تشابه مكونات التضخم في البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة للنفط في المنطقة، كان هناك قدر أكبر من التقلب بين مُصدِّري النفط في المنطقة (الشكل رابعاً-10).[76] ويرتبط معدل التضخم في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، مقيساً بالتغيرات في معامل تكميش أسعار إجمالي الناتج المحلي، ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في أسعار النفط.

الإطار 1 معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي: معدل التضخم اللازم لاستمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون

يُمثِّل معدل التضخم المستخدم في تحليل استمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون التغيرَ في أسعار إجمالي الناتج المحلي الكلي الذي ينعكس في معامل تكميش أسعار إجمالي الناتج المحلي، ولا ينعكس في التغيرات في أسعار المستهلكين التي يعكسها مؤشر أسعار المستهلكين. ويُقدِّر معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي مستوى سعر الناتج الإجمالي للاقتصاد، بخلاف مؤشر أسعار المستهلكين الذي يقدر مستوى أسعار سلة السلع والخدمات التي تستهلكها أسرة معيشية متوسطة. ويوضح الشكل ثانياً-10 الفرقَ في معدلات التضخم التي يقيسها مؤشر أسعار المستهلكين ومعامل تكميش إجمالي الناتج المحلي على مدى السنوات العشر الماضية.

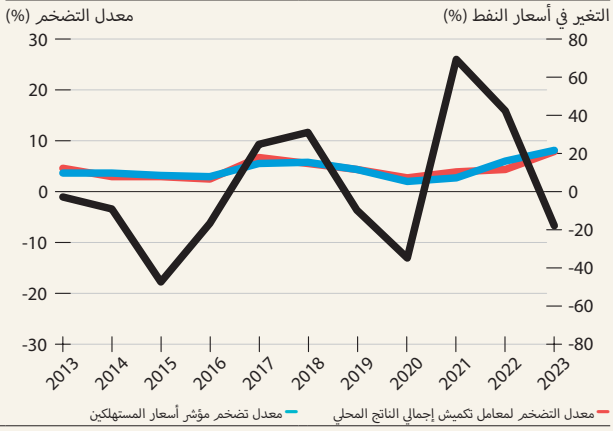
وبالنسبة للاقتصادات المتنوعة في المنطقة مثل البلدان المستوردة للنفط، فإن تضخم إجمالي الناتج المحلي يتشابه مع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين في الحجم والاتجاهات (الشكل ثانياً-1-1، اللوحة أ).

لكن التضخم على مستوى أسعار إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات الأقل تنوعاً يمكن أن يختلف عن تضخم مؤشر أسعار المستهلكين. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة، كان تضخم إجمالي الناتج المحلي أكثر تقلباً من تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (الشكل ثانياً-1-1، اللوحة "ب").

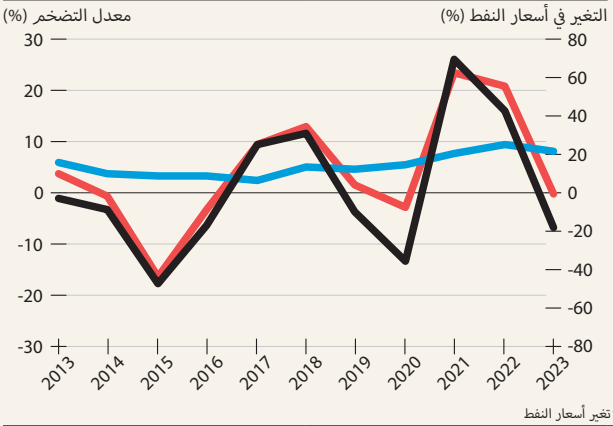
وترتبط زيادة بنسبة 1% في أسعار النفط بزيادة بنسبة 0.32% في معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، كما ترتبط بزيادة بنسبة 0.4% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة للنفط. ولا يوجد ارتباط كبير بين معامل تكميش أسعار إجمالي الناتج المحلي وأسعار النفط في البلدان المستوردة للنفط. (انظر الملحق أ-1)

الشكل ب-1-1: معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي

اللوحة (أ): متوسط البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



اللوحة (ب): متوسط البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على تقرير البنك الدولي "آفاق الاقتصاد *الكلي والفقر*"، والذي تم الاطلاع عليه في 1 مارس/آذار 2024.

ملاحظات: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشمل الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات. أما البلدان المستوردة للنفط في المنطقة فتشمل جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة. وتحسب السلاسل الزمنية لكل بلد مستورد للنفط وكل بلد مُصَدِّر للنفط في المنطقة باستخدام المتوسط البسيط لتضخم مؤشر أسعار المستهلكين والمتوسط البسيط لتضخم معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي لكل مجموعة.

75 يمكن ربط الدين السيادي بالتضخم، وهذه الأدوات تُعد أكثر شيوعاً في بعض الاقتصادات المتقدمة، مثل سندات الخزانة المحمية من التضخم في الولايات المتحدة، وسندات الخزانة البريطانية المرتبطة بالمؤشر في المملكة المتحدة، وسوق السندات الحكومية OATi وOAT€i المرتبطة بالمؤشرات في فرنسا. غير أنه لا يوجد تقريباً أي دين سيادي مربوط بالتضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

76 لوحظ نفس القدر الأكبر من التقلبات في البلدان المصدرة للنفط مقارنة بالبلدان المستوردة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وسجلت مصر أكبر مساهمة لمكون التضخم في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بنحو 12- نقطة مئوية، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع معدلات التضخم في أعقاب تخفيض قيمة العملة في عامي 2017 و2023. ويُعد التضخم نتيجة غير مرغوبة للرفاه الاقتصادي ويمكن أن تصاحبه زيادات في قيمة رصيد الدين المقوم بالعملة الأجنبية عندما تكون تقلبات أسعار الصرف سبباً فيها. ويمكن أن يرتبط التضخم أيضاً بزيادة الدين الاسمي بسبب تأثيره على مدفوعات الفائدة، وعجز المالية العامة، بل على انخفاض النمو.

عوامل الدفع والجذب للتغيرات في الديون: دور التضخم والنمو

يجمع هذا القسم المكونات الثلاثة العامة للتغير في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي - الأول يتعلق بالتغيرات في الرصيد الاسمي لإجمالي الدين العام، والثاني يتعلق بنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والثالث مصطلح يعكس التغيرات في معامل تكميش أسعار إجمالي الناتج المحلي الذي أسميناه مكون التضخم - ويبين كيف أن هذه المكونات مجتمعةً تمثل تطور هذه النسبة بمرور الوقت.

على مدى السنوات العشر الماضية، شهدت أرصدة الديون الاسمية ارتفاعاً بشكل عام، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. من ناحية أخرى، ومع نمو الاقتصادات وارتفاع الأسعار، من المرجح أن يؤدي نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم إلى انخفاض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. ويعني الدفع والجذب لهذه العوامل أن ارتفاع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي أو انخفاضها يتوقف على ما إذا كانت الزيادة في أرصدة الديون تفوق النمو الحقيقي والتضخم أم لا.

في عام 2020، حدث ركود اقتصادي عالمي أدى إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، مما يعني أن النمو الحقيقي لم يخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، بل إن النمو السلبي لإجمالي الناتج المحلي أدى إلى ارتفاعها بدلاً من ذلك. وإلى جانب الزيادة الاسمية الكبيرة في أرصدة الديون – الناجمة عن زيادة الاقتراض السيادي لمواجهة آثار جائحة كورونا - شهدت بلدان في المنطقة وحول العالم زيادات كبيرة في نسب ديونها إلى إجمالي ناتجها المحلي.

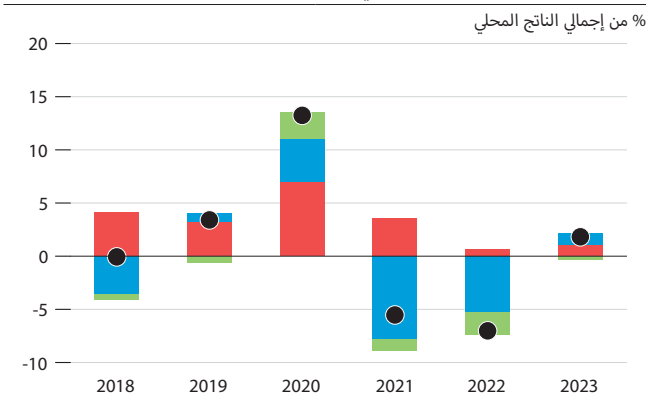
وبالإضافة إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2020، انخفض معامل تكميش أسعار إجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة. وفي الاقتصادات المصدرة للنفط ذات الأنشطة غير المتنوعة، يرتبط هذا المستوى من الأسعار ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط التي انخفضت في عام 2020. وإجمالاً، أدت الزيادات الكبيرة في الأرصدة الاسمية للديون، والانكماش الكبير في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والانكماش الاقتصادي العام مجتمعةً، إلى زيادة نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بواقع 13 نقطة مئوية في البلدان المصدرة للنفط بالمنطقة.

وفي السنوات التي تلت ذلك، اختلفت العوامل الرئيسية التي ساهمت في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في المنطقة بين البلدان المصدرة للنفط والمستوردة له. وفي عام 2021، استمرت أرصدة الديون الاسمية في الاقتصادات المستوردة للنفط في المنطقة في الزيادة بوتيرة أسرع مما كانت عليه قبل عام 2020، لكن هذه الزيادة عوضتها مساهمة النمو المرتفع لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي - حيث تعافت اقتصاداتها من آثار الجائحة. وإلى جانب مساهمة ضعيفة من التضخم، ظلت نسبة صافي الدين إلى إجمالي الناتج المحلي دون تغيير تقريباً في ذلك العام. وفي المقابل، تباطأت الزيادات في رصيد الدين الاسمي في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة بشكل كبير في عام 2021، وهو ما عوضه بمراحل الارتفاعُ الكبير في التضخم، حيث زادت أسعار النفط إلى مستويات ما قبل الجائحة. وكان نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي محدوداً، وإجمالاً، انخفضت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي للبلدان المصدرة للنفط بنحو 5 نقاط مئوية في عام 2021.

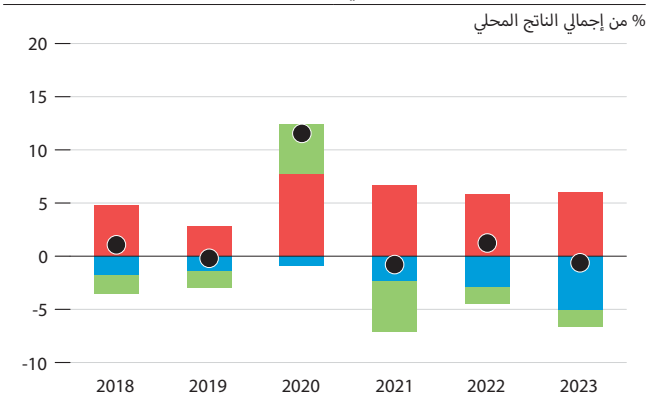
في عام 2022، استمر اختلاف الديناميكيات بين مصدري النفط ومستوردي النفط في المنطقة؛ فمن ناحية، واصلت أرصدة الديون الاسمية في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة نموها السريع – الذي لم يعوضه جزئياً سوى التضخم والنمو المحدود في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، مما أدى إلى زيادة طفيفة في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي فيها. ومن ناحية أخرى، شهدت البلدان المصدرة للنفط في المنطقة زيادة طفيفة في أرصدة الديون الاسمية، وهو ما عوضه بمراحل النموُ القياسي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي وارتفاع التضخم نتيجة لما أحدثه الغزو الروسي لأوكرانيا من زيادة في أسعار النفط. وإجمالاً، شهدت البلدان المصدرة للنفط في المنطقة انخفاضاً في نسبة ديونها إلى إجمالي الناتج المحلي بنحو 7 نقاط مئوية - وهي السنة الثانية على التوالي التي تنخفض فيها النسبة.

الشكل رابعاً-11: التغير في القيمة الاسمية للدين والنمو والتضخم

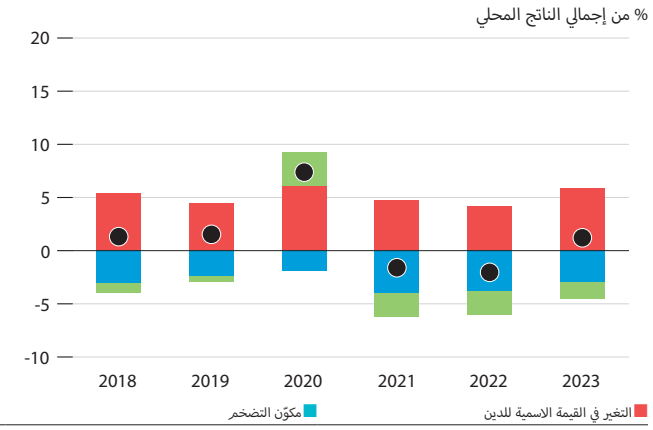
اللوحة (أ): البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



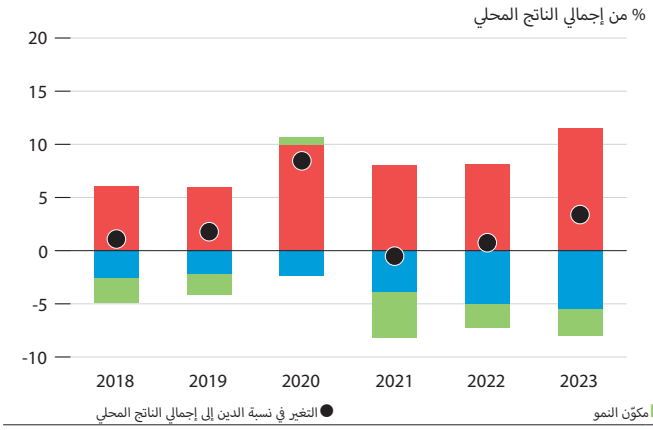
اللوحة (ب): البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء مصر)



اللوحة (ج): اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية المصدرة للنفط



اللوحة (د): اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية المستوردة للنفط



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على تقرير البنك الدولي "آفاق الاقتصاد *الكلي والفقر*"، والذي تم الاطلاع عليه في 1 مارس/آذار 2024.

ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط في المنطقة فتشمل الجزائر والبحرين والعراق والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات. أما البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فتشمل جيبوتي والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة. البلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تشمل أنغولا وجمهورية الكونغو وأذربيجان وغينيا الاستوائية وغابون وكازاخستان وماليزيا والمكسيك ونيجيريا. أما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط فتشمل جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى التي تتوفر عنها بيانات. وتمثل النقاط السوداء التغير السنوي في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. تمثل الأعمدة كل مكون من فرادى المكونات، وهي مجتمعةً تساوي التغيرَ في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. وتشير القيمة الإيجابية لمكون ما إلى مساهمته في زيادة نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، بينما تشير القيمة السلبية إلى مساهمته في انخفاض هذه النسبة.

ويرجع الانخفاض الملحوظ في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ارتفاع التضخم وانتعاش النمو الحقيقي في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة في عام 2023، على الرغم من استمرار الزيادة الكبيرة في أرصدة الديون الاسمية. وفي المقابل، ومع تراجع أسعار النفط في عام 2023 من مستوى مرتفع للغاية في العام السابق له، لم يكن للتضخم والنمو الحقيقي في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة أي تأثير يذكر على نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. ونتيجة لذلك، ونظراً لأن أرصدة الديون الاسمية لم تتغير تقريباً، فقد ظلت النسبة ثابتة في عام 2023.

بنهاية عام 2023، كانت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بوجه عام في البلدان المصدرة للنفط بالمنطقة فوق مستواها في عام 2019 بما يقل عن نقطة مئوية واحدة. وتعود الزيادة في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 بشكل جزئي إلى هبوط أسعار النفط في ذلك العام، لكن تعافي أسعار النفط في عام 2021 وما شهدته من ارتفاع كبير في عام 2022 يفسر الانخفاض اللاحق في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

كانت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة في عام 2023 أعلى من مستويات ما قبل الجائحة بأكثر من 10 نقاط مئوية. واستمرت الزيادة الكبيرة في أرصدة الديون الاسمية في عام 2020 فيما تلاها من سنوات، مما يعني أنه على الرغم من ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2021 وارتفاع التضخم في عام 2022، فإن نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي لم تنخفض فحسب، بل شهدت ارتفاعاً أكبر في تلك السنوات.

من ناحية، تسجل بلدان المنطقة، وخاصة المستوردة للنفط، مكوناً أقل لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ونظراً لأن البلدان المستوردة للنفط في المنطقة مثقلة بالديون أكثر من نظيراتها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يمكن أن يرجع انخفاض مكون النمو إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. وكان النمو الاقتصادي في المنطقة ضعيفاً على مدى العقدين

الماضيين (غاتي وآخرون، 2022)، وساهم العديد من العوامل في انخفاض معدلات النمو. وكان نمو الإنتاجية بطيئاً، حتى في المغرب ومصر - وهما الاقتصادان الأسرع نمواً في المنطقة - مما يشير إلى أن النمو لم يكن منخفضاً فحسب، بل كان يفتقر أيضاً إلى الكفاءة. أما العوامل الأخرى فتشمل قصور أنظمة الحوكمة، وغياب الشفافية، وعدم كفاية المساءلة.

ومن ناحية أخرى، فإن حجم مكون التضخم في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة يعادل تقريباً حجم مثيله في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى. ومرة أخرى، وبسبب الفروق في مستويات المديونية، يمكن أن يرجع ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فخلال الفترة من مارس/آذار إلى يوليو/تموز 2022، سجلت بلدان المنطقة معدلات تضخم أقل من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (غاتي وآخرون، 2022)، ويرجع ذلك إلى أسباب متباينة، منها أن بلدان المنطقة طبقت سياسات أدت إلى تخفيف أثر ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والوقود على المستهلكين. وتدخل واضعو السياسات في المنطقة في أسواق المنتجات - باستخدام أدوات مثل ضوابط الأسعار ودعم الاستهلاك - ليكون السعر المحلي للسلع المتداولة، مثل الغذاء والطاقة، أقل من السعر العالمي.

الإطار 2 مصر: تحليل التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي

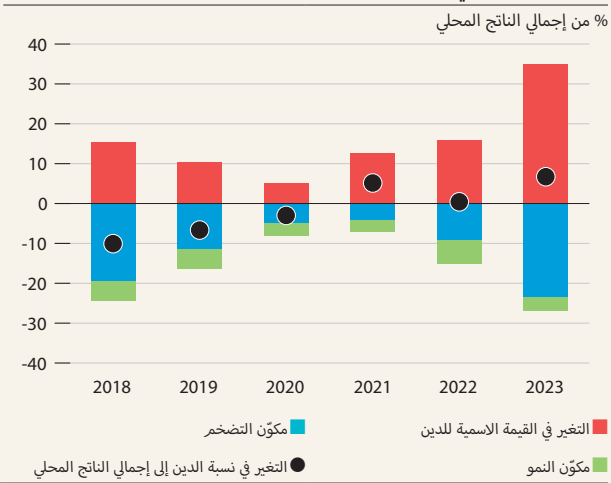
تستحق دراسة نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في مصر معالجة منفصلة، ويرجع ذلك أساساً إلى اختلاف مسارها قبل الجائحة وبعدها عن مسارها في البلدان الأخرى المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[77] فقبل الجائحة، كانت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في مصر في تراجع مستمر، نظراً لأن الارتفاع في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم كان يفوق الزيادات الاسمية في الديون.

وفي السنة المالية 2021، زادت أرصدة الديون الاسمية بواقع الضعف مقارنة بالعام السابق، لكن معدلات التضخم والنمو الحقيقي كانت ضعيفة. وأدى ذلك إلى زيادة في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بنحو 5 نقاط مئوية. ويمكن إرجاع الزيادة في أرصدة الديون الاسمية إلى حد كبير إلى ضخامة فاتورة مدفوعات الفائدة، والآثار المترتبة على إعادة تقييم العملات الأجنبية، بالإضافة إلى تسويات تدفقات الأرصدة. ولم يكن للعجوزات الأولية دور كبير في هذه الزيادة، حيث سجلت مصر رصيداً أولياً إيجابياً للمالية العامة منذ عام 2018.

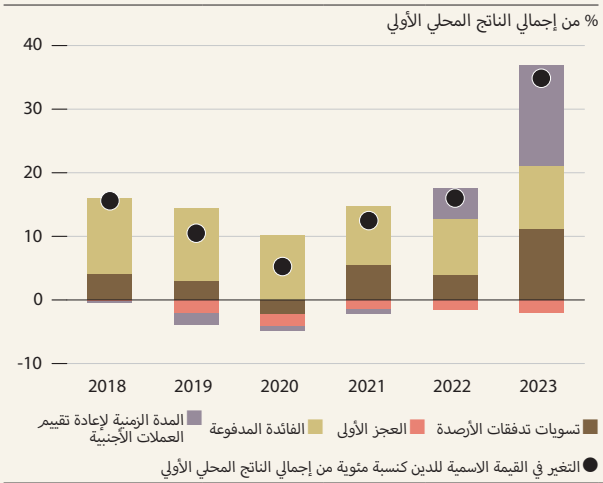
وفي السنتين الماليتين 2022 و2023، عوضت الزيادات الكبيرة في الدين الاسمي جميع العوامل الأخرى، بما في ذلك ارتفاع التضخم والنمو. وفي السنة المالية 2023، أدى خفض قيمة الجنيه المصري إلى ارتفاع كبير في مكون التضخم. غير أن هذا الارتفاع تجاوزته زيادة أكبر في أرصدة الديون الاسمية، مما أدى إلى زيادة في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بنحو 7 نقاط مئوية. كما أدت عوامل أخرى، عكستها تسويات تدفقات الأرصدة، دوراً مهماً في زيادة أرصدة الديون الاسمية، لا سيما في السنة المالية 2023.

الشكل ب-2-1: تحليل تطور نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي

اللوحة (أ): التغيرات الاسمية في أرصدة ديون مصر، ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم



اللوحة (ب): المكونات الفرعية للتغيرات في أرصدة ديون مصر



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على تقرير البنك الدولي "آفاق الاقتصاد *الكلي والفقر*"، والذي تم الاطلاع عليه في 1 مارس/آذار 2024.

ملحوظة: اللوحة (أ): تمثل النقاط السوداء التغيرَ السنوي في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. تمثل الأعمدة كل مكون من فرادى المكونات، وهي مجتمعةً تساوي التغيرَ في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. اللوحة (ب): تمثل النقاط السوداء التغيرَ الاسمي في الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الأولي. وتمثل الأعمدة كل مكون من فرادى المكونات، وهي مجتمعةً تساوي التغيرَ الاسمي في الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الأولي.

77 تعلن مصر عن بياناتها على أساس السنة المالية، مما يجعل المقارنات بباقي بلدان المنطقة التي تعلن عن بياناتها على أساس السنة التقويمية أمراً صعباً. وتمتد السنة المالية في مصر من يوليو/تموز إلى يونيو/حزيران؛ فعلى سبيل المثال، بدأت السنة المالية 2021 في مصر 1 يوليو/تموز 2020 وانتهت في 30 يونيو/حزيران 2021.

الإطار 3 لبنان: تحليل التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي

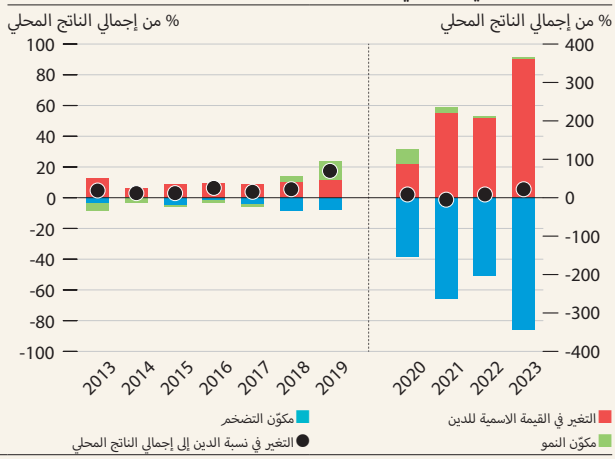
استمر لبنان في مواجهة أزمة متعددة الأوجه على مدى السنوات الأربع الماضية، حيث تجاوز معدل التضخم 100%، في حين انخفضت قيمة الليرة اللبنانية انخفاضاً حاداً. وفي مارس/آذار 2020، تخلفت الحكومة اللبنانية عن سداد مستحقات خدمة ديون السندات الأوروبية (المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي، 2023ج).

وقبل عام 2020، كان لبنان يواجه بالفعل مستويات مديونية مرتفعة ومتزايدة باطراد (الشكل ثانياً-3-1، اللوحة أ)، وارتفعت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من 135% في 2013 إلى 155% في 2018. ونظراً لأن أعباء الفائدة كانت السبب الرئيسي في ارتفاع أرصدة الديون، فقد تجاوز هذا الارتفاع بكثير مساهمات التضخم والنمو الحقيقي (الشكل ثانياً-3-1، اللوحة ب).[78]

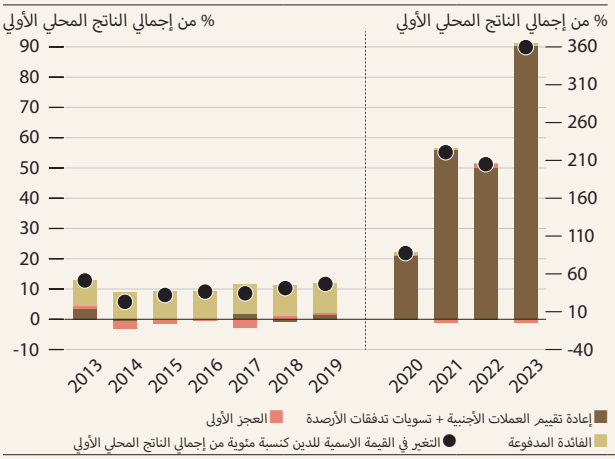
وفي عام 2019، ارتفعت نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بنحو 17 نقطة مئوية لتصل إلى 172.3% مع انكماش الاقتصاد الحقيقي بنحو 7% في الفترة التي سبقت التخلف عن السداد. وبعد عام 2020، أدى الانخفاض الكبير في قيمة العملة إلى ارتفاع حاد في قيمة الديون المقومة بالعملات الأجنبية، لكن التضخم عوض عن تأثير ذلك على نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.[79] وفي السنوات ما بين 2020 و2023، شهدت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي زيادة صافية بنحو 22 نقطة مئوية، لترتفع من 179% إلى 201%.

الشكل ب-3-1: تحليل تطور نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في لبنان

اللوحة (أ): التغيرات الاسمية في أرصدة الديون، ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم



اللوحة (ب): المكونات الفرعية للتغيرات في أرصدة الديون



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على تقرير البنك الدولي "آفاق الاقتصاد الكلي والفقر"، والذي تم الاطلاع عليه في 1 مارس/آذار 2024.

ملحوظة: اللوحة (أ): تمثل النقاط السوداء التغيرّ السنوي في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. تمثل الأعمدة كل مكون من فرادى المكونات، وهي مجتمعةً تساوي التغيرّ في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. اللوحة (ب): تمثل النقاط السوداء التغيرّ الاسمي في الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الأولي. وتمثل الأعمدة كل مكون من فرادى المكونات، وهي مجتمعةً تساوي التغيرّ الاسمي في الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الأولي.

التفاصيل: محركات التغيير في أرصدة الديون

شكلت التغيرات في أرصدة الديون جزءاً كبيراً من الزيادة في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، بالإضافة إلى الاختلافات في كيفية تطور هذه النسبة في البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى نحو ما جرت مناقشته، فقد تسارعت أرصدة الديون الاسمية في عام 2020 في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط في المنطقة. غير أن السنوات التي تلت ذلك شهدت تباطؤاً سريع الوتيرة في تراكم الديون إلى مستويات ما قبل الجائحة في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة. لكن البلدان المستوردة للنفط شهدت بعد عام 2020 زيادة في أرصدة الديون وبوتيرة أسرع مما كانت عليه قبل الجائحة.

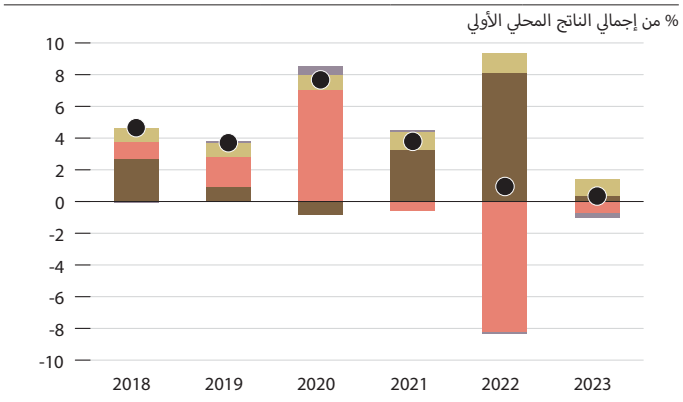
وحسبما نوقش أعلاه، يمكن تحليل التغيرات في أرصدة الديون إلى عوامل مختلفة - العجز الأولي، ومدفوعات الفائدة على الدين، وإعادة تقييم العملات الأجنبية، ومكوّن القيمة المتبقية (تسويات تدفقات الأرصدة) الذي يتضمن عوامل أخرى غير مدرجة بالموازنة.

78 يُلاحظ أنه تم استبعاد مدفوعات الفائدة المستحقة على السندات الأوربية (يوروبوند) التي تراكمت منذ بدء التخلف عن السداد في مارس/آذار 2020.

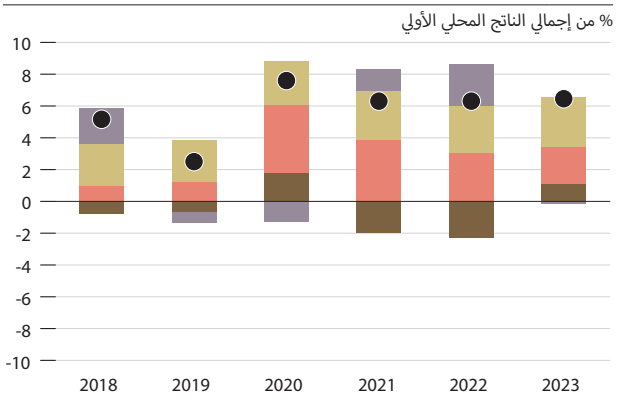
79 يُلاحظ أن التحليل ينظر إلى التغيرات في الديون المُقَوَّمة بوحدات العملة المحلية، وبالتالي فإن انخفاض قيمة الليرة اللبنانية ارتبط بزيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي الاسمي وفي قيمة الديون المقومة بالعملة الأجنبية.

الشكل رابعاً-12: المكونات الفرعية للتغيير الاسمي في الدين

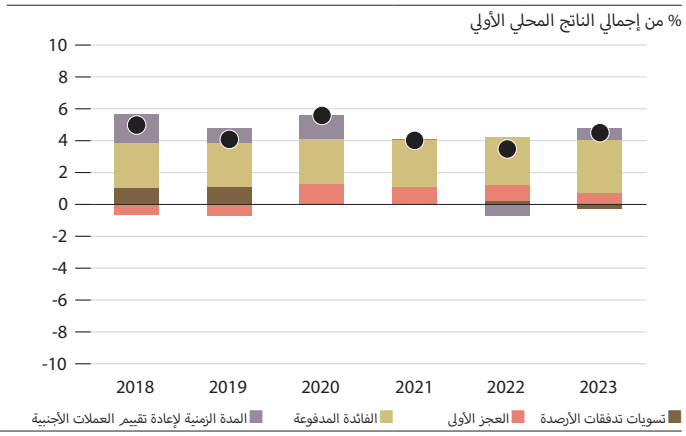
اللوحة (أ): البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



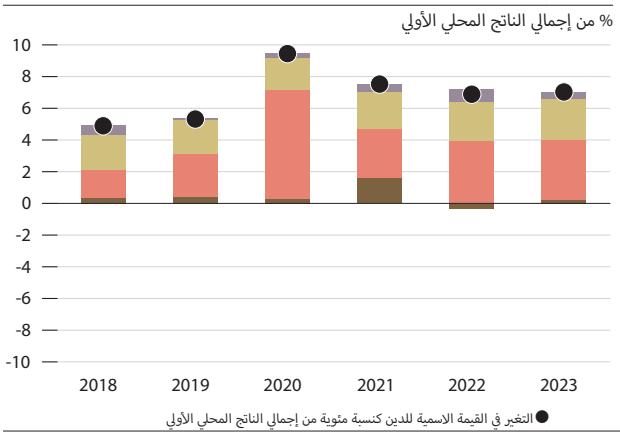
اللوحة (ب): البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء مصر)



اللوحة (ج): اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية المصدرة للنفط



اللوحة (د): اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية المستوردة للنفط



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على تقرير البنك الدولي "آفاق الاقتصاد *الكلي والفقر*"، والذي تم الاطلاع عليه في 1 مارس/آذار 2024.

ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشمل الجزائر والبحرين والعراق وعمان وقطر والسعودية والإمارات. أما البلدان المستوردة للنفط في المنطقة فتشمل جيبوتي والأردن والمغرب وتونس. البلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تشمل أنغولا وجمهورية الكونغو وأذربيجان وغينيا الاستوائية وغابون وماليزيا والمكسيك. أما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط فتشمل جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى التي تتوفر عنها بيانات. تمثل النقاط السوداء التغير الاسمي في الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الأولي. وتمثل الأعمدة كل مكون من المكونات الفردية، وهي مجتمعةً تساوي التغيرَ الاسمي في الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الأولي.

ويرجع الارتفاع الكبير في الرصيد الاسمي للديون الذي حدث في البلدان المستوردة والمصدرة للنفط في المنطقة في عام 2020 إلى الزيادة الكبيرة في العجوزات الأولية. وكان العجز الأولي، ويعبر عنه كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في العام السابق، أكبر بأكثر من ثلاثة أمثال في عام 2020 عما كان عليه في عامي 2019 و2018. ومن المرجح أن تعكس الزيادة في أرصدة الديون الاسمية في ذلك العام الإنفاقَ على حزم المساندة الاقتصادية المرتبطة بالجائحة وانخفاض إيرادات المالية العامة.

وسرعان ما نجحت البلدان المصدرة للنفط في المنطقة في كبح العجوزات الأولية في عام 2021، وعلى الرغم من استمرار الأرصدة الاسمية للديون في الزيادة، فإن معدل هذه الزيادة كان أقل بكثير مما كانت عليه في العام السابق. وفي المقابل، استمر العجز الأولي الكبير في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة في عام 2020 حتى عام 2021. علاوة على ذلك، وعلى الرغم مما شهدته البلدان المستوردة للنفط في المنطقة من انخفاض العجز الأولي في عامي 2022 و2023، فقد ظل في مُجمله ضِعْفَ ما كان عليه في عامي 2018 و2019.

وفي عام 2022، سجلت البلدان المصدرة للنفط في المنطقة فوائض أولية ضخمة بسبب ارتفاع أسعار النفط في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. ومع ذلك، عوضت هذه الفوائض عواملُ مدرجة خارج الموازنة سُجلت في المكون الفرعي لتسويات تدفقات الأرصدة، مما أدى عموماً إلى زيادة ضئيلة في الأرصدة الاسمية للديون. وفي حين يصعب التأكد بدقة من طبيعة تلك العوامل المدرجة خارج الموازنة، فمن المحتمل أنه بدلاً من استخدام الفوائض المالية لسداد الديون القائمة، استُخدمت العائدات النفطية غير المتوقعة في شراء الأصول. ومن المرجح أن يكون هذا هو الحال بالنسبة للعديد من دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات) التي لديها صناديق ثروة سيادية لتخدم هذا الغرض.[80] ومن الممكن في بعض الحالات أن يذهب جزء من هذا الفائض إلى الإنفاق غير المُدرَج في الموازنة.

80 يتمثل الأساس المنطقي الضمني لاستخدام فوائض المالية العامة للاستثمار في صناديق الثروة السيادية، بدلًا من سداد الديون، في أن العائد المعدل حسب درجة المخاطر على هذه الصناديق يتجاوز تكلفة الفائدة على الديون المُستحَقّة. والأمر برمته يتوقف على نجاح الطريقة التي تدار بها هذه الصناديق.

هناك نقطتان مهمتان؛ الأولى، هي أن *نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي تُعد مؤشراً غير كامل لمستوى المديونية*، لا سيما بالنسبة للبلدان التي لديها مراكز أصول يمكن أن تتغير فجأة من سنة إلى أخرى. وعلى الرغم من الزيادات الاسمية في إجمالي الدين، فمن المرجح أن صافي الدين (الفرق بين دين البلد المعني وأصوله) في الكثير من الاقتصادات المصدرة للنفط في المنطقة انخفض بشكل كبير في عام 2022، وهو ما أغفله التحليل الوارد هنا. والثانية، هي أن *الشفافية في الديون تكون غير واضحة عندما تكون مساهمة تسويات تدفقات الأرصدة كبيرة لأن العوامل التي يعكسها هذا الحد المتبقي لا يمكن التعويل عليها.*[81]

من المحاسبة إلى الاقتصاد: تقييم التغيرات في نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بسبب التفاعلات فيما بين التضخم والنمو والدين

لا تمتلك البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قدرة كافية على الخروج من دائرة الديون أو خفض مستوياتها وقيمتها عن طريق التضخم. ويمكن التعويض بشكل منهجي، جزئياً أو كلياً، عن تخفيضات نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي التي ترجع إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم عن طريق زيادة الرصيد الاسمي للديون.

في الأقسام السابقة، تم تحليل كل عامل يؤثر على نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بمعزل عن غيره من العوامل. ولكن التغيرات في القيمة الاسمية للديون، ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم تُعد متشابكة اقتصادياً. والإشارة إلى ثبات النتائج مع ثبات جميع العوامل والمتغيرات الأخرى تفتح الباب أمام الاجتهادات وسوء التفسير. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أنه من الصحيح القول إن التضخم يسهم في خفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ما لم يتغير أي عامل آخر، فسيكون من الخطأ أن نستنتج أن البلدان لديها القدرة دائماً على خفض مستوى ديونها وقيمتها عن طريق التضخم. وبقدر ما يكون التضخم متوقعاً ومنظوراً، فإن المستثمرين سيأخذونه في الاعتبار عند شراء الأوراق السيادية وسيطالبون بعوائد اسمية أعلى، مما يزيد من تكاليف التمويل السيادي. وفي هذه الحالة، وعلى الرغم من أن التضخم يخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، يمكن تعويض هذا الانخفاض بزيادة في أرصدة الديون الاسمية بسبب ارتفاع مدفوعات الفائدة (جارسيا ماسيا، 2023).

في التحليل الذي أُجري حتى الآن، تم تحليل التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي: التغيرات في الدين الاسمي، ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم. ويساعد هذا التحليل في تفسير كيفية مساهمة كل عامل من هذه العوامل في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. وهذا أسلوب محاسبي، والبديل هو ملاحظة أن هذه العوامل ليست مستقلة عن بعضها البعض، حيث ترتبط بالاقتصاد ارتباطاً وثيقاً. ويُعد فهم كيفية ارتباط هذه العوامل ببعضها البعض أمراً أساسياً للحصول على نظرة أعمق بشأن ما يحرك التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي ننتقل من الأسلوب المحاسبي إلى المنظور الاقتصادي.[82]

يركز الجزء الأخير من هذا التحليل على مراجعة كمية لكيفية تفاعل هذه العوامل على مدى السنوات العشر الماضية، حيث تهدف إلى إظهار كيفية ارتباط هذه المجالات المختلفة بعضها ببعض مما يؤثر على نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بوجه عام.[83]

ستعرض الأقسام الفرعية التالية تفاصيل مدى قدرة أو عدم قدرة الاقتصادات على "الخروج من الديون" و"خفض مستوى الدين وقيمته عن طريق التضخم".

---

81 أبرزت غاتي وآخرون (2021) أهمية الإصلاحات المؤسسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي قد ترتقي بمستوى شفافية الديون. ومن الممكن أن يؤدي الارتقاء بمستوى المساءلة إلى خفض تكلفة الاقتراض عندما تحاول البلدان إعادة تمويل ديونها.

82 لا تتناول العلاقاتُ المحددة في التحليل السببَ والنتيجة، غير أن التحليل يصف كيف تتحرك المكونات جنباً إلى جنب، مما يوضح العلاقات الاقتصادية المحتملة بين العوامل.

83 يتم إجراء تقييم للعلاقة المنهجية بين العوامل المحركة للتغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من خلال انحدار التغير في أرصدة الديون الاسمية على مساهمة النمو الحقيقي والتضخم في التغيرات في نسبة .الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث يسمح هذا الانحدار بالتباين عبر مجموعات البلدان المشار إليها بالرمز k المنخفض.

$$\frac{D_{c,t} - D_{c,t-1}}{Y_{c,t-1}} = \sum_{\kappa} \beta_{1,\kappa} \left(- \frac{D_{c,t}}{Y_{c,t}} g_{c,t} \right)_{c \epsilon \kappa} + \sum_{\kappa} \beta_{2,\kappa} \left(- \frac{D_{c,t}}{Y_{c,t}} \pi_{c,t} \right)_{c \epsilon \kappa} + \quad + c + t + \varepsilon_{c,t}$$

ويتضمن الانحدار ضوابط لكل من التأثيرات القُطرية والتأثيرات الزمنية الثابتة لمراعاة الاختلافات الثابتة زمنياً فيما بين البلدان والعوامل العالمية الخاصة بسنة محددة والتي تؤثر على جميع البلدان بشكلٍ متساوٍ في سنة معينة. وبالتحكم في هذه التأثيرات الثابتة، يركز الانحدار على العلاقة المحددة بين نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم على التغيرات في الديون الاسمية، وكيف يمكن أن تختلف هذه التغيرات بين مجموعات البلدان.

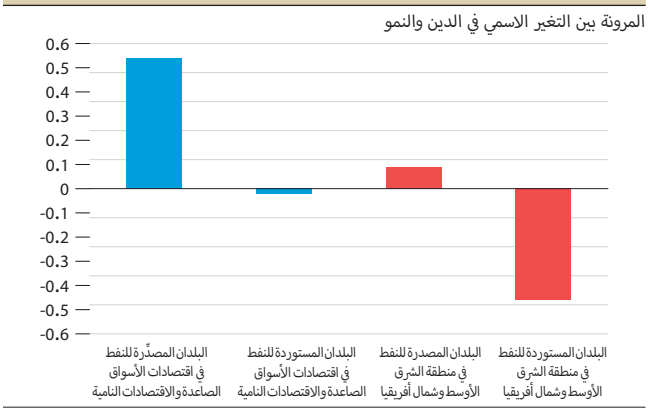
وتتناول مُعامِلات الانحدار ما إذا كانت العلاقة بين التغيرات الاسمية في الدين ومكوّن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو مكون التضخم تعوض أو تكمل بعضها بعضاً. ويشير المُعامِل الموجب إلى أن كلا العاملين يعملان في نفس الاتجاه بينما يشير المُعامِل السالب إلى مكونات تعمل في اتجاهات مختلفة وتعوض بعضها بعضاً.

الدين ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

هناك اختلاف في العلاقة بين مساهمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومساهمة التغيرات الاسمية في أرصدة الدين في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط عنها في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل رابعاً-13).

وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة، تظهر البيانات أن فترات النمو المرتفع - التي تؤدي في العادة إلى انخفاض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي - تتزامن مع فترات زيادة أكثر وضوحاً في أرصدة الديون الاسمية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. ويوضح الجدول رابعاً-1 أنه في مقابل كل انخفاض إضافي بواقع نقطة مئوية في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بسبب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، فإن ارتفاع أرصدة الديون الاسمية يعوض نصف هذا الانخفاض تقريباً. ويشير هذا إلى أن البلدان المستوردة للنفط في المنطقة بذلت جهوداً محدودة للغاية في استغلال ما لديها من إمكانات النمو لخفض المديونية- وهو استنتاج وجيه لأن النمو الاقتصادي غالباً ما يعتبر الطريقة الأكثر استدامة لخفض الديون. ويتناقض هذا الاستنتاج مع حالة البلدان الأخرى المستوردة للنفط والتي لا يوجد بها هذا النمط التعويضي.

الشكل رابعاً-13: العلاقة بين التغير الاسمي في الدين ومكون النمو



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على تقرير البنك الدولي "آفاق الاقتصاد *الكلي والفقر*"، والذي تم الاطلاع عليه في 1 مارس/آذار 2024.

ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشمل الجزائر والبحرين والعراق وعمان وقطر والسعودية والإمارات. أما البلدان المستوردة للنفط في المنطقة فتشمل جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس. البلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تشمل أنغولا وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون وماليزيا والمكسيك. اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط تشمل جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى التي تتوفر عنها بيانات.

بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة، فعادة ما تزامنت فترات ارتفع فيها نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على مدى السنوات العشر الماضية مع فترات شهدت فيها أرصدة ديونها الاسمية زيادات طفيفة، وكلاهما يساهم في زيادةٍ أبطأ - أو انخفاضٍ أسرع - في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. وبهذا المعنى، فإن التغيرات في الرصيد الاسمي للديون والنمو الاقتصادي يكمل كل منهما الآخر، مما يؤدي إلى حركة إيجابية مشتركة بين مساهمات هذين العاملين في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي (يوضح الجدول رابعاً-1 أن انخفاض أرصدة الديون عزز المساهمة في زيادة النمو بنقطة مئوية واحدة بمقدار 0.1 نقطة مئوية أخرى).

الجدول رابعاً-1: العلاقة بين المكونات الفرعية للتغير الاسمي في الدين والنمو

المتغير التابع:	التغير الاسمي في الدين (1)=(2)+(5)+(6)+(7)	الرصيد الأولي (2)=(3)+(4)	الإيرادات (3)	المصروفات الأولية (4)	مدفوعات الفائدة (5)	إعادة تقييم العملات الأجنبية (6)	تسويات تدفقات الأرصدة (7)
النمو x البلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	0.544	0.279	0.953	-0.673	0.067	0.672	-0.475
النمو × البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.089	0.292	0.488	-0.196	-0.002	0.202	-0.403
النمو x البلدان المستوردة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	-0.024	0.076	0.164	-0.089	-0.014	0.023	-0.108
النمو × البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-0.461	0.066	0.129	-0.064	-0.074	-0.281	-0.171

إيضاح: يبين الجدول مقدار التحسن في زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في مساهمة نمو الناتج المحلي في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي (قيمة إيجابية) أو تعويضها (قيمة سلبية) من خلال مساهمات عامل آخر. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة، يؤدي التغير في أرصدة الديون إلى تحسين مساهمة النمو في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.089 نقطة مئوية، في حين أنه يقلل التأثير في البلدان المستوردة للنفط بمقدار النصف تقريباً (0.461-).

ويبين الجدول رابعاً-1 أيضاً أنه بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة، فإن إعادة تقييم أسعار الصرف وتسويات تدفقات الأرصدة هي المحركات الرئيسية للعلاقة السلبية بين المساهمات المتباينة للتغيرات الاسمية في أرصدة الديون ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. وفي فترات ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، عوضت تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وغيرها من البنود غير المدرجة في الموازنة ما يقرب من نصف الانخفاض في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بسبب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وفي المقابل، يبدو أن مساهمة رصيد المالية العامة في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي لا ترتبط كثيراً بمساهمة مكون نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ويبين الجدول رابعاً-1 العلاقة بين المكونات الفرعية للتغيرات الاسمية في أرصدة الديون - الرصيد الأولي، ومدفوعات الفائدة، وإعادة تقييم العملات الأجنبية، وتسويات تدفقات الأرصدة - ومكون النمو.

وتختلف القصة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة، حيث يُعد الرصيد الأولي وأثر إعادة تقييم العملات الأجنبية المكونين الفرعيين المسببين للعلاقة الإيجابية بين مساهمة التغيرات الاسمية في أرصدة الديون وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. وبعبارة أخرى، ففي مقابل كل انخفاض بواقع نقطة مئوية في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بسبب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، فإن التحسينات في الرصيد الأولي وقوة العملة المحلية تتجمع لتُحدثَ مزيداً من الانخفاض في هذه النسبة بواقع نصف نقطة مئوية تقريباً. وهناك عوامل أخرى - تعكسها تسويات تدفقات الأرصدة - عوضت جزئياً مساهمات هذين المكونين الفرعيين، مما جعل العلاقة بوجه عام بين مساهمات التغيرات الاسمية في الدين ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أقل بقليل من عُشر نقطة مئوية (0.09). ويتسق هذا السيناريو مع قيام البلدان المصدرة للنفط بتخصيص جزء من إيراداتها الإضافية نحو تراكم الأصول بدلاً من استخدامها لخفض الرصيد الاسمي للديون.

الدين والتضخم

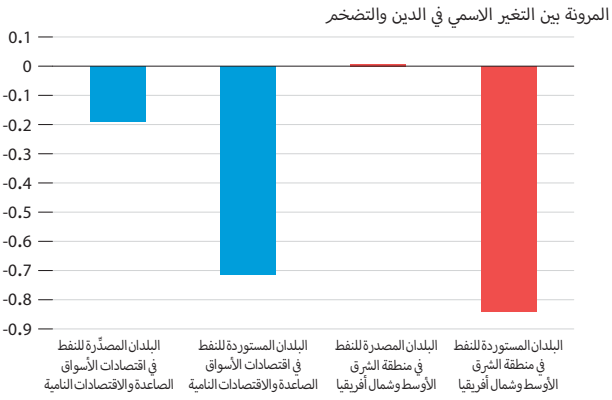
تشير الشواهد والأدلة إلى وجود علاقة عكسية بين مساهمات التغيرات الاسمية في الدين والتضخم في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. أي أن تحليل الانحدار يرجع مُعامِلات سلبية. والاستثناء الوحيد من هذا النمط هو بين البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، حيث يبدو أنه لا علاقة بين المكونين.

يشير النمط السائد إلى أن التضخم والتغيرات الاسمية في الدين لهما عموماً تأثيرات عكسية على نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. وهذا يعني أن فترات ارتفاع التضخم، التي تدفع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي نحو الانخفاض، غالباً ما تتزامن مع زيادات في القيمة الاسمية للديون التي تعوض كل مساهمات التضخم أو بعضها في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

وهذه العلاقة ذات أهمية خاصة في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، والتي عادة ما يبلغ فيها انخفاض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي الناجم عن التضخم نقطة مئوية واحدة، ويكون مصحوباً بزيادة مساوية تقريباً بواقع 0.84 نقطة مئوية في هذه النسبة نتيجةً لارتفاع أرصدة الديون الاسمية. وبعبارة أخرى، فإن ارتفاع أرصدة الديون يكاد يحيّد أثر التضخم. أما بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإن الأثر التعويضي أقل وضوحاً لكنه يظل كبيراً.

بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة، يشكل المكون الفرعي الخاص بإعادة تقييم سعر الصرف نحو ثلثي إجمالي عمليات المعاوضة المُقدَّرة (الجدول رابعاً-2). ولفهم ذلك، يجب وضع الملاحظات التالية في الاعتبار. أولاً، أظهرت الإصدارات السابقة من تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن انخفاض سعر الصرف يمكن أن يكون مسؤولاً عن نسبة كبيرة من تضخم مؤشر أسعار المستهلكين.[84] ثانياً، بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يرتبط التضخم مقيساً بمعامل تكميش أسعار إجمالي الناتج المحلي ارتباطاً وثيقاً بالتضخم في مؤشر أسعار المستهلكين، مما يشير إلى أن فترات ارتفاع التضخم، التي تقلل من نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، غالباً ما تتزامن مع فترات انخفاض قيمة العملة، مما يزيد من القيمة الاسمية - بالعملة المحلية - للديون المقومة بالعملة الأجنبية. ويأخذ المكون الفرعي لتسويات تدفقات الأرصدة في الحسبان بقية العلاقة التعويضية بين مكون التضخم والتغيرات الاسمية في رصيد الدين.

الشكل رابعاً-14: العلاقة بين التغير الاسمي في الدين ومكون التضخم



المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على تقرير البنك الدولي "آفاق الاقتصاد *الكلي والفقر*"، والذي تم الاطلاع عليه في 1 مارس/آذار 2024.

ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشمل الجزائر والبحرين والعراق وعمان وقطر والسعودية والإمارات. أما البلدان المستوردة للنفط في المنطقة فتشمل جيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس. البلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تشمل أنغولا وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون وماليزيا والمكسيك. اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط تشمل جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى التي تتوفر عنها بيانات.

84 بلحاج وآخرون. 2022؛ غاتي وآخرون، 2023أ وغاتي وآخرون، 2023ب.

تختلف الصورة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث توجد علاقة إيجابية لمكون التضخم مع المكون الفرعي للرصيد الأولي من خلال ارتفاع الإيرادات. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة، يرتبط مكون التضخم ارتباطاً وثيقاً بسعر النفط. ونتيجة لذلك، فإن أي زيادة في أسعار النفط ستؤدي إلى تضخم أعلى في معامل تكميش أسعار إجمالي الناتج المحلي، كما أنها ستؤدي إلى تعزيز الإيرادات أيضاً. وينتج عن ذلك حركة مشتركة بين مكون التضخم والمكون الفرعي للرصيد الأولي. وبعبارة أخرى، سوف تتزامن فترات التضخم المرتفع مع فترات انخفاض العجز، لو كان ارتفاع أسعار النفط هو الدافع وراء ذلك. وسيسهم كلاهما في تراجع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. ويظهر السيناريو المعاكس عندما تنخفض أسعار النفط، وعندها من المرجح أن ينخفض التضخم وأن تتراجع الإيرادات. وفي هذه الحالة، سيسهم هذان العاملان في زيادة نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. وينطبق هذا الأمر على معظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقة في عام 2020.

الجدول رابعاً-2: العلاقة بين المكونات الفرعية للتغير الاسمي في الدين والتضخم

المتغير التابع:	التغير الاسمي في الدين (1)=(2)+(5)+(6)+(7)	الرصيد الأولي (2)=(3)+(4)	الإيرادات (3)	المصروفات الأولية (4)	مدفوعات الفائدة (5)	إعادة تقييم العملات الأجنبية (6)	تسويات تدفقات الأرصدة (7)
التضخم x البلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	-0.191	0.318	0.080	0.239	-0.090	-0.215	-0.204
التضخم × البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.010	0.534	0.642	-0.108	-0.035	-0.040	-0.449
التضخم x البلدان المستوردة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	-0.712	0.036	0.236	-0.200	-0.060	-0.294	-0.393
التضخم x البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-0.840	-0.023	0.183	-0.207	-0.072	-0.527	-0.217

إيضاح: يبين الجدول مقدار التحسن في زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في أثر التضخم على نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي (قيمة إيجابية) أو تعويضها (قيمة سلبية) من خلال التغييرات في مكون فرعي آخر. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة، يؤدي التغير في أرصدة الديون إلى تحسين أثر التضخم في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.01 نقطة مئوية، في حين أنه قلل أثره في البلدان المستوردة للنفط بشكل شبه كامل (بمقدار 0.840- نقطة مئوية).

والعلاقة الإيجابية بين مساهمات التضخم والأرصدة الأولية في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة يعوضها بالكامل تقريباً المكون الفرعي الخاص بتسويات تدفقات الأرصدة، الذي يتضمن جميع العوامل الأخرى التي تؤثر على التغيرات الاسمية في رصيد الدين. وأحد التفسيرات المحتملة لذلك هو تراكم الأصول. ويمتلك العديد من البلدان المصدرة للنفط في المنطقة صناديق ثروة سيادية تضخ فيها حصيلة بيع الموارد غير المتجددة (مثل النفط). وإذا كان الأمر كذلك، فإن حدوث ارتفاع كبير في الإيرادات وما يتبعه من تحسن في رصيد المالية العامة بسبب ارتفاع أسعار النفط سيتزامنان مع تراكم الأصول. وبدلاً من حدوث انخفاضٍ في إجمالي الدين، سيتم سحب الإيرادات الإضافية نحو الحد المتبقي لتسويات تدفقات الأرصدة.

الفصل 5 الخلاصة والتوصيات الخاصة بالسياسات

أدى الصراع الحالي في قطاع غزة إلى توقف النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية تقريباً. وجاء إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الربع الأخير من عام 2023 أقل بنسبة 86% عما كان عليه في الربع الأخير من عام 2022. ويتسق هذا مع نتائج تحليل يستند إلى الأضواء الليلية، والذي أظهر انخفاضاً بنسبة 86% تقريباً في درجة السطوع المنبعثة من الأراضي الفلسطينية. وقد أسفر الصراع عن خسائر فادحة في الأرواح، فضلاً عن الدمار الاقتصادي، ومن غير الواضح كيف سيتطور هذا الصراع.

إن آثار هذا الصراع على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير مؤكدة، كما أنها تتوقف إلى حد ما على درجة اتساع الصراع. وتعرضت السياحة في المنطقة لأضرار قد تكون كبيرة، نظراً لكونها قطاعاً مهماً بالنسبة للعديد من اقتصادات المنطقة. ولم يكن لاندلاع الصراع في الشرق الأوسط في أكتوبر/تشرين الأول 2023 تأثير يذكر على طرق الشحن منذ بدء الصراع وحتى منتصف نوفمبر/تشرين الثاني عندما بدأ الحوثيون في اليمن مهاجمة السفن التجارية في البحر الأحمر. وانخفض عدد السفن التي تمر عبر قناة السويس نتيجة لذلك، بينما ارتفع عدد السفن التي تمر عبر طريق رأس الرجاء الصالح. كما ارتفعت الأسعار الفورية لشحن الحاويات على مستوى العالم، لا سيما بالنسبة لطرق الملاحة من الشرق إلى أوروبا، فتحويل التجارة عملية مكلفة لأنها تتطلب تشغيل المزيد من السفن القادرة على الإبحار لمسافات طويلة. وبوجه عام، تعتبر آثار الصراع على المستوى الإقليمي في هذه المرحلة غير واضحة. وتشهد أسعار النفط والمواد الغذائية تراجعاً، مما يساعد الاقتصادات المستوردة للنفط في المنطقة. وهناك العديد من السيناريوهات المحتملة التي يصعب تقييمها لحدوث تصعيد في الصراع أو نزع فتيله.

وما تمت دراسته وتوثيقه جيداً هو أن مسار الديون بعد الصراع يختلف عنه بعد وقوع نكبات أخرى (فان وآخرون 2023). ويتسبب وقوع أي نوع من الكوارث الطبيعية في زيادة الدين تقريباً (بما في ذلك جائحة كورونا)، كما ينهار نمو إجمالي الناتج المحلي في عام وقوع الكارثة. لكن وتيرة النمو تتسارع في السنوات اللاحقة. ويزداد الدين أيضاً بشكل كبير بعد نشوب أي صراع مسلح، شأنه في ذلك شأن الكثير من الكوارث. ولا ينتعش النمو الاقتصادي بعد انتهاء الصراع، مما يعني ضمناً أن الإجراءات التدخلية للحكومات بعد انتهاء القتال لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين النمو الاقتصادي. ويعني هذا أن الدين يشكل نقطة ضعف قائمة من قبل وقد تتفاقم إذا اتسع الصراع في المنطقة.

يبحث هذا التقرير طبيعة تطور الدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي المتوسط، كانت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للنفط أعلى بنحو ثلاثة أضعاف منها في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، وأعلى بنسبة 50% من المتوسط السائد في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام 2023. وعند التمَعُّن في العوامل المحركة للديون يتبين أن البلدان المستوردة للنفط في المنطقة لم تتمكن خفض مستويات ديونها من خلال النمو الاقتصادي أو تحقيق معدلات نمو تفوق مستويات الديون. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التغيرات في أسعار الصرف، وتسويات تدفقات الأرصدة التي تمثل البنود غير المدرجة في الموازنة. وتؤدي تسويات تدفقات الأرصدة دوراً كبيراً، كما تضعف شفافية الديون في حدود عدم المحاسبة عن الحد المتبقي.

يُعتبر التضخم سلاحاً ذا حدين؛ فمن ناحية يؤدي ارتفاع الأسعار، وخاصة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، إلى إلحاق الضرر بالفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً (غاتي وآخرون 2023أ). ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يؤدي التضخم إلى تحسين أوضاع المديونية، مع أن هذا لم يكن هو الحال بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة. وكل انخفاض بمقدار نقطة مئوية في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بسبب التضخم في البلدان المستوردة للنفط يصبح تقريبا كأن لم يكن بسبب الزيادات في أرصدة الديون الاسمية. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التغيرات في أسعار الصرف. ويمكن أن يسير التضخم جنباً إلى جنب مع انخفاض قيمة العملات مما يزيد من أعباء الديون المقومة بالعملات الأجنبية. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، فإن التضخم - مقيساً بمعامل تكميش إجمالي الناتج المحلي - يصاحبه إلى حد كبير ارتفاع عائدات النفط وانخفاض العجز. وعليه، يمكن أن تؤدي فترات انخفاض التضخم - كما هو الحال في أثناء الجائحة - إلى ارتفاع نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. وتمثل مصر والأردن ولبنان حالات استثنائية، حيث شهدت الاقتصادات الثلاثة عمليات كبيرة لإعادة تقييم العملات الأجنبية، كما عانت مصر الصعوبات والعوائق المرتبطة بمدفوعات الفائدة.

إن الآثار المترتبة على السياسات العامة بالنسبة للمنطقة واضحة ومباشرة، فهي تحتاج إلى الشفافية بشأن ديونها (غاتي وآخرون، 2021). ويجب إيلاء اهتمام كبير بتسويات تدفقات الأرصدة التي تتضمن الكثير من العوامل مثل المصروفات غير المدرجة في الموازنة. ولا يشمل رصيد المالية العامة المصروفات غير المدرجة في الموازنة. وبالتالي، فإن أي تسويات تتم على المالية العامة من خلال الرصيد الأولي بهدف معالجة مدفوعات الفائدة المرتفعة قد لا تتمكن من معالجة تزايد أعباء الديون التي لا تنتج عن المصروفات المدرجة في الموازنة، لا سيما بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، من المرجح أن تمثل تسويات تدفقات الأرصدة التحويلات إلى صناديق الثروة السيادية. وتستفيد هذه الاقتصادات من انتعاش أسعار النفط استفادة كبيرة، كما أنها تتمتع بمستوى منخفض من الديون ومدفوعات الفائدة. ويتمثل التحدي الذي تواجهه في تنويع النشاط الاقتصادي وإيرادات المالية العامة في ضوء ما تشهده أسواق النفط العالمية من تغيرات هيكلية وتزايد الطلب على مصادر الطاقة المتجددة.

المراجع

ACLED. (2023). "ACLED Codebook, 2023." Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED). www.acleddata.com.

Aon, Reinsurance Market Dynamics report, January 2024 - https://www.aon.com/getmedia/1b3076ff-7c91-40f6-899b-3b6fda3f9be8/20240102-jan-rmd.pdf, accessed March 5, 2024.

Arnone, M., & Presbitero, A. F. (2007). External debt sustainability and domestic debt in heavily indebted poor countries. External Debt Sustainability and Domestic Debt in Heavily Indebted Poor Countries, 187-213.

Baker, Scott R., Nicholas Bloom, Steven J. Davis (2016) "Measuring Economic Policy Uncertainty." The Quarterly Journal of Economics, 131 (4):1593–1636

Belhaj, F., Gatti, R., Lederman, D., Assen, H., Sergenti, E. J., Lotfi, R., & Mousa, M. (2022). Towards a Learning State: How Transparency and Accountability are the Key to a Sustainable Recovery. World Bank Publications.

Belhaj, F., Gatti, R., Lederman, D., Sergenti, E. J., Assem, H., Lotfi, R., Mousa, M. E. (2022). A New State of Mind: Greater Transparency and Accountability in the Middle East and North Africa. Middle East and North Africa Economic Update (October). Washington, DC: World Bank

Bloom, Nicholas (2009). The impact of uncertainty shocks. Econometrica, 77, 623–685

Chen, Y., and Zhou, L. A. (2007). "The Long-term Health and Economic Consequences of the 1959-1961 Famine in China." Journal of Health Economics, 26(4), pp. 659-81.

Corral, P., and Gatti, R. (2020). "Accumulation interrupted: COVID-19 and human capital among the young." Vox eBook Chapters, in: Simeon Djankov and Ugo Panizza (ed.), COVID-19 in Developing Economies, edition 1, volume 1, chapter 1, pp. 286-302, Centre for Economic Policy Research.

Dercon, S., and Porter, C. (2014). "Live Aid Revisited: Long-Term Impacts of the 1984 Ethiopian Famine on Children." Journal of the European Economic Association, 12(4), pp. 927-948."

Fall, F., Bloch, D., Fournier, J. M., & Hoeller, P. (2015). Prudent debt targets and fiscal frameworks.

Fan, R. Y., Lederman, D., Nguyen, H., & Rojas, C. J. (2023). Calamities, debt, and growth in developing countries. IMF Economic Review, 1-21.

Garcia-Macia, D. (2023). The Effects of Inflation on Public Finances (No. 2023/093). International Monetary Fund.

Gatti, R., D. Lederman, A.M. Islam, F.R. Bennett, B.P. J. Andree, H. Assem, R. Lotfi, and M.E. Mousa. (2023a). Altered Destinies: The Long-Term Effects of Rising Prices and Food Insecurity in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank.

Gatti, R., Lederman, D., Islam, A., Fan, R. Y., Wood, C., Lotfi, R., ... & Mousa, M. (2022). Reality Check: Forecasting Growth in the Middle East and North Africa in Times of Uncertainty. World Bank Publications.

Gatti, R., Lederman, D., Nguyen, H. M., Alturki, S. A., Fan, R. Y., Islam, A. M., & Rojas, C. J. (2021). Living with Debt. Washington, DC: World Bank.

Gatti, Roberta; Lederman, Daniel; Elmallakh, Nelly; Torres, Jesica; Silva, Joana; Lotfi, Rana; Suvanov, Ilias. (2023b). Balancing Act: Jobs and Wages in the Middle East and North Africa When Crises Hit. Washington, DC: World Bank.

Ilut, Cosmin L., and Martin Schneider. 2014. "Ambiguous Business Cycles." American Economic Review, 104 (8): 2368-99.

IMF. (2016). Article IV Consultation for Lebanon. No.23/237

IMF. (2021). Fiscal Monitor: A Fair Shot. Washington, April.

IMF. (2023a). World Economic Outlook: Navigating Global Divergences. Washington, DC. October.

International Monetary Fund (2023b). World Economic Outlook Update: Near-Term Resilience, Persistent Challenges.

IMF. (2023). Article IV Consultation for Lebanon. No.23/237

IMF. (2009). System of National Accounts 2008. USA: International Monetary Fund. Retrieved Feb 20, 2024, from https://doi.org/10.5089/9789211615227.071

IMF. (2024), “Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia - Conflict Compounding Economic Challenges", January 2024 (Washington: International Monetary Fund).

Jurado, Kyle, Sydney C. Ludvigson, and Serena Ng. (2015). "Measuring Uncertainty." American Economic Review, 105 (3): 1177-1216

Jürges, H. (2013). “Collateral Damage: The German Food Crisis, Educational Attainment and Labor Market Outcomes of German Post-War Cohorts.” Journal of Health Economics, 32, pp. 286-303.

Kumar, S., Gorodnichenko, Y., & Coibion, O. (2023). The effect of macroeconomic uncertainty on firm decisions. Eonometrica,92(4), 1297–1332.

Lindeboom, M., Portrait, F., and Van den Berg, G. J. (2010). “Long-run Effects on Longevity of a Nutritional Shock Early in Life: the Dutch Potato famine of 1846–1847.” Journal of health economics, 29, pp. 617-629.

OECD (2023), Government at a Glance 2023, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/3d5c5d31-en.

Panizza, U. (2008, March). Domestic and external public debt in developing countries. In United Nations Conference on Trade and Development Discussion Paper (No. 188).

Panizza, U., & Krugman, P. (2007). Domestic public debt in developing countries. UNCTAD, mimeo.

Raleigh, C., Kishi, R. & Linke, A. Political instability patterns are obscured by conflict dataset scope conditions, sources, and coding choices. Humanit Soc Sci Commun 10, 74 (2023).

Ronzani, P., Stojetz, W., Stammel, N., Boettche, M., Zardetto, D., Fenzl, S., Salhab, M., Anderson, J.M., Finn, A., Aghajanian, A. and Brück, T., 2024. “Prevalence of Depression and Associated Socio-economic Outcomes during Violent Conflict: A Matched Analysis for Palestine Using Nationally Representative Survey and Conflict Event Data”. medRxiv, pp.2024-02. https://www.medrxiv.org/content/10.1101/2024.02.23.24303259v2, accessed March 5, 2024.

UNCTAD (2024). Preliminary Assessment of the Economic Impact of the Destruction in Gaza and Prospects for Economic Recovery. https://unctad.org/system/files/official-document/osginf2024d1_en.pdf

UNDP. (2023). “Gaza War: The Preliminary Findings on the Socio-Economic and Environmental Impact on Lebanon”. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-12/gaza_war_preliminary_findings_on_the_socio-economic_and_environmental_impact_on_lebanon.pdf, accessed March 5, 2024.

World Bank (2022). West Bank and Gaza - Palestinians' Psychological Conditions Survey 2022

World Bank (2023a) The West Bank and Gaza Country Climate Diagnostic Report, 2023, The World Bank

World Bank. (2023b). World Bank Annual Report 2023. Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/AR2023EN

World Bank. (2024a). Global Economic Prospects, January 2024

World Bank. (2024b). Note on the Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy. February 2024. Washington, DC.

المرفق 1: إحصاءات الديون

الجدول مر-1-1 تعريف الدين العام لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

	البلد	تعريف الدين العام	ملاحظات
مجلس التعاون الخليجي	قطر	ديون الحكومة المركزية	
	الإمارات العربية المتحدة	الدين الحكومي العام	
	الكويت	الدين الحكومي العام	يتألف إجمالي الدين من الرصيد الإجمالي لكافة التزامات الحكومة (الداخلية والخارجية)
	البحرين	الدين الحكومي العام	
	السعودية	ديون الحكومة المركزية	
	عُمان	الدين الحكومي العام	
بلدان أخرى مُصدِّرة للنفط	إيران	ديون الحكومة المركزية	تشمل ديون المؤسسات المملوكة للدولة وأموال صناديق المعاشات التقاعدية
	الجزائر	ديون الحكومة المركزية	
	العراق	الدين الحكومي العام	
البلدان المستوردة للنفط	مصر	إجمالي ديون أجهزة الموازنة/ الحكومة المركزية	تتألف الحكومة المركزية من الإدارة المركزية والحكومات المحلية وهيئات الخدمات العامة.
	تونس	ديون الحكومة المركزية	لا تشمل صناديق الضمان الاجتماعي والسلطات المحلية
	الأردن	الدين الحكومي (الخاص بالموازنة) والديون المضمونة	تشمل صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي
	المغرب	ديون الحكومة المركزية والديون المضمونة	
	الضفة الغربية وقطاع غزة	الديون الداخلية والديون الخارجية	
	جيبوتي	ديون الحكومة المركزية والديون الخارجية المضمونة	تشمل الديون الداخلية المستحقة على الحكومة. أما الديون الداخلية للمؤسسات المملوكة للدولة فليست مشمولة. ولا تتوفر بيانات عن الديون الخارجية غير المضمونة، أما الدين الداخلي فلا يكاد يذكر. بلغ رصيد متأخرات الديون الخارجية 6% من إجمالي الناتج المحلي في يونيو/حزيران 2023.
البلدان الواردة في المذكرة	ليبيا	ديون الحكومة المركزية	
	لبنان	الدين الحكومي العام	
	اليمن	إجمالي الدين الحكومي العام	يتم إثبات أرقام الدين الخاص باليمن على أساس أنها تمثل إجمالي الدين الحكومي العام مشتملاً على السحب على المكشوف من البنك المركزي اليمني في عدن (تتم المحاسبة عنه ضمن الدين الداخلي).

المصادر: الأجهزة المركزية للإحصاء.

ملحوظة: تم استبعاد لبنان وليبيا واليمن من المجموعات الفرعية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأن القيم الخاصة بها غير مؤكدة، ولذلك تم تصنيفها ضمن مجموعة "البلدان الواردة في المذكرة". يمثل إجمالي الدين الحكومي العام القيمةَ الاسمية لإجمالي الديون المستحقة في نهاية السنة والمجمعة على مستوى القطاعات الفرعية الحكومية وفيما بينها (المصدر: Euro stat https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Glossary:Government_debt، تم الاطلاع عليه في 8 أبريل/نيسان 2024). يشير دين الحكومة المركزية إلى الدين العام المضمون من القطاع العام، ويشمل الالتزامات الخارجية طويلة الأجل للجهات والهيئات العمومية المدينة، ومنها الحكومة، والشركات العامة، والمؤسسات المملوكة للدولة، وبنوك التنمية وغيرها من المؤسسات المختلطة، والكيانات السياسية الفرعية (أو وكالات تابعة لأي منها)، والمؤسسات والهيئات العامة المستقلة، والالتزامات الخارجية للجهات المدينة التابعة للقطاع الخاص ومضمونة السداد من جانب الكيانات العامة. البيانات بالدولار الأمريكي الحالي (المصدر: البنك الدولي، إحصاءات الديون الدولية.) لاحظ أنه غالبًا ما يتم استخدام تعريف بديل للدين العام في الأردن ، يشمل الدين الحكومي العام ويستثني صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

الجدول م-1-2 إحصاءات الديون لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

		نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي		الرصيد الأولي		الفائدة المدفوعة		ديون مقوّمة بالعملة المحلية	ديون مقوّمة بالعملات الأجنبية
		(% من إجمالي الناتج المحلي)							
		2022	2023	2022	2023	2022	2023	2022	2022
مجلس التعاون الخليجي	قطر	42.4	41.4	11.6	7.2	1.2	1.2	غير متاح	غير متاح
	الإمارات العربية المتحدة	31.4	29.2	11.1	5.8	0.3	0.2	غير متاح	غير متاح
	الكويت	3.5	3.8	2.4	-6.7	0.2	0.1	غير متاح	غير متاح
	البحرين	117.4	120.9	-1.8	-0.6	4.4	4.4	49.5	67.9
	السعودية	23.8	26.2	3.3	-1.1	0.8	1	14.8	9
	عُمان	39.9	37.6	12.5	8.2	2.4	2.5	9.8	30.1
بلدان أخرى مُصدِّرة للنفط	إيران	30.1	30.7	-1.5	-1.6	0.5	0.4	غير متاح	غير متاح
	الجزائر	48.1	46.8	-1.3	-5.2	1.2	1.3	47.6	0.4
	العراق	40.9	45.5	13.5	1.3	0.8	0.5	18.5	22.5
البلدان المستوردة للنفط	مصر	88.3	95.2	1.3	1.6	7.5	7.6	63.8	24.5
	تونس	79.9	80	-3.4	-3.1	3.2	3.3	31.9	48
	الأردن	111.4	114.1	-1.5	-0.9	4.3	4.7	62.4	48.9
	المغرب	71.6	70.6	-3.2	-2.2	2.1	2.2	45.2	26.4
	الضفة الغربية وقطاع غزة	53.2	58.2	-0.7	-2.2	0.7	0.7	42.8	10.4
	جيبوتي	66.5	69.4	-0.7	-1.1	0.7	0.8	0.1	66.5
البلدان الواردة في المذكرة	ليبيا	57.6	54.4	2.1	-0.1	0	0	57.6	0
	لبنان	179.7	201.2	-2.5	1.6	0.4	1	17.2	162.4
	اليمن	77.9	100.5	-1.7	-2.9	1	1	39.3	38.6

المصدر: حسابات المؤلفين اعتماداً على بيانات من "تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر" للبنك الدولي.

ملحوظة: تم استبعاد لبنان وليبيا واليمن من المجموعات الفرعية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأن القيم الخاصة بها غير مؤكدة، ولذلك تم تصنيفها ضمن مجموعة "البلدان الواردة في المذكرة". *والبيانات الخاصة بتونس محدثة حتى شهر يونيو/حزيران 2023.* الأرقام المتعلقة بالدين للأردن تخص الحكومة المركزية وتشمل حيازات الذراع الاستثماري لمؤسسة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي. ونسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للأردن في عام 2022 هي 88.8% وفي عام 2023 هي 89.4% (تقدير).

المرفق 2: العلاقة بين معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي والتغير في أسعار النفط

يظهر العمود 1 من الجدول م-2-1 المعاملات من انحدار المربعات الصغرى العادية البسيطة للتغير السنوي في أسعار خام برنت، على معدل التضخم السنوي مقيساً بمعامل تكميش إجمالي الناتج المحلي كمتغير مستقل مع حد ثابت. ويظهر العمود 2 الانحراف المعياري لمعدل التضخم. واستخدم التحليل بياناتٍ شهرية عن أسعار خام برنت من 2013 إلى 2023، وعرضها مجمعة في أرقام سنوية.

معادلة الانحدار: $Oil\ Price\ Percent\ Change_t = constant + Inflation\ rate_t + \varepsilon_t$

بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة (مجلس التعاون الخليجي والبلدان الأخرى المصدرة للنفط)، توجد علاقة كبيرة بين معدل التضخم والتغير في أسعار النفط (نسبة مئوية)، في حين تقل أو تنعدم هذه العلاقة بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط. وتشهد البلدان المصدرة للنفط في المنطقة أيضاً تقلبات أكبر في معدل التضخم، بينما تشهد البلدان المستوردة للنفط تقلبات أقل في معدل التضخم. ولوحظت الأنماط نفسها في البلدان المستوردة والمصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

الجدول م-2-1 معاملات الانحدار

		مرونة التضخم مع تغير أسعار النفط	الانحراف المعياري لمعدل التضخم
مجلس التعاون الخليجي	قطر	0.33	14
	الإمارات	0.27	11
	الكويت	0.43	16
	البحرين	0.16	6
	السعودية	0.31	12
	عمان	0.33	13
بلدان أخرى مصدِّرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	إيران	0.3	18
	الجزائر	0.22	8
	العراق	0.52	18
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مصر	0.08	8
	تونس	0	2
	الأردن	0	2
	المغرب	0	3
	الضفة الغربية وقطاع غزة	0.05	3
	جيبوتي	0	1
البلدان المصدِّرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية		0.4	23
البلدان المستوردة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية		0	7

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي اعتماداً على بيانات من *تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر* الصاد عن البنك الدولي وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.
إيضاح: بالنسبة لمصر، البيانات عن أسعار النفط السنوية ومعدلات التضخم، مقيسة بمعامل تكميش إجمالي الناتج المحلي المجمعة على أساس السنة المالية لمصر (على سبيل المثال، السنة المالية 2024 تبدأ من 1 يوليو/تموز 2023 إلى 30 يونيو/حزيران 2024). البلدان المصدرة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تشمل أنغولا وجمهورية الكونغو وأذربيجان وغينيا الاستوائية وغابون وكازاخستان وماليزيا والمكسيك ونيجيريا وجنوب السودان والسودان. أما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط فتشمل جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى التي تتوفر عنها بيانات.

المرفق 3: التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي: إطار محاسبي

يحدد هذا المرفق إطاراً لربط التغيرات في نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بعوامل مثل النمو الحقيقي والتضخم وتدفقات الموازنة العامة، مثل الرصيد الأولي ومدفوعات الفائدة، وغيرها.[85] توجد 3 خطوات في إطار هذا الإيضاح: الخطوة الأولى هي التوصل إلى قيمة فريدة تفصل التغيرَ في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى حدين يرتبطان بما يلي: (1) التغيرات في الدين الاسمي مع الحفاظ على ثبات إجمالي الناتج المحلي و(2) نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (الذي يعبر عنه مقابل معدلات التضخم في معامل تكميش أسعار إجمالي الناتج المحلي ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي). الخطوة الثانية هي استخدام القيود المجردة على الموازنة العامة لتحليل التغير في القيمة الاسمية للديون إلى حدود تتعلق بالرصيد الأولي، ومدفوعات الفائدة، والآثار المترتبة على تقييم سعر الصرف، وغير ذلك من التسويات. الخطوة الثالثة هي تجميع كل العناصر معاً وعرض الإطار الكامل. وفي النهاية يعرض الإيضاح مقارنة موجزة مع تحليلات بديلة للتغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

البسط والمقام لنسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي

يشير D_t و Y_t إلى القيمة الاسمية لإجمالي الدين العام المستحق وإجمالي الناتج المحلي الاسمي في وقت محدد t على التوالي. يُعبر عن القيمة الفريدة التالية للتغير في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي على النحو التالي:

$$\frac{D_t}{Y_t} - \frac{D_{t-1}}{Y_{t-1}} = \frac{D_t - D_{t-1}}{Y_{t-1}} + D_t\left(\frac{1}{Y_t} - \frac{1}{Y_{t-1}}\right) = \frac{D_t - D_{t-1}}{Y_{t-1}} - \frac{D_t}{Y_t}\underbrace{\frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}}_{\equiv \rho_t} \qquad (1\text{-}3\text{-}أ)$$

حيث ρ_t يمثل نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي في وقت محدد t.[86]

ونظراً لأن نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي يرتبط بنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم، يمكن تقسيم الحد الثاني في الجانب الأيمن من المعادلة (أ-3-1) إلى 3 حدود كما هو موضح في المعادلة (أ-3-2)،[87] يتعلق أول حد بالنمو الحقيقي، والثاني بالتضخم (من معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي)، أما الثالث فيتعلق بحاصل الاثنين معاً. وفي الواقع العملي، غالباً ما يكون الحد الأخير أصغر حجماً ولا يكاد يذكر قياساً بالحدين الآخرين.

$$\frac{D_t}{Y_t}\rho_t = \frac{D_t}{Y_t}[(1+g_t)(1+\pi_t) - 1] = \frac{D_t}{Y_t}g_t + \frac{D_t}{Y_t}\pi_t + \frac{D_t}{Y_t}g_t\pi_t \qquad (2\text{-}3\text{-}أ)$$

بالجمع بين (أ-3-1) و(أ-3-2) معاً نحصل على القيمة المحاسبية الفريدة التالية:

$$\frac{D_t}{Y_t} - \frac{D_{t-1}}{Y_{t-1}} = \frac{D_t - D_{t-1}}{Y_{t-1}} - \frac{D_t}{Y_t}g_t - \frac{D_t}{Y_t}\pi_t - \frac{D_t}{Y_t}g_t\pi_t \qquad (3\text{-}3\text{-}أ)$$

القيود على الموازنة العامة

يُعد القيد الأساسي على الموازنة العامة أحد أكثر الطرق المباشرة للتفكير في كيفية تطور الدين السيادي مع الوقت. يشير D إلى القيمة الاسمية لإجمالي الدين العام، وPB إلى الرصيد الأولي، وI إلى مدفوعات الفائدة، وSFA إلى تسويات تدفقات الأرصدة معبراً عنها جميعاً بوحدات العملة المحلية.

$$D_t = D_{t-1} - PB_t + I_t + SFA_t \qquad (4\text{-}3\text{-}أ)$$

---

85 مصطلح "الدين" الوارد في هذا المرفق يعني "إجمالي الدين"، وهو مجموع الديون المستحقة على الحكومة، ولا يأخذ في الاعتبار الديون المستحقة للحكومة (صافي الدين).

86 يلاحظ أنه في حين أن الحد الأول في الجانب الأيمن من المعادلة (أ-3-1) يوضح التغير في القيمة الاسمية للديون مع إبقاء إجمالي الناتج المحلي عند المستويات الأولية، فإن الحد الثاني يرصد التغير في إجمالي الناتج المحلي الاسمي المرجح بنسبة الدين النهائية إلى إجمالي الناتج المحلي. وفي تحليل تقليدي للغاية يتضمن ضرب الحدود، فإن هذا الحد يعادل التغيير في 1/Y مع إبقاء D عند المستويات الأولية مضافاً إليه التغير في 1/Y مضروباً في التغير في D، أي حدود التغاير. وعلى وجه الدقة،

$$-\frac{D_t}{Y_t}\rho_t = D_{t-1}\left(\frac{1}{Y_t} - \frac{1}{Y_{t-1}}\right) + (D_t - D_{t-1})\left(\frac{1}{Y_t} - \frac{1}{Y_{t-1}}\right)$$

لاحظ، مع ذلك، أن حد التغاير غالباً ما يكون أصغر حجماً ولا يكاد يذكر قياساً بالحدين الجزئيين الآخرين.

87 على وجه التحديد، نحن نستخدم القيمة الفريدة $(1+\rho_t) = (1+g_t)(1+\pi_t)$ حيث يشير g_t إلى النمو الحقيقي وπ_t يمثل التضخم الذي يشير إلى معامل تكميش أسعار إجمالي الناتج المحلي في الوقت t.

يشير القيد على الموازنة العامة، في أبسط أشكاله، إلى أن إجمالي الدين العام الموروث من الماضي يمكن سداده باستخدام الفوائض (بعد مدفوعات الفائدة) أو يجب إعادة تمويله (ترحيله). ويمكن أن تؤدي عوامل أخرى دوراً مثل مبيعات الأصول التي يتضمنها الحد SFA_t (تسويات تدفقات الأرصدة) المتبقي.[88]

ويمكن زيادة القيد على الموازنة العامة (أ-3-4) للمحاسبة عن رصيد الدين المقوم بالعملة المحلية والمقوم بالعملة الأجنبية بشكل صريح. يشير D^f_{t-1} و D^d_{t-1} إلى رصيد الدين المقوم بالعملة الأجنبية والعملة المحلية على التوالي في وقت محدد $t-1$، وكلاهما يُعبر عنه بالعملة المحلية. لاحظ أن القيمة الاسمية للدين تظل ثابتة عندما يكون مقوماً بالعملة المحلية، لكنه يخضع للتغيرات في أسعار الصرف عندما يكون مقوماً بوحدات العملة الأجنبية. فعلى سبيل المثال، إذا أصدرت الحكومة المصرية في $t-1$ ديناً بقيمة جنيه واحد مقوم بالعملة المحلية، فإن الحكومة ستكون مدينة في وقت ما t للمقرض بجنيه واحد. فإذا تم إصدار نفس قيمة الدين مقوماً باليورو، في وقت محدد t، فإن هذه القيمة، المعبر عنها بالجنيه المصري، قد تكون أكثر أو أقل إذا انخفضت قيمة الجنيه المصري أو ارتفعت مقابل اليورو. وللمحاسبة عن ذلك، نوضح الرموز e_t التي تمثل سعر صرف وحدات العملة المحلية لكل وحدة عملة أجنبية ونعيد التعبير عن القيد على الموازنة العامة على النحو التالي:

$$D_t = \frac{e_t}{e_{t-1}} Df_{t-1} + D^d{}_{t-1} - PB_t + I_t + SFA_t \qquad (أ-3-5)$$

لاحظ في (أ-3-5) إعادة تقييم رصيد الديون المقومة بوحدات العملة الأجنبية (D^f_{t-1}):

- في وقت ما t - 1، كانت الديون السيادية المقومة بالعملة الأجنبية تعادل قيمة D_{t-1} من العملات المحلية.
- هذا يعادل D_{t-1}/e_{t-1} وحدات من العملة الأجنبية عند $t-1$.
- في الوقت D_{t-1}/e_{t-1} تكون وحدات العملة الأجنبية مستحقة، لكنها في الوقت الحالي تعادل $(e_t/e_{t-1})D_{t-1}$ وحدات من العملة المحلية.

بتطبيق الرموز $(1 + \varepsilon t) = e_t/e_{t-1}$، نلاحظ $D_{t-1} \equiv D^f_{t-1} + D^d_{t-1}$ ويمكننا إعادة ترتيب (أ-3-5) لنحصل على:

$$D_t - D_{t-1} = \varepsilon_t Df_{t-1} + i_t D_{t-1} - PB_t + SFA_t \qquad (أ-3-6)$$

الاطار المحاسبي

تتأثر التغيرات في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بالعديد من العوامل، ومن بينها، كما نوقش أعلاه، نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم وأسعار الصرف والأرصدة الأولية وأسعار الفائدة، وغير ذلك من تسويات تدفقات الأرصدة. ويمكن الحصول على إطار محاسبي يعكس هذه العوامل من خلال الجمع بين (أ-3-3) و(أ-3-6).

$$\frac{D_t}{Y_t} - \frac{D_{t-1}}{Y_{t-1}} = -\frac{PB_t}{Y_{t-1}} + i_t \frac{D_{t-1}}{Y_{t-1}} + \epsilon_t \frac{D^f_{t-1}}{Y_{t-1}} + \frac{SFA_t}{Y_{t-1}} - \frac{D_t}{Y_t} g_t - \frac{D_t}{Y_t} \pi_t - \frac{D_t}{Y_t} g_t \pi_t \qquad (أ-3-7)$$

تشير هذه القيمة المحاسبية الفريدة (أ-3-7) إلى أنه يمكن تقسيم التغير في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى 7مكونات:

- يتضمن الحدان الأولان على الجانب الأيمن من (أ-3-7) المساهمة الصافية (صافية بمعنى أنها تتجاهل التغيرات في إجمالي الناتج المحلي بالإبقاء على المقام كمستوى أولي لإجمالي الناتج المحلي) من العجوزات الأولية ومدفوعات الفائدة.

88 يمكن تصنيف تسويات تدفقات الأرصدة بشكل عام إلى ثلاث مجموعات. تتعلق الأولى بصافي الاستحواذ على الأصول المالية، التي قد لا تسهم في العجز، ولكنها تؤدي إلى زيادة رصيد الدين أو خفضه. والثانية تسمى التسويات وتشمل ثلاث مجموعات فرعية، هي: (1) المعاملات في الالتزامات (الخصوم) المستبعدة من تحديد الدين الحكومي؛ و(2) آثار التقييم المتعلقة بالإصدارات التي تتجاوز القيمة الاسمية أو تقل عنها، والفروق بين الفوائد المستحقة والمدفوعة، وعمليات سداد الديون التي تزيد أو تقل عن القيمة الاسمية، بالنظر إلى أن الدين الحكومي غالباً ما يقاس بالقيمة الاسمية؛ و(3) ارتفاع أو انخفاض قيمة الديون بالعملات الأجنبية والتغيرات الأخرى في حجمها. وتتعلق المجموعة الثالثة بالفروق الإحصائية، التي تعكس الفروق الناشئة عن تنوع مصادر البيانات، والتي قد تشير إلى ضعف مستوى جودتها عندما تكون هذه الفروق كبيرة. وهذا التصنيف مأخوذ من تسويات تدفقات الأرصدة للدول الأعضاء، ومنطقة اليورو (19 عضواً) وفي الاتحاد الأوروبي (27 عضواً)، للسنوات 2019-2022، كما ورد في الإخطار بشأن إجراءات العجز المفرط لدول الاتحاد في أبريل/نيسان 2023.

- يمثل الحد الثالث إعادة تقييم الدين السابق المقوم بالعملة الأجنبية نتيجة للتغيرات في سعر الصرف، أما الحد الرابع فيتضمن تسويات تدفقات الأرصدة الأخرى. وفي كلتا الحالتين، مرة أخرى، يتم تثبيت المستوى الأولي لإجمالي الناتج المحلي.[89]
- تمثل الحدود الثلاثة الأخيرة مساهمة النمو الاسمي الذي يُعبر عنه من حيث النمو الحقيقي ومعدل التضخم.

أخيراً، وفي حين أن الإطار المحاسبي المقترح في (أ-3-7) يوفر طريقة ملائمة للتفكير في التغيرات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، يجب توخي الحذر عند تفسير كل مكون. حسابياً، يتم عرض هذه العوامل على أنها قابلة للفصل مرة أخرى، لكنها ليست كذلك من الناحية النظرية. ومن الناحية الاقتصادية، نتوقع تماماً أن يرتبط العجز بالنمو والتضخم، ومن المرجح أن تكون لتقلبات أسعار الصرف صلات وثيقة بعوائد الديون، وبالتالي سعر الصرف السائد، وما إلى ذلك. وعند النظر إلى العلاقة بين هذين الحدين يكون الإطار المحاسبي مفيداً للغاية كأداة لفهم العوامل التي تؤثر على كيفية تطور نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

مقارنة شاملة مع التحليلات البديلة

التحليل المأخوذ من هذا المرفق بعيد تماماً عن أن يكون التحليل الوحيد الممكن. وفيما يلي المقارنة بين المعادلة (أ-3-7) وتحليلين بديلين.

$$\frac{D_t}{Y_t} - \frac{D_{t-1}}{Y_{t-1}} = -\frac{PB_t}{Y_{t-1}} + i_t \frac{D_{t-1}}{Y_{t-1}} + \epsilon_t \frac{D^f_{t-1}}{Y_{t-1}} + \frac{SFA_t}{Y_{t-1}} - \frac{D_t}{Y_t} g_t - \frac{D_t}{Y_t} \pi_t - \frac{D_t}{Y_t} g_t \pi \qquad (7\text{-}3\text{-أ})$$

$$\frac{D_t}{Y_t} - \frac{D_{t-1}}{Y_{t-1}} = -\frac{PB_t}{Y_{t-1}} + \frac{z_t}{(1+g_t)(1+\pi^f_t)} \frac{D^f_{t-1}}{Y_{t-1}} + \frac{r_t - g_t}{1+g_t} \frac{D_{t-1}}{Y_{t-1}} + \frac{\pi^d_t - \pi^f_t}{(1+\pi^f_t)(1+\rho_t)} \frac{D^f_{t-1}}{Y_{t-1}} + \frac{SFA_t}{Y_{t-1}} \qquad (8\text{-}3\text{-أ})$$

$$\frac{D_t}{Y_t} - \frac{D_{t-1}}{Y_{t-1}} = -\frac{PB_t}{Y_{t-1}} + \frac{i_t}{1+\rho_t} \frac{D_{t-1}}{Y_{t-1}} - \frac{\pi_t}{1+\rho_t} \frac{D_{t-1}}{Y_{t-1}} - \frac{g_t}{1+\rho_t} \frac{D_{t-1}}{Y_{t-1}} + o_t \qquad (9\text{-}3\text{-أ})$$

المعادلة (أ-3-8) مأخوذة من الإطار 3 "ديناميكيات الديون والعوامل المحركة لها في إطار المخاطر السيادية واستمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون" كما ورد في "المذكرة التوجيهية للموظفين بشأن إطار المخاطر السيادية واستمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون للبلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق" الصادرة عن صندوق النقد الدولي في أغسطس/آب 2022. وفي المعادلة (أ-3-8)، يعتبر z_t هو سعر الصرف الحقيقي، المحدد بـ $(1+\pi^d_t) / (1+\pi^f_t) (1+\epsilon_t) = 1 + z_t$ و π^f_t و π^d_t يشير إلى مستويات التضخم الأجنبي والمحلي على التوالي. وأيضاً في المعادلة (أ-3-8)، r_t يشير إلى سعر الفائدة الحقيقي، المحدد بـ $(1 + i_t)/(1 + \pi^d_t) = 1 + rt$.

والمعادلة (أ-3-9) مأخوذة من الملحق 3-2 على شبكة الإنترنت لتحليل نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي كما ورد في عدد أبريل/نيسان 2023 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. وفي المعادلة (أ-3-9)، يعتبر o_t هو القيمة الحقيقية المتبقية.

وخلافا لما ورد في (أ-3-8) و (أ-3-9)، يفصل التحليل المقترح النمو الاسمي (النمو الحقيقي والتضخم) في الحدود التي يمكن فصلها مرة أخرى عن المكونات الموجودة في القيد على الموازنة العامة. ويؤدي هذا إلى تحليل شديد التحفظ، وإن كان مشابهاً لتحليل (أ-3-9)، حيث يتيح تقويم عملة الدين وسعر الصرف كعاملين مناسبين كما في (أ-3-8). ولعل تحليلنا يتضمن مفارقة وهي أن التدفقات الزمنية -t يتم التعبير عنها كنسبة صغيرة من إجمالي الناتج المحلي في $t-1$ (ينطبق هذا على الرصيد الأولي وتسويات تدفقات الأرصدة)، غير أننا نراها ميزة لا عيباً. وتأتي هذه المفارقة على وجه الدقة من أن مكوّن التغير في إجمالي الدين الذي لا يرتبط بالنمو الاسمي يمثل التغير في إجمالي الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الأولي، وذلك حسب التصميم الذي جاء عليه تحليلنا. على سبيل المثال، يمكن ملاحظة التكافؤ الحسابي $PB_t/Y_{t-1} \equiv (PB_t/Y_t)/(1 + \rho_t)$ الذي يبين بوضوح كيف يُعَبِّر الحد، في هذه الحالة، عن الرصيد الأولي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي معدلاً بنمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

---

89 يُلاحظ أن آثار تقلبات أسعار الصرف على التقييم يتم تجميعها كالمعتاد مع تسويات تدفقات الأرصدة الأخرى. وبالنسبة للحالات التي لا تتوفر فيها تركيبة العملات، فسوف يتم استخدام إطار محاسبي بديل:

$$(D_t/Y_t) - (D_{t-1}/Y_{t-1}) = (PB_t/Y_{t-1}) + [i_t (D_{t-1}/Y_{t-1})] + (SFA_t/Y_{t-1}) - [(D_t/Y_t) g_t] - [(D_t/Y_t) \pi_t] - [(D_t/Y_t) g_t \pi_t]$$

حيث الحد SFA_t/Y_{t-1} قد امتص تأثير تقلبات أسعار الصرف على تقييم رصيد الديون المقومة بالعملة الأجنبية.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أحدث المستجدات الاقتصادية أبريل/نيسان 2024

الصراع والديون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مجموعة البنك الدولي